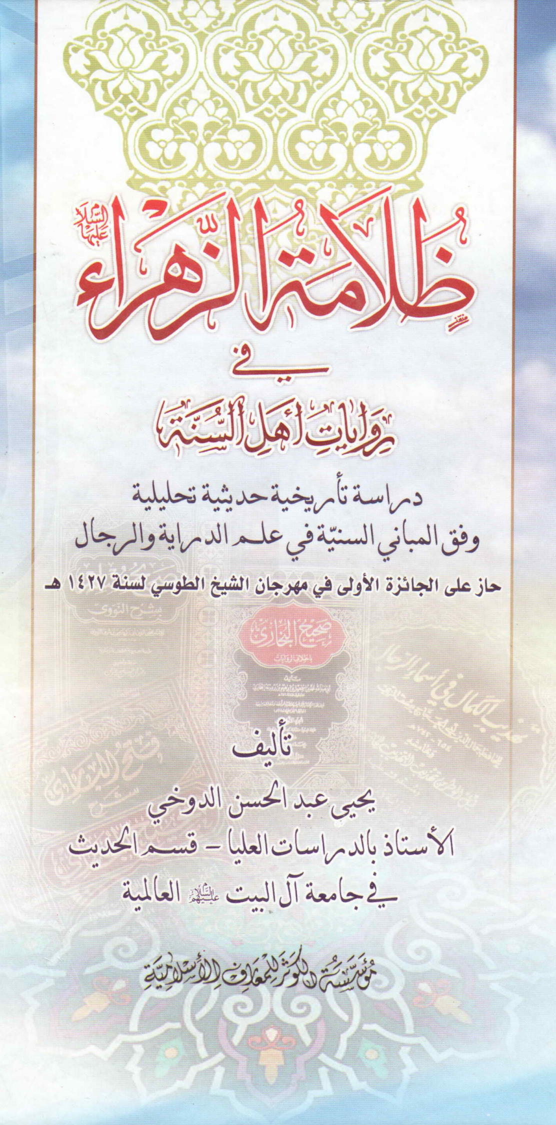


ظلامة الزهراء عليها السلام

في روايات أهل السنة

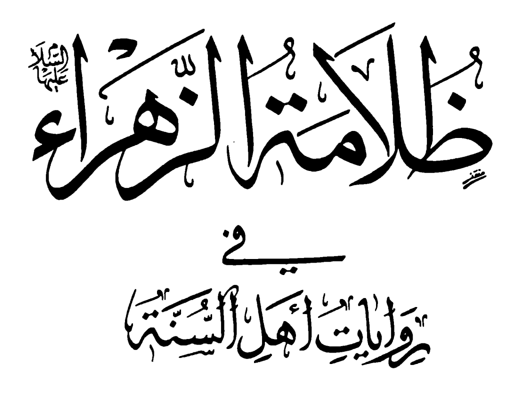
دراسة تأريخية حديثية تحليلية
وفق المباني السنيّة في علم الدراية والرجال

حاز على الجائزة الأولى في مهرجان الشيخ الطوسي لسنة ١٤٢٧ هـ

تأليف

يحيى عبد الحسن الدوخي
الأستاذ بالدراسات العليا - قسم الحديث
في جامعة آل البيت عليهم السلام العالمية

مؤسسة الكوثر للمعارف الإسلامية



دراسة تأريخية حديثية تحليلية

وفق المباني السنية في علم الدراية والرجال

تأليف

يحيى عبد الحسن الدوخي

الأستاذ بالدراسات العليا ـ قسم الحديث

في جامعة آل البيت عليهم السلام العالمية

ظلامة الزهراء في روايات أهل السنة

(دراسة تأريخية حديثية تحليلية وفق المباني السنية في علم الدراية والرجال)

تأليف: يحيى عبد الحسن الدوخي
مراجعة وتصحيح: السيد حاتم البخاتي والشيخ شاكر الساعدي
الناشر: مؤسسة الكوثر للمعارف الإسلامية
الصف والإخراج الفني: مؤسسة الكوثر للمعارف الإسلامية / محسن الجابري
الطبعة الأولى / ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م
عدد النسخ: ٣٠٠٠ نسخة
المطبعة: عمران
السعر: ٣٣٠٠ تومان
شابك:

هاتف: ٠٠٩٨.٢٥١.٧٧٣٠٩٤٤
سايت: www. Annajat. Org
العنوان: قم / المحلة سمية / زقاق ١٨ / رقم الدار ١٥

بسم الله الرحمن الرحيم





بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ * إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ

صدق الله العلي العظيم

الإهداء

إلى سيدة نساء العالمين

إلى البضعة الطاهرة

إلى الحوراء الإنسية، إلى أُم أبيها

إلى الزهراء عليها السلام

راجياً شفاعتها في الدنيا والآخرة

يوم لا ينفع مال ولا بنون

إلا من أتى الله بقلب سليم.

كلمة المؤسسة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الأنام خاتم الأنبياء والمرسلين أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، وبعد.

يعجز اللسان عن ذكر فضائل أهل البيت عليهم السلام ولا سيما بضعته الطاهرة؛ فنجد أن الحديث عنها في كتب الفريقين قد امتلأت به الصحف، وهذا غير خاف على من قرأ المناقب في صحيح البخاري ومسلم وأحمد بن حنبل وغيرهم من كبار المحدثين من أهل السنّة؛ ولكن نجد في نفس الوقت أن هناك حيفاً وظُلماً وقع عليها.

وهذا أيضاً قد أشارت له كتب القوم بوضوح وجلاء؛ ولكن هناك من يريد أن يضع الموانع لحجب تلك الحقيقة وطمسها من خلال تشويه وإنكار تلك الأحاديث ورميها تارة بالضعف وتارةً بالقطع والوضع.

ولعل الأمر الذي يلفت النظر والجدير بالاهتمام هو أن هذه الظلامة التي ألمّت بالزهراء عليها السلام أراد القوم أن يقنعوا الآخرين لا سيما مذهب إخواننا أهل السنة أنها من مختلقات فكر الشيعة ومعتقداتهم.

وهذا بالطبع غير صحيح البتة، -كما سيتضح من خلال هذا السفر القيّم- ولعل الذي حدا بهم لذلك هو ما يترتب على هذه المسألة الحساسة المرتبطة

بمسألة الإمامة والخلافة، وأن الرسالة الفتية التي رسم خطوطها رسول الله صلى الله عليه وآله قد انحرف مسارها، وأقصي من هو الأولى والأجدر بها.

ومعلوم أن بيان ظلاماتها واحتجاجها هو إثبات لهذا الغرض، لذا نجد أن هناك من جنّد نفسه ليقلب الحقيقة، ويرمي الطرف الآخر باختلاق ما هو ثابت في مصادرهم ليلبس الحق بالباطل، ولكن كما إن للباطل جنوداً فإن للحق جنوداً وأنصاراً أيضاً، الذين ما فتئوا ينافحون عن حقوق أهل البيت عليهم السلام بوجه المرجفين والمشككين، متبعين الطرق العلمية والموضوعية في الرد والمناقشة.

وهو ما فعله باحثنا سماحة الأُستاذ المحقق الفاضل الشيخ يحيى الدوخي في رده على تخرصات الدمشقية المقتبسة من أسلافه، في نصبهم لأهل البيت عليهم السلام، وكان سلاحه في ذلك الدليل العلمي والشاهد الموضوعي، وعلى مباني أهل السّنة في القبول والرد، وقد استخدم أسلوب ومنهج أهل الحديث في الجرح والتعديل على غرار ما انتهجه الدمشقية من أُسلوب لم يلتزم به في كثير من مواطن بحثه.

وكذلك لم يغفل محققنا اتّباع المنهج التأريخي المفترض في مثل هكذا موارد، والذي يعتمد على القرائن والشواهد الموضوعية والذاتية للحادثة التأريخية، فدمج بين الأسلوبين في أجوبته فجاءت متينة محكمة.

ورأت مؤسسة الكوثر للمعارف الإسلامية ـ التي طالما وظّفت كل جهودها وإمكاناتها في نصرة أهل البيت عليهم السلام، والذّب عن حريمهم -

في هذه الأطروحة محاولةً فريدة وموفقة، فلم تتوان عن تنقيحها، وطبعها، ونشرها، إعلاءً لكلمة الحق ودرءاً للضلال، وإزهاقاً للباطل إن الباطل كان زهوقاً. راجين من المولى جل وعلا أن يتقبل منا هذا القليل، إنه سميع مجيب.

قسم البحوث والدراسات

مؤسسة الكوثر للمعارف الإسلامية

ربيع الثاني/ ١٤٢٨هـ

تقريظ

سماحة آية الله العلامة السيد جعفر مرتضى العاملي

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين

وبعد.

فإننا نشهد في السنوات الأخيرة هجمة شرسة على أتباع مذهب أهل البيت عليهم السلام، من دون أن يراعي رواد هذه الهجمة أدنى درجات الإنصاف، أو الموضوعية، فضلاً عن أن يراعوا الشكليات، أو أبسط آداب الخطاب؛ فإنّ أظهر سمات خطابهم هذا هي الرعونة، والغلظة، والخشونة البالغة. رغم أن هؤلاء أنفسهم يبدون في غاية الانضباط والتواضع، والنعومة والرقة، حين يخاطبون غير الشيعة، حتى لو كانوا أشر الأشرار، وأعظم الفجار، من عتاة الصهاينة، وطواغيت الأرض، ومرتكبي المجازر العظمى في حق المسلمين في فلسطين وغيرها.

ولعل سبب حرصهم على التعبئة ضد شيعة أهل البيت عليهم السلام أمران:

أحدهما: ظهور الشيعة كقوة سياسية مؤثرة، وقادرة على مقارعة قوى الاستكبار العالمي بصلابة وحنكة، ونجحت في بث الوعي ـ ليس فقط لدى عامة شباب الأمة ـ وأثارت الاهتمام بالإسلام، لدى المثقفين والمفكرين في أكثر بقاع الأرض، على اختلاف مللهم ونحلهم، وتوجهاتهم.

كما أن الشيعة قد حققوا إنجازات هامة جداً حين أقاموا دولة الإسلام في إيران، وعملوا على بنائها على أسس صحيحة وسليمة، وبلغوا خلال أقل من

ثلاثة عقود درجات رفيعة من التقدم والرقي، لم تكن تمر في وهم أحد من الناس، رغم ما واجهته هذه الدولة من الحروب الصعبة والطويلة، ورغم الحصار المتواصل، والعراقيل الجمة التي لا يزال المستكبرون وأذنابهم يضعونها في طريق استقرار تلك الدولة الفتية.

ثانيهما: الثورة العارمة في عالم الإنترنت والكمبيوتر، فإنها استطاعت أن تسقط أسواراً هائلة كانت عقول الناس مسجونة في داخلها، وكانت ثقافاتهم، وعقلياتهم ومشاعرهم، ونفسياتهم، رهينة بيد فريق يتولى هو صناعتها وتكوينها، وصياغتها، وفق مواصفات معينة اختاروها على ما سواها.

فلا يصل إلى الناس إلا ما يختارون هم وصوله لهم، ولا يتعلمون ولا يعرفون إلا ما يريدون لهم أن يعلموه أو يعرفوه، ولا يحبون ولا يبغضون إلا من يسوقون لهم حبه أو بغضه.

نعم، لقد جاء الإنترنت ليطلق المارد الإنساني من أسره، وليسقط الأسوار التي كان العقل قد سجن خلفها، وقد أغرق الفريق الذي وضع نفسه موضع المناوئ للشيعة في استفادته من هذه الوسيلة في تغذية الحقد الطائفي، ونَشَر مئات إن لم يكن الآلاف من المواقع للتشنيع على الشيعة، وكيل التهم لهم.

أما الشيعة، فقد كانت استفادتهم من هذه الوسيلة محدودة ومتواضعة جداً بالقياس إلى حجم استفادة الطرف الآخر منها. ولكن ما قدموه من حقائق دامغة، ومن تراث حي قد فاجأ الآخرين، لما يرونه فيه من صدق وصفاء، ورونق وبهاء، ومن انسجام تام مع ما تقضي به الفطرة، ويحكم به العقل السليم، وظهور موافقته لمعايير البحث العلمي الموضوعي والرصين.

واطّلع الكثيرون على اعتقادات الشيعة، وفكرهم، وفقههم، وتاريخهم. وعرفوا مدى الظلم الذي نالهم من خصومهم.

وأفلت الزمام من يد الذين كانوا يهيمنون على عقول الناس، ويمنعونهم من قراءة فكر الشيعة، ويجهدون لمنعهم من الاتصال بهم، والسماع منهم، ويشككونهم بكل قول أو فعل يصدر عنهم، لقد أفلت الزمام، وأصبح بإمكان الشاب أن يقرأ ما يشاء، ويدع ما يشاء، وكثير منهم صار يعبر عن استيائه من التجهيل الذي مورس عليه، وعلى أهله وأحبائه من قبله.

فثارت ثائرة أصحاب الفكر الإقطاعي، وطاشت عقولهم، ودهشت ألبابهم، فصبوا جام غضبهم على الشيعة وعلى كل ما ينسب إليهم أو يأتي من قبلهم، وحيث إنهم كانوا يدركون ضعف حجتهم، وبوارها، فقد عملوا على إثارة الأحقاد، والعصبيات المذهبية، وعلى تعبئة أهل السنة عموماً، وشبابهم على وجه الخصوص ضد الشيعة، ليوجدوا حاجزاً نفسياً بينهم أولئك وهؤلاء، مستعينين بقاموس شتائمهم واتهاماتهم، التي أغدقوها على أتباع أهل البيت عليهم السلام بقسوة وغزارة.

ولكنهم حاولوا تطعيم ذلك كله بتهم باطلة، ألبسوها لباس الحق، وأعطوها سمة الدليل والحجة.

وظهروا على أولئك البسطاء، وهم يتأبطون كيساً يزعمون أنه مملوء بجواهر الحجج والبيّنات، وهو في الحقيقة مملوء بالأباطيل والترهات..

وهذا الكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم المسمى بـ«ظلامة الزهراء عليها السلام في روايات أهل السنة» قد تكفل ببيان جانب من الزيف والزيغ

الذي قدّمه أحدهم، وهو المسمى بـ«عبد الرحمن الدمشقية» للناس، زاعماً لهم أنه علم وهدى، وما هو في الحقيقة إلا عمى وردى.

وفق الله مؤلف هذا الكتاب، وهو العلاّمة الجليل الشيخ يحيى عبد الحسن الدوخي، وأثابه على عمله بما يثيب به أولياءه المخلصين، والعلماء العاملين، وسدده لكل خير وصلاح وفلاح، ونجاح. إنّه خير مأمول وأكرم مسؤول.

جعفر مرتضى العاملي

بيروت في ٢١ / ٥ / ١٤٢٨ هـ. ق

الموافق ٧ / ٦ / ٢٠٠٧ م. ش

تقريظ

سماحة آية الله الأستاذ الدكتور السيد محمد الحسيني القزويني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّه كما هو حقّه والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين لاسيمّا على بضعته الصديّقة ووديعته الشهيدة فاطمة الزهراء سلام اللّه عليها.

إن الحديث عن الزهراء عليها السلام هو حديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله فهي لم تكن فقط تمثل الامتداد الطبيعي للنبي الأكرم، لكونها ابنته نسَبياً؛ بل كانت تمثل الرسالة وامتدادها واستمرارها في أهل بيته.

ولاشك أنّها سلام اللّه عليها لم تكن كسائر النساء؛ بل كانت المثل الأعلى للمرأة فهي أسمى امرأة عرفها تأريخ البشرية في تقواها وعلمها وصبرها، فقد عرّفها النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بأنّها سيّدة نساء المؤمنين أو سَيّدة نساء هذه الأمّة [1].

ولا غرو في ذلك؛ لأنّها من أهل بيت طهرها الله واصطفاها وأذهب عنها الرجس.

قال علي عليه السلام:«نحن أهل بيت النبوة، وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة، وعنصر الرحمة، ومعدن العلم والحكمة»[2] فهي الأسوة للمرأة

---

(١) صحيح البخاري : ج ٧ ص ١٤٢، ح ٦٢٨٥، كتاب الاستئذان، ب ٤٣ ، باب من ناجى بين يدي الناس، صحيح مسلم : ج ٧ ص ١٤٣ ح ٦٢٠٧، كتاب فضائل الصحابة رضى الله تعالى عنهم، ب ١٥، باب فضائل فاطمة بنت النبيّ عليها الصلاة والسلام.

(٢) ابن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة : ج٢ ص ٢٨٣. والسيوطي : الدر المنثور،ج٥ ص١٩٩.

المسلمة والقدوة لجميع المسلمين، فقد بلغت من الكمال ما لا يبلغ من الإنس والجنّ غير أبيها وبعلها عليهم الصلاة والسلام، كما ورد عن عائشة قالت: «ما رأيت أفضل من فاطمة غير أبيها » وكذلك روت بلفظ قريب منه : «ما رأيت أحداً قطّ أصدق من فاطمة»(١).

وقد رفع النبي الأكرم منزلتها في الإسلام وعند المسلمين من خلال تقديسها وتبجيلها وأعلن على منبره ومجالسه، بأنّ غضبها يعادل غضب الربّ، كما أنّ رضاها يعادل رضاه جل وعلا، فقد روى الحاكم بإسناده عن علي عليه السلام قال: قال رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم لفاطمة: «إنّ اللّه يغضب لغضبك، ويرضى لرضاك»(٢).

فأثبت بذلك صلى الله عليه وآله بأنّها معصومة عن الزلل والخطأ؛ لأننا لا يمكن أن نفترض أنّ رضا الله تعالى هو من نوع الرضا الإنساني المتأثر بالعواطف والانفعالات؛ بل رضاه مع الحق وغضبه لمخالفة الحق، فيكون رضا فاطمة هو الحق وغضبها مع الحق، وبهذا تكون الزهراء عليها السلام المثل الأعلى للأمّة الإسلاميّة بعد رسول اللّه صلى الله عليه وآله بعد ما منيت الأمّة بالانحراف في مسيرتها.

(١) الطبراني: المعجم الأوسط ، ج ٣ ص ١٣٧. مسند أبي يعلى : ج ٨ ص ١٥٣، قال ابن حجر وسنده صحيح على شرط الشيخين. الإصابة، ج ٨ ص ٢٦٤. قال الهيثمي: (ورجالهما رجال الصحيح) مجمع الزوائد، ج ٩ ص ٢٠١.

(٢) الحاكم النيسابوري :المستدرك ، ج ٣ص١٥٣، وتعقبّه: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه؛ مجمع الزوائد: ج ٩ ص ٢٠٣، الضحاك: الآحاد والمثاني ، ج ٥ ص ٣٦٣، الدولابي: الذرية الطاهرة النبوية ، ص ١١٩، الطبراني: المعجم الكبير،ج ١ ص ١٠٨، ٢٢ ص ٤٠١، ابن الأثير: أسد الغابة، ج ٥ ص ٥٢٢، ابن حجر العسقلاني:الإصابة، ج ٨ ص ٢٦٦،٢٦٥، وتهذيب التهذيب: ج ٢١ ص ٣٩٢.

والمتتبع لسيرة النبي الأكرم يجد أنه ركّز على تكريمها وتعظيمها فلم يترك شيئاً من أنواع التكريم إلاّ بيّنه وطبّقه، فتراه تارةً يرحب بها وتارةً أخرى يقوم لها إجلالاً ويقبلها ويجلسها في مجلسه ، كما روى الحاكم عن عائشة أنّها قالت : «ما رأيت أحداً كان أشبه كلاماً وحديثاً برسول اللّه صلى اللّه عليه وسلّم من فاطمة، وكانت إذا دخلت عليه قام إليها فقبّلها ورحبّ بها وأخذ بيدها فأجلسها في مجلسه...»(١).

وهو بفعله هذا يصرّح ويعلن أن ابنته لها مقام ومنزلة عظيمة، وأنها بلغت قمة الكمال الإنساني؛ بحيث أصبحت واعيةً وعياً كاملاً لرسالته الخالدة حتى تستضئ بها الأمّة من ظلمات الجهل التي ستسود في المجتمع بعد رحيله صلى الله عليه وآله.

ولم يكن ذلك التكريم والتعظيم الذي أضفاه على بضعته ناتجاً من عاطفة الأبوة وغريزتها؛ لأننا نرى أنه قد تجاوز حد العاطفة الأبوية واتجه اتجاهاً تقديسياً كبيراً شعر بغرابته أكثر المسلمين، وأنه تجاوز الحد المتعارف بين الأب وابنته.

فدل هذا على أن هناك هدفاً أراد النبي ﷺ إيصاله إلى الأمة وهو أنها تمثل النبي بعد وفاته، وأن عليهم أن يستمروا في تقديسها في زمن الانحراف، وأنها مع الحق فيما ستقوله وتبينّه في مسألة الإمامة، فهي الفيصل بين الحق والباطل، بما تمتاز به من عصمة وعفة وإيمان.

ولكن مع هذه البيانات الأكيدة والوصايا الصريحة في حقّ بضعته

---

(١) وعلق الحاكم عليه بقوله: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، وأقره الذهبي على ذلك» المستدرك على الصحيحين، ج٣ ص ١٦٠؛ الهيثمي: موارد الظمآن، ج٧ ص١٦٩.

المرضيّة، نجد أن هناك من تنكّر لتلك المنزلة العظيمة بعد انتقال الرسول صلى الله عليه وآله إلى حضرة القدس، فقد قوبلت فاطمة سيّدة النساء من بعض الصحابة بالقسوة والجفاء، وعانت ألواناً قاسية من الرزايا والمحن، بحيث أوضحت شدّة حزنها المؤلم بقولها:

صبّت عليّ مصائب لو أنّها صبّت على الأيام عدن لياليا[1]

ومن تلك الرزايا المروّعة التي وقعت على بضعة رسول اللّه صلى الله عليه وآله، بعد رحيله صلى الله عليه وآله، الهجوم على بيتها والتهديد بإحراق دارها وإسقاط جنينها وغيرها من الفجائع.

ومن المؤسف أننا نجد تعمّد بعض الكتّاب القدامى والمعاصرين، في تضعيف هذه الآثار المثبتة لظلامة بضعة الرسول وتأويلها أو إخفاء هذه الأحداث التي ألمّت بها عليها السلام، والتي هي ثابتة في المصادر الصحيحة من الفريقين.

على أننا لا نهدف من إثبات ذلك إثارة الفتن من خلال تركيزنا على بيان مظلوميتها سلام الله عليها؛ بل إننا ننطلق من أن المظلومية هي إحدى طرق إثبات الحق الذي ندّعيه، لكون الظلم الذي تعرضت له يعبِّر عن وجود حق

(١) مغني المحتاج لمحمد بن أحمد الشربيني، ج ١، ص ٣٥٦، الشرح الكبير لعبد الرحمن بن قدامة، ج ٢، ص ٤٣٠، تفسير الآلوسي، ج ١٩، ص ١٤٩، عيون الأثر لابن سيد الناس، ج ٢، ص ٤٣٤، الفصول المهمّة لابن الصباغ، ص ٦٧٠، سبل الهدى والرشاد للصالحي الشامي، ج ١٢، ص ٢٨٧، ٣٣٧، المواهب اللدنيّة للقسطلاني، ج ٤، ص ٥٦٣، إرشاد الساري، ج ٣، ص ٣٥٢، الإتحاف بحب الأشراف للشبراوي: ص٣٣، وفاء الوفاء للسمهودي، ج ٤، ص ١٤٠٥، السيرة النبوية لزيني دحلان، ج ٢، ص ٣١٠، أعلام النساء لعمر رضا كحالة، ج ٤، ص ١١٣، الفتاوى الفقهيّة لابن حجر، ج ٢، ص ١٨.

لها عليها السلام، ووجود باطل في الطرف الآخر.

لذا جاء هذا البحث الذي تناول فيه الأستاذ العزيز الفاضل المحقّق الشيخ يحيى الدوخي بدراسة هذه الأحداث بأسلوب علمي دقيق ومناقشة هادفة، وإجابة مقنعة على الشبهات المثارة حول هذه الحادثة، تلك الشبهات التي تهدف إلى نفي تلك الحادثة وتنفي الظلم الذي وقع عليها؛ بحيث أسفر الحق لمن طلبه، وارتفع الالتباس عمن اشتبه عليه، وأبرز الحقائق على واقعها لمن تفحّصها، وحق أن يقال بأنّ هذا السفر القيّم الذي بين يدي القارئ الكريم، قليل النظير إن لم نقل بأنّه عديم النظير، وأوصي جميع إخواني بمطالعة هذا الأثر النفيس بدقّة وإمعان حتى يستطيعوا الإجابة على أحدث الشبهات التي أثارها مخالفو أهل البيت عليهم السلام.

أ.د. السيّد محمد الحسيني القزويني

الأستاذ في الحوزة العلمية قسم الدراسات العليا في قم المقدسة ورئيس قسم الحديث

وعضو الهيئة العلمية بجامعة أهل البيت عليهمالسلام العالميّة

٣/ جمادي الأول/ ١٤٢٨هـ

مقدمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على رسوله محمد وآله الطيبين الطاهرين، وبعد.

لم يكن رحيل السيدة الزهراء عليها السلام وليد مرض، أو نتيجة طبيعية؛ بل جاء رحيلها نتيجة تجرعها غصصاً وآلاماً سرّعت من رحيلها إلى عالم الملكوت في مقعد صدق عند مليك مقتدر، لم تمض فترة قصيرة على وفاة أبيها حتى لحقت أم أبيها به صلوات الله عليه وعليها.

لقد كابدت تلك المرأة الطاهرة المطهرة معاناة حقيقية بعد وفاة أبيها، وتغلغل الحزن فيها إلى أن تجذّر وأصبحت أيامها سواداً في سواد.

لقد أخذ رحيل أبيها منها مأخذاً عظيماً، فلم تبق لها إلا الذكريات، ولم يبق لها إلا علي والحسنان سلوتها، بهم تعزي نفسها وبهم تتحمل آلام فراق أبيها، لكن القوم لم يتركوها تمضي سعيدة معهم.

حدث الانقلاب بعد النبي صلى الله عليه وآله ﴿أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾[1]. ترك الناس علياً يدفن النبي صلى الله عليه وآله وذهبوا بالخلافة إلى من لم يكن لها أهل، وظل علي يأبى أن يصول بيد جذاء فقرر أن يصبر على طخية عمياء، يهرم فيها الكبير ويشيب فيها الصغير[2].

فجاء القوم مطالبين بالبيعة لشخص غيره!! أبى ذلك، فقرروا إحراق البيت على من فيه، إن لم يأت للبيعة.

إحراق بيتٍ كانت تتنزل عليه الملائكة، أي جرأة هذه؟! وأي محنة تمر

---

(١) آل عمران/١٤٤.

(٢) من كلام له عليه السلام في الخطبة الشقشقية، نهج البلاغة : ج ١ص ١٥١.

بها الزهراء عليها السلام، كسروا الباب أخرجوا علياً، ولم يكن سكوت علي جبناً حاشاه، فإنه الذي قتل آباءهم الكفرة، فبسيفه قام الإسلام وارتفعت رايته، لكنه علم أن قتلهم يعني ذهاب الدين الذي ما برح سيفه مخضباً بدم الذين أرادوا نكوصه، لم يزل سيفه رطباً بدماء الكافرين والجاحدين والمنافقين، لم يشأ أن يقتل القوم، سكت، وفي السكوت حسرة كبرى، وهو يرى ما بناه بسيفه ودمه سيتحطم، وسوف لا يبقى منه إلا القليل، لكنه رأى أن الحفاظ على هذا القليل خير من ضياع الكل.

هكذا قرر الأمير عليه السلام، اقتادوه أسيراً إلى البيعة لكنهم لم يقتادوه فقط؛ بل كسروا ضلع زوجته واسقطوا جنينها قبل أن يقتادوه، كسروا ضلع فاطمة عليها السلام واجترؤوا على مقامها، مؤلم أن يحصل هذا، اجترؤا على ابنة نبيهم، داسوا كرامتها واعتقلوا زوجها، وهي تنظر إلى القوم مندهشة، أيكون هذا بعد العزّ والدلال عند أبي؟

لم تبق الزهراء بعد تلك الحادثة إلا فترة قصيرة، وبعدها رحلت والتحقت بأبيها، مخلفةً غضبها على الخليفتين [1]، فلم ينس أبو بكر كيف آذاها، وكيف أغضبها، وهو يعترف في أواخر حياته، إذ يقول: وددت لو أني لم أفعل ثلاثاً، أحدها كشف بيتها [2]. هذا الكلام كله من مصادر القوم.

نعم، ماتت فاطمة عليها السلام وهي واجدة وغاضبة على أبي بكر ولم

---

(١) قال ابن قتيبة في الإمامة والسياسة: «إنها عليها السلام قالت لأبي بكر وعمر: إني أشهد الله وملائكته أنكما أسخطتماني وما أرضيتماني، ولئن لقيت النبي - صلى الله عليه وآله - لأشكونكما إليه». وقالت أيضاً: (والله، لأدعون عليك في كل صلاة أصليها). ج ١ ص ٢٠، تحت عنوان (كيف كانت بيعة علي عليه السلام).

(٢) سيأتي الكلام مفصلاً حول هذه الرواية سنداً ودلالة.

ترض أن يصلي عليها أبو بكر وغيره، ماتت فاطمة عليها السلام ورحلت إلى الملكوت الأعلى وهي غاضبة على القوم، ودفنت في ليلة ظلماء، أين قبرها؟ لا أحد يعلم بذلك إلا الله تعالى والمقربون من علي عليه السلام.

ينقل البخاري في صحيحه عن أم المؤمنين عائشة: «فغضبت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فهجرت أبا بكر فلم تزل مهاجرته حتى توفيت»[1].

يقول عائض القرني في قناة المستقلة،[2] وهو يدافع عن الشيخين: هل يعقل من عمر بن الخطاب، وأبي بكر أن يحرقا بيت فاطمة ويؤذياها مع أنها ابنة رسول الله؟ هذا لا يفعله الجهال فضلاً عن شخص مثل إيمان عمر وأبي بكر؟ كيف يؤذون ابنة النبي؟ مع أننا نرى أن العقل يحكم أنه لو كانت ابنة بنت بنت شخص يقرب للنبي لوجب احترامها؟ فكيف بابنة النبي؟ [3].

فهو يسوق دليلاً عقلياً على امتناع صدور الظلم من الخليفتين للسيدة

---

(١) البخاري: صحيح البخاري،ج٤ ص ٤٢. باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم الى الإسلام والنبوة. الناشر : دار الفكر،ط/ ١٤٠١هـ.

(٢) عائض القرني كاتب سعودي وهابي تطرحه اليوم وسائل الإعلام في الفضائيات للدفاع عن الفكر الوهابي وتجميل صورته، وهذه الكلمات جاءت في لقاء أجراه معه الدكتور الهاشمي في هذه القناة المثيرة للفتن، وكانت الحلقة بعنوان(أهل البيت عند أهل السنة). وهذا الرجل الهاشمي، الغريب فيه أنه مسخر كل طاقته وما يملك لإثارة الفتنة بين الفريقين، ولعل من تابع حلقات(الحوار الصريح) يجد أن الرجل يتحول من حكم للمناظرة الى خصم للمناظر الشيعي، بحيث تجده يتلاعب بالألفاظ لإثارة بعض النقاط الحساسة التي أغفلها الخصم، وبذلك ينتصر لمن هو مطابق لمذهبه، وهذا خلاف أدب المناظرة . أضف الى ذلك طائفيته التي لا تخفى على البصير . ولكن ليعلم هو ومن على شاكلته أن ذكر أهل البيت لن يموت وسينقلب السحر على الساحر بإذن الله تعالى.

(٣) ماذا تقولون بوجدها وغضبها،وكيف تفسرونه، وهي في أصح أسانيدكم، كالبخاري ومسلم . فهل هذا هو الاحترام المنشود لرسول الله صلى الله عليه وآله وبضعته .وسيأتي الكلام مفصلاً.

فاطمة، بينما نسي أو تناسى ما تعج به كتبهم من أخبار المصيبة والإيذاء لها، ولو راجع صحيح البخاري وقرأ هذا المقطع «فهجرت أبا بكر فلم تزل مهاجرته حتى توفيت»[(١)].

فلماذا لا يسأل نفسه لماذا غضبت ولماذا هذا الهجران. وماذا يترتب على غضب فاطمة وعدم رضاها، وسيأتي بيان هذا الكلام مفصلاً عند طرح الشبهات.

ولقد كتب عبد الرحمن الدمشقية[(٢)] المشهور بتطرفه ضد الشيعة مقالة بعنوان: (تفنيد روايات الهجوم الباطلة على منزل فاطمة وإحراق الدار) يحاول فيها أن يفنّد إحراق بيت فاطمة عليها السلام والجرأة عليها، وإسقاط جنينها، فجاء بكثير من الروايات في كتبهم التي تثبت الحادثة، وناقش سندها أو دلالتها، محاولاً قدر الإمكان أن يدحض كل الروايات عندهم، ويبرئ ساحة القوم من هذه المسألة.

وكأن التأريخ وكتب الحديث لم تذكر شيئاً عما أصاب الزهراء من هذا الخطب الجليل.

وعند المطالعة لما كتبه وجدته لا يفقه شيئاً، ولاسيما في علم الرجال والدراية، وانه متسرع جداً في إلقاء الأحكام بلا تأمل فيما يكتب، وسوف

---

(١) محمد بن إسماعيل البخاري: صحيح البخاري، ج٤ ص٤٢،باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم الى الإسلام والنبوة. الناشر : دار الفكر - بيروت.

(٢) كاتب متطرف وهابي المذهب، جل همه النيل من علماء الشيعة ومذهب أهل البيت عليهم السلام بتهم باطلة ينقصها الدليل، فهو يقلد أسلافه كابن تيمية وغيره، وسوف يتضح من خلال البحث انه مقلد أعمى لا يفقه من الشريعة إلا ما أملاه عليه الحقد والبغض، وللأسف إذا كان البحث ينطلق من هذه العقلية سوف يقع في هفوات،وهذا ما سيثبته هذا البحث بإذن الله تعالى.

نعرض كل الأدلة التي نقلها ونرى كيفية ضعف استدلاله، وان كتب أهل السنة والجماعة لا يمكن أن تكذّب الحادثة.

فبالحقيقة جاء هذا الكتاب رداً على كل من يشكك بهذه الواقعة ومن كتبهم وبأسانيد صحيحة، ودلالة واضحة، لاسيما أن التشكيك لم يصدر من الدمشقية حسب، بل وجدت أن أحمد الكاتب كتب مقالاً أيضاً بعنوان (متى وأين ولماذا قتلت فاطمة) يشكك ويطعن بروايات الفريقين، ويصل إلى نتيجة مفادها أن هذه الواقعة هي أسطورة ومن نسج وخيال الشيعة.

فهو بالنتيجة ينقل نفس هذه الشبهات التي رواها لنا الدمشقية.

الهدف من البحث

كان غرضنا من طرح هذه المسألة ـ التي قد يراها البعض هي تكرار لما كتب حول هذا الموضوع (ظلامة الزهراء) ـ هو بيان وإثبات جزئيات هذه المسألة وفق مباني أهل السنة الرجالية والحديثية، وعلى ضوء مصادرهم المعتبرة، وقد لا يكون هذا النمط من الطرح والبيان في كتابنا هذا معهوداً لمن كتب حول هذا الموضوع.

ومما ينبغي الالتفات إليه، هو أنّ هذا البحث جاء لتثبيت ما نفاه الدمشقية وأقرانه من إنكار للروايات التي تتحدث عن ظلامة الزهراء عليها السلام؛ ولذا جاء عنوان الكتاب بصيغة (ظلامة الزهراء في روايات أهل السنة)، هذا أولاً.

وثانياً: أنّه جاء لبيان الوقائع التاريخية كما هي، من دون أن يتضمن الطعن والمس بالطرف الآخر؛ توخياً لعدم إثارة النعرات الطائفية؛ بل كان هدفنا هو بيان الحقّ والواقع في هذه المسألة، ولدفع ما توهمه البعض، بأن ما كتبه

الشيعة عن هذه الظلامة، هو من نسج خيالهم وأباطيلهم كما صُوِّر لهم ذلك، فجاء هذا البحث لنقول لإخواننا أهل السنة وبقلوب صادقة: هذه هي مصادركم توثق هذه الأحداث، وليس الشيعة من انفرد بذلك، فلا تتهموا الآخرين وكونوا منصفين في هذا الأمر، فبيان الحقيقة ينشده العقلاء، والله من وراء القصد.

وثالثاً: اشترطنا على أنفسنا أن تكون المصادر الموثقة للأحداث التأريخية والروائية هي من كتب أهل السنة، مع تصحيح أسانيدها وملاحظة طرقها ومن خرّجها، وكذلك مناقشة دلالاتها وفق مباني علمائهم الرجالية والدرائية.

أسلوب التحقيق

هناك أساليب علمية لقبول الروايات الحديثية والتاريخية، ينبغي الإشارة إليها قبل ولوج البحث؛ لغرض الاطمئنان بصدورها؛ وليكون بحثنا دقيقاً وموضوعياً، ولبيان الحال نذكر أهمها:

الطريق الأول: التواتر

وهو أن يكون الحديث صحيحاً يرويه جمع يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب، عن جمع مثلهم في أول السند ووسطه وآخره ، وأما تحديد العدد فيرى ابن حجر العسقلاني أنه:«لا معنى لتعيين العدد على الصحيح» [(١)].

وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

---

(١) شرح النخبة:ص٣، نقلاً عن كتاب علوم الحديث ومصطلحه: الدكتور صبحي صالح،ص١٤٨. الناشر: الشريف الرضي، ط٥، ١٣٦٣ هـ قم .

التواتر اللفظي

وهو أن ينقل عدد من الرواة الحدث التاريخي المعين بشرط عدم تواطئهم عن الكذب، ويتحقق ذلك باتفاق ذلك العدد بنقل الحادثة بلفظ واحد، فلو اتفقا على الأصل واختلفا في الخصائص الوصفية، فالتواتر ثابت للأصل دون الوصف.

التواتر المعنوي

وهو إخبارهم بألفاظ مختلفة وهناك قدرٌ مشترك في إثبات معنى واحد سواء كان ذلك المعنى مدلولا مطابقياً أو التزامياً أو بالاختلاف، كما في الأخبار الحاكية عن غزوات مختلفة تشترك في الدلالة على شجاعة علي عليه السلام.

التواتر الإجمالي

وهو ما لو ورد إلينا مجموعة من الأخبار مختلفة لفظاً ومعنى، فهذه الأخبار أو الأحاديث بمجموعها تخلق لنا علماً إجمالياً، بصحة أحد هذه الأخبار من بين المجموع الكلي،وذلك لامتناع كذب الجميع عادةً، فيكون واحد من بينها صادراً وصادقاً؛ وإن لم يتحدد بعينه، فنأخذ به.

الطريق الثاني: الاستفاضة

هي نوع اطمئنان وظن معتبر؛ وذلك باستفاضة الخبر التاريخي، بنقل أكثر من مؤرخ أو محدّث لهذه الواقعة مع سكوت الآخرين بالتعرض إليه نفياً أو إثباتاً.

الطريق الثالث: صحة السند

وذلك من خلال وثاقة جميع الرواة عند أرباب الجرح والتعديل، بحيث لا نجد غمزاً أو قدحاً فيهم؛ بل هم ثقات عند الجميع، وعندها نكتفي بهذه الرواية الحديثية أو التاريخية وإن كانت منقولة بطريق واحد، بشرط عدم مخالفتها لمسلمات الدين والشريعة، والواقع الخارجي.

الطريق الرابع: صحة الحادثة بكثرة طرقها وتعدد مخارجها

لو كان ذلك السند أو الطريق ضعيفاً ، فيمكننا أن نثبت الحادثة بضم بعضها إلى البعض الآخر، فإنّ بعضه يشد بعضاً ويقويه، وعندئذ لا نحتاج في صدق الحادثة إلى السند الصحيح، ففي جميع هذه الطرق ما يطمئن القلب إليه.

قال المناوي في فيض القدير في معرض رده على ابن تيمية الذي نفى ورود خبر الأبدال في خبر صحيح أو ضعيف:

«هذه الأخبار وإن فرض ضعفها جميعهاً؛ لكن لا ينكر تقوّي الحديث الضعيف بكثرة طرقه وتعدد مخرجيه إلا جاهل بالصناعة الحديثية أو معاند متعصب، والظن به أنه من القبيل الثاني»[1].

الطريق الخامس : وثاقة نفس الناقل

لو فقدنا تلك الطرق فيمكننا الحصول على الاطمئنان بما يرويه الراوي بنفسه منفرداً، بغض النظر عن السند، وذلك يتم بدراستنا لوثاقة هذا الناقل

(١) عبد الرؤوف المناوي: فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج٣ ص ١٢٢٠، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت.

بكونه ثقة مأموناً من الكذب والوضع والتدليس، فنقطع بهذه القرائن بصدق ما يرويه لنا .

الطريق السادس : القرائن الخارجية والعقلية

لو لم يتم لنا ما تقدّم، فيمكن أن نحصل على الاطمئنان بما يروى لنا، وذلك من خلال توفر القرائن الخارجية الحافة بالحدث، مضافاً إلى ذلك الأخذ بالأمور العقلية التي نفهم من خلالها مجريات الأحداث التي تثبت أو تنفي وقوع الحدث أو عدمه.

الطريق السابع: الاستقراء

ويتم هذا من خلال استقراء جميع جزئيات الحدث للوصول بالنتيجة إلى إثبات أمر كلي، يكون محلاً للقبول في إثبات تلك الحادثة أو الرواية.

وبهذه الطرق السبعة، نستطيع أن ندفع ما قد يرده البعض من إنكار لبعض الحوادث التاريخية والروايات الحديثية، ونثبت بذلك صدق الكثير من الروايات التي كانت موضع سجال بين أهل الحديث والتاريخ .

خطة البحث

جاء البحث مشتملاً على خمسة فصول، وهي كالتالي:

أما الفصل الأول احتوى على:

١- نقل جميع ما كتبه من شبهات، لإعطاء القارئ فكرة واضحة عن الموضوع.

٢- تفصيل الجواب عن تلك الشبهات، ومن المصادر السنّية.

٣- تصحيح الروايات التي ناقشها سنداً ودلالة، وفق ضوابط علم الرجال والجرح والتعديل على مباني القوم.

٤- الإتيان بروايات صحيحة السند، والتي سكت عنها الكاتب، أو حاول أن يغض الطرف عنها.

٥- حل التعارض في الروايات.

٦- توثيق ابن قتيبة الدينوري وصحة نسبة كتاب الإمامة والسياسة إليه.

٧- إثبات أن ابن أبي الحديد هو من أهل السنة، ومن أعيانهم، وهو مختلف في اعتقاداته ومذهبه عن الإمامية، فمثلاً هو من القائلين بالتوقف في إيمان أبي طالب، ولعله يذهب إلى تكفيره، أضف إلى أنه يميل إلى تكفير آباء نبينا محمد صلى الله عليه وآله. فذكرنا أدلته على ذلك، ودفعنا ما توهم من القول بهذه الشبهات.

٨- ذكرنا وثاقة ابن أبي الحديد على مبنى القوم ومذاقهم في علم الجرح والتعديل.

واحتوى الفصل الثاني:

على طرح الشبهات حول واقعة إسقاط جنين الزهراء عليها السلام، والرد عليها. وكذلك بيان سر سكوت الإمام علي عليه السلام، وعدم ردعه للقوم لجرأتهم على الزهراء عليها السلام.

وتضمن الفصل الثالث:

١- التعرض للاحتجاجات التي جاءت بها الزهراء، لإثبات حقها وظلامتها، كمطالبتها بحقها في فدك، وأنها نحلةٌ نحلها لها رسول الله صلى الله عليه وآله

ورد تأويلات ابن حجر العسقلاني في كتابه فتح الباري.

٢- الاحتجاج بخطبتها، والتي حاولنا استقصاء عدد الحفّاظ الذين رووا لنا هذه الخطبة، مع تصحيحها.

٣- إثبات أنّ احتجاج الزهراء بفدك كان هدفه سياسياً، والغرض منه الاعتراض على مشروعية السلطة القائمة آنذاك.

٤- رد شبهة أن شهادة الزهراء وزوجها غير كافيه في إثبات حقها؛ لأنّ شهادة زوجها تجر نفعاً، وشهادة أم أيمن لم تكمل النصاب.

٥- رد شبهة أنّ أمير المؤمنين في زمن خلافته لم يرد فدكاً إلى أولاده. وهذا يعني بالنتيجة إقرار لما حكم به الخليفة، وغيرها من الشبهات المثارة حول هذه المسألة.

وتطرق الفصل الرابع إلى:

١- الإجابة عن شبهة ابن تيمية التي قال فيها: إنّ حديث« فاطمة بضعة مني من أغضبها أغضبني» السبب فيه هو خطبة علي عليه السلام لبنت أبي جهل . فعلي هو المغضوب عليه؛ لأنه أغضب فاطمة وحسب الرواية أنه موجه لعليّ، فإن كان هذا وعيداً لاحقاً بفاعله لزم أن يلحق هذا الوعيد علي بن أبي طالب، وإن لم يكن وعيداً لاحقاً بفاعله كان أبو بكر أبعد عن الوعيد من عليّ عليه السلام.

٢- بيان طرق هذا الحديث ومناقشة دلالاته وإثبات أنه موضوع ومختلق.

وأما الفصل الخامس:

فجاء لإثبات أنّ دفنها عليها السلام كان ليلاً وسراً، وذلك من خلال ذكرنا للروايات المتواترة، مع ذكر طرقها المتعددة وتصحيحها، ودفع ما أورده ابن

حجر العسقلاني من إشكالات في هذه المسألة.

وكذلك حل التعارض الحاصل بين الروايات التي ذكرت مسألة صلاة أبي بكر على الزهراء عليها السلام، وإثبات أن هذه الروايات ضعيفة وموضوعة.

وأخير أتقدم بجزيل الشكر وفائق الامتنان إلى سماحة العلامة الدكتور السيد محمد الحسيني القزويني على ما بذله من جهد مشكور في متابعة فصول هذا البحث وإبداء آرائه القيمة التي كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذا الكتاب فجزاه الله خيراً، وجعل عمله هذا في ميزان حسناته، كما لا يفوتني أن أشكر الأخوة كلاً من سماحة الأستاذ الشيخ سعيد النوري، وسماحة الأستاذ الشيخ فلاح الدوخي، وسماحة السيد الأستاذ حاتم الموسوي، وسماحة الشيخ الأستاذ شاكر الساعدي على ما قدموه لنا من مساعدة مشكورة أثناء مسيرة كتابة هذا البحث، داعين المولى جلّ وعلا للجميع بالتوفيق والتسديد.

المؤلف

الشيخ يحيى الدوخي

٢٥ رجب/ ١٤٢٧هـ

كلمة لابد أن تقال

يخطئ من يظن أن وقائع التأريخ وحوادثه أمور غابرة عفا عليها الزمن وطواها النسيان؛ لأن كثيراً منها مازال يعيش في وجدان الحاضر وأعماقه، فدراسة التأريخ واجترار أحداثه والاطلاع على تفصيلاته، لم يكن ترفاً علمياً محضاً، وأن الحديث عنه ليس من نافلة القول وفضوله؛ بل هي حاجة إنسانية ماسة لا يمكن تجاوزها أو الاستغناء عنها؛ إذ لايمكن لأمة أن تنسلخ عن ماضيها وتتنكّر له، فهو يمثل جذورها الضاربة في أعماق التاريخ، ومادتها التي تستمد منها الحياة والبقاء. فمعرفة أحداث التأريخ، وتحليلها، والوقوف عندها، واستلهام الدروس والعبر من مواطن الخطأ والصواب، لها بالغ الأثر على واقع الحاضر ودفعه نحو مستقبل أكثر إشراقاً وتقدماً، فتأريخ بعض الأمم لم يكن سرداً لقصص تأريخية وحوادث سالفة؛ بل هو يمثل هويتها وحضارتها ووجها الحقيقي.

وأمتنا الإسلامية تمتلك تأريخاً حافلاً بالنقاط المضيئة، والأحداث الهامة، فيكفيه أنه شهد بزوغ فجر الإسلام على ربوع هذا العالم، الذي غيّر وجه البشرية، وأعطى للحياة لوناً زاهياً، وأكسبها قيمةً وسمواً؛ ولكنه لم ينج في الوقت نفسه كسائر التواريخ من تأثيرات العوامل السياسية والاجتماعية التي تغذيها الانحرافات الفكرية والعقائدية والأخلاقية، وتسلط الطغاة والظالمين على رقاب المسلمين، ما جعل حركة التأريخ تنحرف عن سواء السبيل، وأصبح المؤرخ يكتب ما تمليه عليه تلك العوامل والظروف، وهكذا أصيبت معظم مفاصل التأريخ الإسلامي بداء التحريف والتغيير، بما يخدم مصالح خاصة وأهواء معينة.

ولعل من أهم مراحل التأريخ الإسلامي حساسية ودقة، هو ما أعقب وفاة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله الحدث الذي زلزل كيان الأمة الإسلامية وهزها من الأعماق، فقد أصيبت الأمة حينها بخطبين عظيمين:

الأول: هو فقد الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله الذي لم يستوعبه كثير من المسلمين، ونزل على بعضهم كالصاعقة أفقدهم اتزانهم.

والثاني: تكالب الأمة وتنازعها في سقيفة بني ساعدة على من يخلفه ويتولى الأمر من بعده، والنبي لازال مسجى ولم يوار جثمانه الطاهر، بينما نجد وريثه الشرعي ومعه أهل بيته وأصحابه يؤدون وظيفتهم الشرعية في تجهيز النبي، وإقامة المراسم اللازمة، بقلوب منكسرة وأفئدة مفجوعة ليس على فقد النبي صلى الله عليه وآله حسب؛ بل على صنيع هذه الأمة التي سرعان ما تنكرت لنبيها، ولم تحفظ وصيته، ولم تلتزم بتعاليمه، فبدأت سلسلة من الفجائع والمصائب تترى على آل الرسول من بعده، وذلك بغصب حقهم، وإقصائهم عن مراتبهم التي رتبها الله فيها، ولم تنته حتى يأذن الله بإعادة الحق إلى أهله، وإرجاع الأمر إلى نصابه.

فكان من الطبيعي والحال هذه ان يواجه أمير المؤمنين وفاطمة الزهراء عليهم السلام جل هذه المصائب والويلات، فكان وقعها شديداً على الزهراء فغصبوا حقها في فدك، وأحرقوا دارها، وأسقطوا جنينها، واقتادوا بعلها، على مرأى ومسمع من جميع المسلمين الذين لم يحركوا ساكناً، فذاقت الأمة والى يومنا هذا وبال صمتها، وقبولها لهذا الواقع.

وهذه الأمور والحوادث من تاريخ الأمة لا يمكن ان يتطرق إليها الشك،

أو يعتريها الريب، فالقرائن والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى، ومع ذلك كله جاء من يشكك بهذه الحقائق- التي هي أوضح من الشمس وأبين من الأمس- ويثير حولها غباراً من الشبهات والتشكيكات الواهية كخيط العنكبوت، ليضيفوا بذلك ظلامة جديدة للزهراء وأهل البيت عليهم السلام، وكأنهم لم يكتفوا بفعل من سبقهم من أمثالهم، فجاؤوا ليكملوا ذلك المشوار، وينهجوا نفس النهج، يحدوهم النصب والعداء لأهل البيت ولا شيء غيره.

ولعل أكثرهم جرأة وأشدهم وطأة هو ابن تيمية الحراني الذي حمل لواء النصب والعداء لأهل البيت، فعمل جاهداً على التشكيك في كل فضيلة ومنقبة وظلامة لأهل البيت، فقلده من جاء بعده حيث مازالوا يجترون ما قاله ابن تيمية، وكان من بينهم المدعو عبد الرحمن الدمشقية الذي وظّف نفسه من أجل الحط من منزلة أهل البيت، ونفي كل ظلم وحيف وقع عليهم.

ومن إثاراته وشبهاته التشكيك بما تعرّضت له الزهراء وأهل بيتها من غمط للحقوق واعتداء على الحرمات؛ هذا والعهد قريب وتراب القبر لمّا يجف.

وعليه جاء هذا الرد لنثبت ما فنّده من هذه الروايات بأسلوب علمي وموضوعي، متبعين فيه نفس الأسلوب الذي اتبعه الخصم في معالجة الروايات وتصحيح طرقها، وإثبات أنّ هذه الواقعة لا يمكن تكذيبها أو التشكيك فيها، لأنّ مجمل ما نقله لنا رواة التاريخ وأهل الحديث وما حكاه الواقع، كلها شواهد صدق على ما نحن في صدد إثباته.

الفصل الأول

حادثة إحراق الدار

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: شبهات الهجوم على منزل فاطمة عليها السلام

المبحث الثاني: الإجابة عن الشبهات

المبحث الأول: شبهات الهجوم على منزل فاطمة وإحراق دارها

قال الدمشقية:

يقول لنا الرافضة: هل تنكرون التاريخ الذي ذكر:

- أنّ عائشة خرجت على إمام زمانها؟
- وأنّ عمر أحرق دار فاطمة؟
- وأنّ معاوية هو الذي دس السمّ للحسن بن علي؟

فنقول للرافضة: وهل تنكرون كتب التاريخ التي شهدت بوجود عبد الله بن سبأ اليهودي الذي رضي لكم الرفض ديناً؟

لو قلنا لهم ذلك لغضبوا، وقالوا: لم تثبت شخصية ابن سبأ، وكتب التاريخ تروي الغث والسمين، ولا يجوز أن تعتمدوا على كتب التاريخ من دون التثبت.

فانظر كيف يتناقض القوم. يجوز عندهم أن يحتجوا علينا حتى بقول الشاعر وقول المؤرخ ولو كان رافضياً، لكن لا يجوز لنا أن نحتج عليهم بمثل ذلك.

١ـ وددت أني لم أحرق بيت فاطمة.. (قول أبي بكر)

فيه علوان بن داود البجلي (لسان الميزان ٢١٨/٤ ترجمة رقم ١٣٥٧ – ٥٧٠٨ وميزان الاعتدال ١٠٨/٣ترجمة ٥٧٦٣). قال البخاري وأبو سعيد بن يونس وابن حجر والذهبي: «منكر الحديث». وقال العقيلي (الضعفاء للعقيلي ٤٢٠/٣)[1].

---

(١) الكلام تابع لما قبله أي قال: ابن حجر والذهبي والعقيلي (منكر الحديث).

على أنّ ابن أبي شيبة قد أورد رواية أخرى من طريق محمد بن بشر، نا عبيد الله بن عمر حدثنا زيد بن أسلم عن أبيه أسلم: أنه حين بويع لأبي بكر بعد رسول الله (ص) كان علي والزبير يدخلان على فاطمة بنت رسول الله (ص)، فيشاورونها ويرتجعون في أمرهم، فلما بلغ ذلك عمر بن الخطاب خرج حتى دخل على فاطمة، فقال: يا بنت رسول الله (ص) والله، ما من أحد أحب إلينا من أبيك، وما من أحد أحب إلينا بعد أبيك منك وايم الله، ما ذاك بمانعي إن اجتمع هؤلاء النفر عندك إن أمرتهم أن يحرق عليهم البيت، قال: فلما خرج عمر جاؤوها، فقالت: تعلمون أنّ عمر قد جاءني، وقد حلف بالله لئن عدتم ليحرقن عليكم البيت وايم الله، ليمضينّ لما حلف عليه، فانصرفوا راشدين فروا رأيكم ولا ترجعوا إليّ، فانصرفوا عنها، فلم يرجعوا إليها حتى بايعوا لأبي بكر» (المصنف ٤٣٢/٧ ترجمة ٣٧٠٤٥).

قلت: وهذه رواية منقطعة؛ لأنّ زيد بن أسلم كان يرسل، وأحاديثه عن عمر منقطعة، كما صرح به الحافظ ابن حجر (تقريب التهذيب رقم ٢١١٧) كذلك الشيخ الألباني (إزالة الدهش ٣٧ ومعجم أسامي الرواة الذين ترجم لهم الألباني ٧٣/٢).

ولئن احتججتم بهذه الرواية أبطلتم اعتقادكم بحصول التحريق إلى التهديد بالتحريق. وأبطلتم اعتقادكم بأنّ علياً لم يبايع؛ لأنّ هذه الرواية تقول: فلم يرجعوا إلى فاطمة حتى بايعوا أبا بكر.

٢ـ «حدثنا ابن حميد قال حدثنا جرير عن مغيرة عن زياد بن كليب قال: أتى عمر بن الخطاب منزل علي وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين،

فقال: والله لأحرقنّ عليكم أو لتخرجنّ إلى البيعة، فخرج عليه الزبير مصلتاً السيف فعثر، فسقط السيف من يده، فوثبوا عليه فأخذوه» (تاريخ الطبري ٢٣٣/٢).

في الرواية آفات وعلل منها:

جرير بن حازم: وهو صدوق يهم وقد اختلط، كما صرح به أبو داود والبخاري في التاريخ الكبير (٢٢٣٤/٢).

المغيرة: وهو ابن المقسم. ثقة إلا أنه كان يرسل في أحاديثه لا سيما عن إبراهيم. ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين، وهي المرتبة التي لا يقبل فيها حديث الراوي إلا إذا صرح بالسماع.

٣ـ أحمد بن يحيى البغدادي، المعروف بالبلاذري، وهو من كبار محدثيكم، المتوفى (سنة ٢٧٩هـ)، روى في كتابه أنساب الأشراف ٥٨٦/١. عن سليمان التيمي، وعن ابن عون: أنّ أبا بكر أرسل إلى علي عليه السلام، يريد البيعة، فلم يبايع. فجاء عمر ومعه فتيلة ـ أي شعلة نار ـ فتلقته فاطمة على الباب، فقالت فاطمة: يا بن الخطاب! أتراك محرقاً عليّ بابي؟ قال:نعم، وذلك أقوى فيما جاء به أبوك!

هذا إسناد منقطع من طرفه الأول ومن طرفه الآخر. فإن سليمان التيمي تابعي والبلاذري متأخر عنه فكيف يروي عنه، مباشرة بدون راو وسيط؟ وأما ابن عون فهو تابعي متأخر وبينه وبين أبي بكر انقطاع.

فيه علتان:

أولاً: جهالة مسلمة بن محارب. ذكره ابن أبي حاتم في (الجرح

والتعديل ٨/٢٦٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم أجد من وثقه أو ذمه.

ثانياً: الانقطاع الكبير من ابن عون وهو: عبد الله بن عون توفي سنة ١٥٢ هجرية، ولم يسمع حتى من أنس- والصديق من باب أولى- الحادثة مع التذكير بأنّ الحادثة وقعت في السنة الحادية عشر[عشرة] من الهجرة.

وكذلك سليمان التيمي لم يدرك الصديق، توفي سنة ١٤٣ هجرية.

٤ـ روى ابن خذابة في كتابه " الغدر" عن زيد بن أسلم قال: كنت من حمل الحطب مع عمر إلى باب فاطمة حين امتنع علي وأصحابه من البيعة، فقال عمر لفاطمة: أخرجي كل من في البيت أو لأحرقنّه ومن فيه!

قال: وكان في البيت علي وفاطمة والحسن والحسين وجماعة من أصحاب النبي (ص).

فقالت فاطمة: أفتحرق عليّ ولدي!!

فقال عمر: إي والله، أو ليخرجنّ وليبايعنّ!!

لم يتمكن طارح هذه الشبهات من ضبط اسم المنقول عنه، ولا ضبط اسم كتابه.

فهذا المؤلف مختلف في ضبط اسمه، فمنهم من ضبطه باسم (ابن خنزابة) ومنهم باسم (ابن خذابة) ومنهم (خرداذبة) ومنهم (ابن جيرانه) ومنهم (ابن خيرانة) ورجح محقق البحار أنه ابن (خنزابة).

ولكن ضبطه الزركلي في (الأعلام ٢/١٢٦) باسم (ابن حنزابة جعفر بن الفضل بن جعفر) توفي (٣٩١ هـ).

أما كتابه فهو كتاب الغرر وليس كتاب الغدر. (٢٨/٣٣٩). ومنهم من

ضبطه باسم (العذر).

وهذا إن دلّ على شيء، فإنما يدل على أن الدليل عند الرافضة يقوم بوجود ذكر للرواية في أي كتاب كان.

٥ـ ابن عبد ربه في العقد الفريد ٢/ ٢٠٥ ط المطبعة الأزهرية، سنة ١٣٢١هجرية، قال: الذين تخلفوا عن بيعة أبي بكر، علي، والعباس، والزبير، وسعد بن عبادة.

فأما علي والعباس والزبير فقعدوا في بيت فاطمة، حتى بعث إليهم أبو بكر عمر بن الخطاب ليخرجهم من بيت فاطمة، وقال له: إن أبوا فقاتلهم!

فأقبل بقبس من نار على أن يضرم عليهم الدار، فلقيته فاطمة، فقالت: يا بن الخطاب، أجئت لتحرق دارنا؟!

قال: نعم، أو تدخلوا فيما دخلت فيه الأمة!!

أولاً: ابن عبد ربه عند الرافضة من أعيان المعتزلة. (الطرائف لابن طاووس الحسني ص٢٣٩). والرافضة[١] من أضل هذه الأمة. وبهم ضل الرافضة.

ثانياً: أنه كان مشهوراً بالنصب أيضاً، فإنه كان يعتقد أن الخلفاء أربعة آخرهم معاوية. ولم يدرج علي بن أبي طالب من جملة الخلفاء (الأعلام للزركلي ١/ ٢٠٧) ومثل هذا نصب عند أهل السنة.

ثالثاً: كتابه كتاب في الأدب. يا من عجزتم عن أن تجدوا شيئاً من كتب السنة.

---

(١) الظاهر أنه يقصد المعتزلة.

لقد عجز الرافضة أن يجدوا رواية في كتب السنن والحديث، ولو وجدوا لما اضطروا إلى الاحتجاج علينا بالمعتزلة.

٦ـ محمد بن جرير الطبري في تاريخه ٢٠٣/٣ وما بعدها، قال: دعا عمر بالحطب والنار وقال: لتخرجنّ إلى البيعة أو لأحرقنّها على من فيها. فقالوا له: إن فيها فاطمة! قال: وإن!!

مسكين هذا الناقل ذو الجهل المركب، حاطب الليل. فإن هذه الرواية لا وجود لها في تاريخ الطبري بهذا اللفظ.

وإنما هو في كتاب الإمامة والسياسة، منسوب ومنحول على ابن قتيبة. وهذا الكتاب لم يثبت له لأسباب منها:

• إنّ الذين ترجموا لابن قتيبة لم يذكر واحد منهم أنه ألّف كتاباً يُدعى: الإمامة والسياسة.

• إن مؤلف الكتاب يروي عن ابن أبي ليلى بشكل يشعر بالتلقي عنه، وابن أبي ليلى هذا: هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه قاضي الكوفة توفى (سنة ١٤٨هـ)، والمعروف أن ابن قتيبة لم يولد إلا (سنة ٢١٣هـ)، أي بعد وفاة ابن أبي ليلى بخمسة وستين عاماً.

• إن الكتاب يشعر أن ابن قتيبة أقام في دمشق والمغرب، في حين أنه لم يخرج من بغداد إلاّ إلى دينور.

٧ـ ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٥٦/٢ روى عن أبي بكر الجوهري، فقال: قال أبو بكر: وقد روي في رواية أخرى أن سعد بن أبي وقاص كان معهم في بيت فاطمة عليها السلام، والمقداد بن الأسود أيضا، وأنهم

اجتمعوا على أن يبايعوا علياً عليه السلام، فأتاهم عمر ليحرق عليهم البيت، وخرجت فاطمة تبكي وتصيح.. إلى آخره.

وفي صفحة (٥٧): قال أبو بكر: وحدثنا عمر بن شبة بسنده عن الشعبي، قال: سأل أبو بكر فقال: أين الزبير؟! فقيل عند علي وقد تقلد سيفه.

فقال: قم يا عمر! قم يا خالد بن الوليد! انطلقا حتى تأتياني بهما.

فانطلقا، فدخل عمر، وقام خالد على باب البيت من خارج، فقال عمر للزبير: ما هذا السيف؟ فقال: نبايع علياً. فاخترطه عمر فضرب به حجراً فكسره، ثم أخذ بيد الزبير فأقامه ثم دفعه وقال: يا خالد، دونكه فأمسكه ثم قال لعلي: قم فبايع لأبي بكر! فأبى أن يقوم، فحمله ودفعه كما دفع الزبير فأخرجه، ورأت فاطمة ما صنع بهما، فقامت على باب الحجرة وقالت: يا أبا بكر، ما أسرع ما أغرتم على أهل بيت رسول الله، والله لا أكلم عمر حتى ألقى الله.

وقال ابن الحديد في صفحة (٥٩ و ٦٠): فأما امتناع علي عليه السلام من البيعة حتى أخرج على الوجه الذي أخرج عليه. فقد ذكره المحدثون ورواه أهل السير، وقد ذكرنا ما قاله الجوهري في هذا الباب، وهو من رجال الحديث ومن الثقات المأمونين، وقد ذكر غيره من هذا النحو ما لا يحصى كثرة.

الجواب: ابن أبي الحديد رافضي حجة على رافضي مثله لا علينا. قال الخونساري: «هو عز الدين عبد الحميد بن أبي الحسن بن أبي الحديد المدائني «صاحب شرح نهج البلاغة، المشهور» هو من أكابر الفضلاء المتتبعين، وأعاظم النبلاء المتبحرين موالياً لأهل بيت العصمة والطهارة.. وحسب الدلالة على علو منزلته في الدين وغلّوه في ولاية أمير

المؤمنين عليه السلام، شرحه الشريف الجامع لكل نفيسة وغريب، والحاوي لكل نافحة ذات طيب.. كان مولده في غرة ذي الحجة (٥٨٦هـ)، فمن تصانيفه "شرح نهج البلاغة" عشرين مجلداً، صنفه لخزانة كتب الوزير مؤيد الدين محمد بن العلقمي، ولما فرغ من تصنيفه أنفذه على يد أخيه موفق الدين أبي المعالي، فبعث له مائة ألف دينار، وخلعة سنية، وفرساً» (روضات الجنات ٢٠/٥-٢١ وانظر الكنى والألقاب للقمي ١٨٥/١ الذريعة- آغا بزرك الطهراني ١٥٨/٤١).

٨ـ مسلم بن قتيبة بن عمرو الباهلي، المتوفى سنة (٢٧٦هـ) هجرية، وهو من كبار علمائكم له كتب قيمة منها كتاب «الإمامة والسياسة» يروي في أوله قضية السقيفة بالتفصيل، ذكر في صفحة ١٣، قال: إن أبا بكر تفقد قوماً تخلفوا عن بيعته عند علي (كرم الله وجهه) فبعث إليهم عمر، فجاء فناداهم وهم في دار علي، فأبوا أن يخرجوا، فدعا بالحطب وقال: والذي نفس عمر بيده لتخرجنّ أو لأحرقنّها على من فيها.

فقيل له: يا أبا حفص! إن فيها فاطمة! فقال: وإن!.... إلى آخره.

تقدم أن كتاب الإمامة والسياسة منسوب ومنحول على ابن قتيبة. وهذا الكتاب لم يثبت له لأسباب منها.

• إن الذين ترجموا لابن قتيبة لم يذكر واحد منهم أنه ألّف كتاباً يُدعى الإمامة والسياسة.

• إن مؤلف الكتاب يروي عن ابن أبي ليلى بشكل يشعر بالتلقي عنه، وابن أبي ليلى هذا هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه قاضي الكوفة توفى سنة (١٤٨هـ)، والمعروف إن ابن قتيبة لم يولد إلا سنة (٢١٣هـ)

أي بعد وفاة ابن أبي ليلى بخمسة وستين عاماً.

• إن الكتاب يشعر أن ابن قتيبة أقام في دمشق والمغرب في حين أنه لم يخرج من بغداد إلا إلى دينور.

٩ـ أبو الوليد محب الدين بن شحنة الحنفي المتوفى سنة (٨١٥هـ)، وهو من كبار علمائكم، وكان قاضي حلب، له تاريخ «روضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر» ذكر فيه موضوع السقيفة، فقال: جاء عمر إلى بيت علي بن أبي طالب ليحرقه على من فيه. فلقيته فاطمة، فقال عمر: ادخلوا فيما دخلت الأمة... إلى آخره.

١٠ـ ذكر بعض الشعراء المعاصرين قصيدة يمدح فيها عمر بن الخطاب، وهو حافظ إبراهيم المصري المعروف بشاعر النيل، قال في قصيدته العمرية:

وقولة لعلي قالها عمر ... أكرم بسامعها أعظم بملقيها
حرقت دارك لا أبقي عليك بها ... إن لم تبايع وبنت المصطفى فيها
ما كان غير أبي حفص يفوه ... أمام فارس عدنان وحاميها

وهكذا يحتج الرافضة بحافظ إبراهيم، وهو ملحد يكذب القرآن، وينكر أن يحلّى فيه أهل الجنة بأساور من ذهب.

ما قاله هذا الشاعر أو غيره، فهو ناجم عن انتشار الروايات الضعيفة والمكذوبة، التي يتصفحها ويمحصها أهل الخبرة بعلم الرواية والحديث الذين هم الحجة، لا الشعراء الذين قال الله عنهم: (والشعراء يتبعهم الغاوون ألم تر أنهم في كل واد يهيمون وأنهم يقولون ما لا يفعلون).

لو قلت لنا: قال الترمذي، قال أبو داود، قال أحمد في المسند لما قبلنا منك إلا بعد تمحيص السند. أفتحتج علينا بما قاله حافظ إبراهيم؟

عبد الرحمن الدمشقية

موقع فيصل النور www.fnoor.com [١]

---

(١) فيصل النور: كاتب وهابي متشدد، وموقعه هذا يُعد مكتبة كبيرة من ألفها إلى يائها، للنيل من مذهب التشيع وعلمائهم وإثارة الفتنة بين طوائف المسلمين.

المبحث الثاني: الإجابة عن الشبهات

تمهيد:

طرح صاحب الشبهة افتراءات وكَيلاً من التهم الباطلة، والتي تفتقر إلى التحقيق العلمي والموضوعي الذي من المفترض أن يتحلى به كل طالب للحقيقة.

وبعد قراءتي لهذه الشبهات وجدت أن صاحبها تنقصه الخبرة الدرائية والرجالية، فضلاً عن دلالة الروايات مفهوماً ومنطوقاً، فضلاً عن الجهل المركب الذي يتهم به الآخرين، وبدأ يتخبط في مساره عند طرح الشبهات كحاطب ليل، وهذه العبارة ألصقها بالغير، لعمري إن مصداقها الجلي هو من تفوه بها، ورحم الله القائل: رمتني بدائها وانسلت.

سير التحقيق

أولاً: أبدأ بعرض الشبهة، ومن ثم الإجابة عنها.

ثانياً: أنقل كلامه حرفياً للأمانة العلمية.

ثالثاً: أرمز لصاحب المقال بقولي: (قال الدمشقية).

الشبهة الأولى:

قال الدمشقية: وددت أني لم أحرق بيت فاطمة. (قول أبي بكر) فيه علوان بن داود البجلي (لسان الميزان ٢١٨/٤ ترجمة رقم ١٣٥٧ – ٥٧٠٨ وميزان الاعتدال ١٠٨/٣ترجمة ٥٧٦٣). قال البخاري وأبو سعيد ابن يونس وابن حجر والذهبي: «منكر الحديث». وقال العقيلي: (الضعفاء للعقيلي ٤٢٠/٣).

جواب الشبهة:

نقول: أخرج هذه الرواية الحافظ أبو عبيد في الأموال[١] وابن قتيبة الدينوري في الإمامة والسياسة[٢] واليعقوبي في تأريخه[٣] والطبري في تاريخه[٤] وابن عبد ربه الأندلسي في العقد الفريد[٥] والمسعودي في مروج الذهب[٦] والطبراني في المعجم الكبير[٧] وابن عساكر في تأريخه[٨] وضياء الدين المقدسي الحنبلي في الأحاديث المختارة، حيث قال: «هذا حديث حسن عن أبي بكر»[٩]. والمتقي الهندي في كنز العمال»[١٠].

في حين أننا نجد أن الكاتب أغفل ذكر هذه المصادر، وكان عليه أن يذكرها مع السند ويناقشها، لكي يكون التحقيق موضوعياً وعلمياً.

وأنقل للقارئ الرواية بلفظ الطبري، قال: حدثنا يونس بن [عبد] الأعلى، قال: حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير، قال: حدثنا الليث بن سعد، قال: حدثنا علوان عن صالح بن كيسان، عن عمر بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه: أنه دخل على أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه في مرضه الذي توفى

(١) الأموال: ج١ ص ٣٠٤.
(٢) الإمامة والسياسة: ج١ ص ٢٤.
(٣) تاريخ اليعقوبي: ج ٢ ص ٢٤.
(٤) تاريخ الطبري: ج٢ ص٦١٩ – ٦٢٠.
(٥) العقد الفريد: ج٤ ص ٢٥٠.
(٦) مروج الذهب: ج٢ ص ٣٠١- ٣٠٢.
(٧) المعجم الكبير: ج١ ص ٦٢.
(٨) تاريخ مدينة دمشق: ج٣٠ ص ٤١٧- ٤٢٢.
(٩) الأحاديث المختارة: ج١٠ ص ٨٨- ٩٠.
(١٠) كنز العمال: ج٥ ص ٦٣١.

فيه.... قال أبو بكر رضى الله تعالى عنه، أجل إني لا آسى على شيء من الدنيا إلا على ثلاث فعلتهن وددت أني تركتهن، وثلاث تركتهن وددت أني فعلتهن وثلاث وددت أني سألت عنهن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فأما الثلاث اللاتي وددت أني تركتهن، فوددت أني لم أكشف بيت فاطمة عن شيء وإن كانوا قد غلقوه على الحرب، ووددت أني لم أكن حرقت الفجاءة السلمي وأني كنت قتلته سريحاً أو خلّيته نجيحاً، ووددت أني يوم سقيفة بني ساعدة كنت قذفت الأمر في عنق أحد الرجلين عمر وأبا عبيدة، فكان أحدهما أميراً وكنت وزيراً، وأما اللاتي تركتهن فوددت أني يوم أتيت بالأشعث ابن قيس أسيراً كنت ضربت عنقه، فإنه تخيل إليّ أنه لا يرى شراً إلا أعان عليه، ووددت أني حين سيرت خالد بن الوليد إلى أهل الردة كنت أقمت بذي القصة، فإن ظفر المسلمون ظفروا، وإن هزموا كنت بصدد لقاء أو مدداً[(١)]، وودت أني كنت إذ وجهت خالد بن الوليد إلى الشام كنت وجهت عمر بن الخطاب إلى العراق، فكنت قد بسطت يدي كلتيهما في سبيل الله ومد يديه، ووددت أني كنت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن هذا الأمر، فلا ينازعه أحد، ووددت أني كنت سألته هل للأنصار في هذا الأمر نصيب، ووددت أنى كنت سألته عن ميراث ابنة الأخ والعمة، فإن في نفسي منهما شيئاً[(٢)].

---

(١) هكذا في الأصل.

(٢) ابن جرير الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ج٢ ص٦١٩ - ٦٢٠، مراجعة وتصحيح وضبط نخبة من العلماء الأجلاء، مؤسسة الأعلمي - بيروت.

البحث السندي:

أما نقاشه لسند الرواية، فغير تام؛ لأن الرواية صحيحة، كما سيتضح قريباً، وأما ما ادعاه من تضعيف (علوان بن داود البجلي)، والعلة هي أن الرجل (منكر الحديث) عن العقيلي والذهبي وابن حجر.

فيرد عليه:

أـ توثيق ابن حبان لعلوان (ابن داود البجلي)

الكاتب أغفل توثيق ابن حبان له[1]، والأحرى به أن ينقل الموثقين بضميمة الجارحين إن سلمنا بكون ما ذكره جرحاً.

ولعل الكاتب يشكل علينا، بأنّ ابن حبان من المتساهلين في التوثيق. وهذا الإشكال مدفوع بثلاثة أمور:

الأمر الأول: بقول الذهبي في كتابه الموقظة.

قال: «ينبوع معرفة الثقات، تاريخ البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان»[2].

فالذهبي يريد أن يقول: إن أردتم أن تميّزوا الرجل وتغربلوا الضعيف من الثقة، فأنا أرشدكم إلى هؤلاء، ومنهم ابن حبان؛ ولذا نجده عبّر عنه بالينبوع، وفي اللغة قالوا: إنّ الينبوع هو العين، أو الجدول الكثير الماء[3].

---

(١) ابن حبان: كتاب الثقات، ج٨ ص٥٢٦، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٣٩٣هـ

(٢) الذهبي: كتاب الموقظة، ص٧٩، تحقيق: عبد الفتاح أبو غده، مكتبة المطبوعات الإسلامية – بيروت، ط٤، ١٤٢٠هـ

(٣) ابن منظور: لسان العرب، ج٨ ص٣٤٥، مادة (نبع)، وكذا: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج٣ ص٨٧، مادة (نبع).

فالذهبي كنى عن كثرة إطلاعه بهذا العلم وغزارته فيه، فوصفه بهذا الوصف.

الأمر الثاني: أضف إلى ذلك أن ابن حبان معروف بالتشدد لا العكس، لذلك قال عنه الذهبي: «ابن حبان ربما قصب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه»[١].

فمن كان قصاباً كما يقول الذهبي، فمن باب أولى أن نصدق بتوثيقاته.

الأمر الثالث: قال السيوطي في تدريب الراوي نقلاً عن الحازمي: «وما ذكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح، فإن غايته أن يسمي الحسن صحيحاً، فإن كانت نسبته إلى التساهل باعتبار وجدان الحسن في كتابه فهي مشاحةٌ في الاصطلاح، وإن كانت باعتبار خفة شروطه فإنه يخرج في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدلس... ولأجل هذا ربما اعترض عليه من جعلهم ثقات من لم يعرف حاله ولا اعتراض عليه، فإنه لا مشاحة في ذلك..»[٢]

إذن ما قيل ويشاع من أن ابن حبان من المتساهلين، فهذه الدعوة هي فيها نوع من التساهل، وعليه فلا نستطيع أن نتعبد بها، وكلام الذهبي واضح في هذه المسألة.

ب: توثيق منكر الحديث

ليس بالضرورة أن يكون (منكر الحديث) ضعيفاً، فقد يطلق هذا

---

(١) الذهبي: ميزان الاعتدال، ج١ ص٢٧٤، ترجمة أفلح ابن يزيد.

(٢) السيوطي: تدريب الراوي، ج١ ص١٠٨، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة.

المصطلح على (الثقة) أيضاً[١].

قال الحاكم: «قلت [للدار القطني]: فسليمان بن بنت شرحبيل قال: ثقة، قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء فأما هو، فهو ثقة»[٢].

قال الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة أحمد بن عتاب المروزي: «ما كل من روى المناكير يضّعف»[٣].

وقال ابن حجر في لسان الميزان ترجمة الحسين بن الفضل البجلي: «فلو كان كل من روى شيئاً منكراً استحق أن يذكر في الضعفاء لما سلم من المحدثين أحد»[٤].

البخاري يروي عن منكر الحديث

أضف إلى ذلك أن البخاري وهو إمام الصناعة عند القوم، قد خرّج في

---

(١) لعل هناك من يقول: إنّه يوجد فرق بين منكر الحديث ويروي المناكير. نقول: في موردنا آنف الذكر أن منكر الحديث هو عينه الذي يروي المناكير؛ لذا نجد أن ابن حبان ذكره في الثقات، أضف على ذلك أننا نجد في ترجمة صالح بن محمد بن زائدة، قال عنه البخاري: منكر الحديث تركه سليمان بن حرب، في حين إننا نجد أن ابن عدي يقول بعض أحاديثه مستقيمة وبعضها فيها إنكار، وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم. إذن ابن عدي يفهم من خلال ما وجده من روايات صالح بن محمد بن زائدة، والذي هو في نظر البخاري (منكر الحديث)، إن أحاديثه مستقيمة ولكن في بعضها إنكار؛ لذا قال: هو من الضعفاء ولكن يكتب حديثه، وأيضاً هناك من لم يفرق بين المصطلحين. انظر: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٤ ص٣٥١، ترجمة صالح بن محمد بن زائدة.

(٢) الدار القطني: سؤالات الحاكم، ص٢١٨.

(٣) الذهبي: ميزان الاعتدال، ج١ ص١١٨، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة - بيروت، ط١، ١٣٨٢هـ.

(٤) ابن حجر العسقلاني: لسان الميزان، ج٢ ص٣٠٨، مؤسسة الأعلمي - بيروت، ط٢، ١٣٩٠هـ

صحيحه ممن له هذه الصفة، ومعلوم أنّ الذي في الصحيح هو ممن جاز القنطرة. مع تحفظنا على هذا القفز!!

منهم:

١- حسان بن حسان وهو حسان بن أبي عباد البصري نزيل مكة، قال أبو حاتم منكر الحديث: قال ابن حجر، قلت: روى عنه البخاري[(١)].

٢- أحمد بن شبيب بن سعيد الحبطي: قال أبو الفتح الأزدي: منكر الحديث غير مرضي: روى عنه البخاري[(٢)].

٣- عبد الرحمن بن شريح المغافري، قال ابن سعد: منكر الحديث[(٣)]. ومع ذلك نجد أن البخاري يروي عنه[(٤)].

٤- داود بن الحصين المدني، قال الساجي: منكر الحديث متهم برأي الخوارج، ومع ذلك روى له البخاري في الصحيح[(٥)].

حينئذ نسأل: كيف أن البخاري يصف علوان بن داود منكر الحديث ولا يمكن الاحتجاج به؛ ثم نجده هو يخرّج لمن له نفس هذه التهمة ، فأما انه وقع تهافت في كلامه وهو سهوٌ منه، وإما أنه يرى أن منكر الحديث ليس بالضرورة أن يكون حديثه ساقطاً كما وضّحناه سابقاً، أو أنه يرى أنه يكتب حديثه ويحتج به؛ لأن ممن يكتب حديثه خرّج أيضاً له البخاري في

(١) ابن حجر العسقلاني: مقدمة فتح الباري، ص ٣٩٤. الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
(٢) المصدر نفسه: ص٣٨٣.
(٣) ابن سعد: طبقات ابن سعد، ج٧ ص٥١٦، الناشر: دار صادر - بيروت.
(٤) مقدمة فتح الباري: ص٤١٦.
(٥) مقدمة فتح الباري: ص٣٩٩.

الصحيح. والثاني هو الأقرب للصواب.

ج: قاعدة ابن عدي في مقدمة كتابه الكامل في الضعفاء

إن عبد الله بن عدي (ت / ٣٦٥هـ)، وهو من كبار علماء الجرح والتعديل قرر قاعدة في كتابه (الكامل في الضعفاء) وألزم نفسه بها.

قال: «أنا ذاكر في كتابي هذا كل من ذُكر بضرب من الضعف ومن اختلف فيهم فجرحه البعض وعدّله البعض الآخر، ومرجح قول أحدهما مبلغ علمي من غير محاباة،... ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم، إلا من هو ثقة أو صدوق»[١].

وبما إننا لم نجد ترجمة لـ(علوان بن داود البجلي) في كتابه، فهذا يشكل، قرينة على أنّ الرجل موثق عنده.

إذن تهمة الضعف مردودة بما تقدم، وتوثيق ابن حبان والقرائن الأخرى شهادة كافية على وثاقته.

ترجمة السند

١ـ أما يونس بن عبد الأعلى فهو: ابن ميسرة بن حفص بن حيان الصدفي، أبو موسى المصري، من الطبقة العاشرة من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، روى له مسلم والنسائي وابن ماجه، قال الذهبي: أحد الأئمة ثقة فقيه محدث مقرئ من العقلاء النبلاء. وقال ابن حجر: ثقة[٢].

---

(١) ابن عدي: الكامل في الضعفاء، ج١ص٢ تحقيق: يحيى مختار غزاوي، الناشر: دار الفكر للطباعة، بيروت – لبنان، ط٢ ـ ١٤٠٩هـ

(٢) الذهبي: الكاشف، ج٢ص٣٦٩،وابن حجر: تقريب التهذيب، ج١ص٦١٣.

٢ـ وأما يحيى بن عبد الله فهو: ابن بكير القرشي المخزومي من الطبقة العاشرة من كبار الآخذين عن تبع الأتباع روى له البخاري ومسلم وابن ماجة، قال الذهبي: الحافظ صدوقاً واسع العلم مفتياً، وقال ابن حجر: ثقة في الليث. وقال أيضاً: وقال الخليلي كان ثقة، وتفرد عن مالك بأحاديث، وقال ابن قانع: مصري ثقة(١).

٣ـ وأما الليث فهو: ابن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، من الطبقة السابعة من كبار أتباع التابعين، روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي و النسائي وابن ماجه، قال الذهبي: الإمام، ثبت من نظراء مالك، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه إمام(٢).

٤ـ وأما علوان بن داود البجلي: فتبين مما تقدم انه موثق.

٥ـ وأما صالح بن كيسان: روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة.

وثقه الذهبي، قال: «ثقة جامع للفقه والحديث والمروءة، قال أحمد: هو أكبر من الزهري بخ بخ»(٣).

وكذلك ابن حجر، قال: «ثقة ثبت فقيه»(٤).

٦ـ وأما عمر بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري، أبو حفص من الطبقة الثالثة من الوسطى من التابعين، روى له أبو داود، وثّقه ابن حبان(٥)،

---

(١) ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، ج١١ص٢٠٨.
(٢) الكاشف: ج٢ص ١٥١، وتقريب التهذيب، ج١ص ٤٦٤.
(٣) الكاشف:ج١ص٤٩٨.
(٤) تقريب التهذيب:ج١ص ٢٧٣.
(٥) ابن حبان: الثقات، ج٥ص١٤٦.

وقال عنه ابن حجر: «إنّه مقبول»[(١)].

٧ـ وأما عبد الرحمن بن عوف: فهو الصحابي المشهور. وعليه فالرواية صحيحة ولا غبار عليها.

تصحيح الضياء المقدسي لرواية أبي بكر

أضف إلى ذلك أن الرواية صححها الضياء المقدسي في المختارة كما تقدم، حيث قال معلقاً عليها: « هذا حديث حسن عن أبي بكر»[(٢)].

البحث الدلالي:

أما دلالة الحديث التي فيها مؤاخذات على الخليفة أبي بكر، من كشف بيت فاطمة عليها السلام، وحرق الفجاءة السلمي، وتردده في سؤال رسول الله في أمر الخلافة، وتردده في سؤاله صلى الله عليه وآله عن ميراث ابنة الأخ، فهذا كاشف عن أن الخليفة نادم على جملة أمورٍ، ودّ لو لم يفعلها، وأمور ودّ أنّه فعلها، لتغيّرت مجرى الأحداث في السقيفة وفي غيرها، وكذلك بعض الأمنيات تمناها الخليفة كاشفة عن عدم إدراكه للواقع، كحرقه للسلمي، وكذلك جهله بميراث ابنة الأخ والعمة.

والذي يهمنا هو كشفه لبيت فاطمة عليها السلام الذي أقر نفسه بهذا الفعل، وإقرار العقلاء على أنفسهم جائز، فثبت بذلك صدق هذا الفعل.

---

(١) تقريب التهذيب، ج١ص٤١٥.

(٢) الأحاديث المختارة: ج١٠ ص ٨٨- ٩٠. الضياء المقدسي،أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد،الإمام العالم الحافظ الحجة،محدث الشام شيخ السنة،رحل وصنف،وصحح ولين،وجرح وعدل، وكان المرجوع إليه في هذا الشأن، جبلاً ثقةً ديّناً زاهداً ورعاً عالماً بالرجال. انظر: الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج٤ ص ١٤٠٥- ١٤٠٦. الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

ابن تيمية يعترف بكبس بيت فاطمة عليها السلام

قال ابن تيمية في منهاج السنة: «وغاية ما يقال إنه كبس البيت لينظر هل فيه شيء من مال الله الذي يقسمه وأن يعطيه لمستحقه، ثم رأى أنه لو تركه لهم لجاز؛ فإنه يجوز أن يعطيهم من مال الفيء وأما إقدامه عليهم أنفسهم بأذى فهذا ما وقع فيه قط باتفاق أهل العلم والدين..»[(١)].

نقول: ابن تيمية اعترف ضمناً بأن البيت قد كبس وهذا كاف في صدق ما روي في الجملة.

أما كلامه الآخر فهو مجرد عصبية ليس إلا، فهل الزهراء عليها السلام تركت في بيتها أموالاً لم تعط للمستحق، وهل كان بيتها مستودعاً لهذه الأموال، وما هي ماهية تلك الأموال ؟ ومتى جُمعت؟ ومتى وضعت في بيت علي عليه السلام؟ فلم يحدثنا التأريخ أن علياً وأهل بيته جمعوا أمولاً لهم فضلاً عن أن تكون للمسلمين.

أليس هو القائل: «يا دنيا إليك عني، أبي تعرضت، أم إلي تشوقت: لا حان حينك هيهات غري غيري. لا حاجة لي فيك قد طلقتك ثلاثا لا رجعة فيها»[(٢)].

ألم يرو أحمد في فضائل الصحابة: «ثم قدم عليه مال من أصبهان فقال هلموا إلى عطاء الرابع فخذوا، ثم كنس بيت المال وصلى فيه ركعتين وقال يا دنيا غري غيري»[(٣)].

---

(١) ابن تيمية الحراني: منهاج السنة، ج٨ص ٢٩١، الناشر:مؤسسة قرطبة.

(٢) شرح نهج البلاغة:ج٤ص١٧.

(٣) أحمد بن حنبل: فضائل الصحابة،ج١ص٥٣١،الناشر:مؤسسة الرسالة-بيروت.

حسن بن فرحان المالكي يعترف بمداهمة بيت فاطمة عليها السلام

لذا جاء اعتراف الشيخ المنصف حسن بن فرحان المالكي (الأستاذ والباحث التربوي بإدارة تعليم الرياض في المملكة العربية السعودية) بمداهمة بيت الزهراء عليها السلام، قال:

«ولكن حزب علي كان أقل عند بيعة عمر منه عند بيعة أبي بكر الصديق نظراً لتفرقهم الأول عن علي بسبب مداهمة بيت فاطمة في أول عهد أبي بكر، وإكراه بعض الصحابة الذين كانوا مع علي على بيعة أبي بكر، فكانت لهذه الخصومة والمداهمة، وهي ثابتة بأسانيد صحيحة وذكرى مؤلمة لا يحبون تكرارها.

ثم ذكر في الهامش: كنت أظن المداهمة مكذوبة لا تصح حتى وجدت لها أسانيد قوية منها ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف»[1].

إذن حري بطالب الحقيقة مراجعة هذه الرواية والتأمل فيها ملياً، ليدرك ويعي تلك الحقبة التاريخية، وما جرى فيها من أحداث، وخاصة ما أقدم عليه أصحاب السقيفة الذين تركوا رسول الله صلى الله عليه وآله بيد علي عليه السلام يجهزه ويغسّله، وذهبوا إلى سقيفة بني ساعدة ليتقاسموا الإمارة والخلافة.

قال الدمشقية: على أن ابن أبي شيبة قد أورد رواية أخرى من طريق محمد بن بشر، نا عبيد الله بن عمر حدثنا زيد بن أسلم عن أبيه (أسلم): أنه حين بويع لأبي بكر بعد رسول الله (ص) كان علي والزبير يدخلان على فاطمة بنت رسول الله (ص)، فيشاورونها ويرتجعون في أمرهم، فلما بلغ

(١) حسن بن فرحان المالكي:قراءة في كتب العقائد،ص٥٢، مركز الدراسات التأريخية.

ذلك عمر بن الخطاب خرج حتى دخل على فاطمة، فقال: يا بنت رسول الله (ص)، والله، ما من أحد أحب إلينا من أبيك وما من أحد أحب إلينا بعد أبيك منك وايم الله، ما ذاك بمانعي إن اجتمع هؤلاء النفر عندك إن أمرتهم أن يحرق عليهم البيت، قال: فلما خرج عمر جاؤوها، فقالت: تعلمون أن عمر قد جاءني وقد حلف بالله لئن عدتم ليحرقنّ عليكم البيت وايم الله، ليمضينّ لما حلف عليه، فانصرفوا راشدين فروا رأيكم ولا ترجعوا إليّ، فانصرفوا عنها، فلم يرجعوا إليها حتى بايعوا لأبي بكر» (المصنف ٤٣٢/٧ ترجمة ٣٧٠٤٥).

قلت: وهذه رواية منقطعة؛ لأن زيد بن أسلم كان يرسل، وأحاديثه عن عمر منقطعة كما صرّح به الحافظ ابن حجر (تقريب التهذيب رقم٢١١٧) كذلك الشيخ الألباني (إزالة الدهش ٣٧ ومعجم أسامي الرواة الذين ترجم لهم الألباني ٧٣/٢).

ولئن احتججتم بهذه الرواية أبطلتم اعتقادكم بحصول التحريق إلى التهديد بالتحريق. وأبطلتم اعتقادكم بأن علياً لم يبايع؛ لأن هذه الرواية تقول: فلم يرجعوا إلى فاطمة حتى بايعوا أبا بكر. (انتهى).

نقول: شبهة الإرسال منتفية؛ لأن الراوي لها ليس زيد بن أسلم، بل الراوي (أبوه) أسلم وهو يروي عن عمر بن الخطاب، وهو مولى له، ولك أن تراجع الذهبي في تذكرة الحفاظ[1]، ليتضح لكم صدق قولنا.

---

(١) قال الذهبي: أسلم أبو زيد العدوي [روى] عن مولاه عمر بن الخطاب وأبي بكر الصديق ومعاذ وأبي عبيدة وغيرهم من كبار علماء التابعين وهو حبشي اشتراه عمر سنة إحدى عشرة لمّا حج، وقيل هو من سبي عين التمر روى عنه ابنه زيد بن أسلم ونافع وسلم بن جندب توفي سنة

قاعدة يقررها ابن حجر

ثم إنّ ابن حجر العسقلاني ذكر مورداً يشابه ما نحن فيه، وهو أن حكم الإرسال بالقطع - على فرض أن هذه الرواية مرسلة - يأخذ حكم الاتصال، وتصحح الرواية؛ وذلك لوجود قرينة وهي نفس نقله (أي أسلم) لمجريات هذه الأحداث، وهذا كاشف عن أن الذي حدّثه بها هو(عمر)، وعليه فالرواية تكون متصلة وصحيحة.

وهذا الكلام نقله ابن حجر يعترض فيها على الدار القطني الذي حكم على رواية من صحيح البخاري بالإرسال، وهي عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر (لاحظ أن السند أيضاً عن زيد بن أسلم عن أبيه).

قال ابن حجر في فتح الباري:« قال الدار قطني: أخرج البخاري عن القعنبي وعبد الله بن يوسف وغيرهما عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسير وعمر معه (الحديث). في نزول سورة الفتح مرسلاً.

قلت: بل ظاهر رواية البخاري الوصل؛ فإن أوله (أي السند) وإن كان صورته صورة المرسل، فإن بعده ما يصرح بأن الحديث لأسلم عن عمر؛ ففيه بعد قوله: فسأله عمر عن شيء فلم يجبه، فقال عمر: نزرت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات كل ذلك لا يجيبك، قال عمر: فحركت بعيري ثم تقدمت أمام الناس، وخشيت أن ينزل فيّ قرآن، وساق الحديث على هذه الصورة حاكياً لمعظم القصة عن عمر، فكيف يكون مرسلاً؟ هذا

ثمانين بالمدينة. تذكرة الحفاظ، الذهبي ج١ ص٥٢، مكتبة الحرم المكي.وانظر تهذيب الكمال للمزي ج٢ص ٥٣٠.

من العجب والله أعلم» (انتهى كلام ابن حجر)[١].

إذن فالكلام هو الكلام؛ لأنّ روايتنا التي نقلها أسلم كان يتحدث فيها عن وقائع عاشها مع مولاه عمر بن الخطاب، وإنّ لم يكن المتحدث هو عمر، وعليه فالرواية تأخذ حكم الاتصال وليست مرسلة.

ترجمة السند

ورجال هذا السند فجميعهم من الحفاظ الثقات.

١ـ محمد بن بشر: ابن الفرافصة بن المختار العبدي، أبو عبد الله الكوفي الطبقة التاسعة من صغار أتباع التابعين روى له (البخاري ومسلم و أبو داود و الترمذي والنسائي و ابن ماجه) قال الذهبي: الثبت، قال أبو داود: هو أحفظ من كان بالكوفة[٢]، وقال ابن حجر: ثقة حافظ[٣].

٢ـ وأما عبيد الله بن عمر: ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي العدوى،قال الذهبي الفقيه الثبت، وقال ابن حجر ثقة ثبت[٤].

٣ـ وأما زيد بن أسلم القرشي العدوي، أبو أسامة، و يقال أبو عبد الله، المدني الفقيه، مولى عمر بن الخطاب.

قال الذهبي: الفقيه وقال ابن حجر: ثقة عالم[٥].

---

(١) ابن حجر: مقدمة فتح الباري، ص ٣٧١. وكذلك في فتح الباري: ج٧ ص٣٤٨، قال: «مرسلٌ ولكن بقيته تدل أنه عن عمر لقوله في أثنائه قال عمر فحركت... الخ» الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت. ط١، ١٤٠٨ هـ

(٢) الكاشف: ج٢ص٥٩.

(٣) تقريب التهذيب: ج١ص٤٦٩.

(٤) الكاشف: ج١ص٥٨٦،وتقريب التهذيب، ج١ص٣٧٣.

(٥) الكاشف: ج١ص٤١٤، وتقريب التهذيب ج١ص٢٢٢.

٤ـ وأما أسلم القرشي العدوى، أبو خالد و يقال أبو زيد، المدني، مولى عمر بن الخطاب (والد زيد بن أسلم، و خالد بن أسلم) من الطبقة الثانية وهو من كبار التابعين،روى له: البخاري و مسلم وأبو داود والترمذي و النسائي وابن ماجة، قال العجلي: ثقة من كبار التابعين وقال أبو زرعة: ثقة(١) وقال ابن حجر العسقلاني: ثقة مخضرم(٢).

إذن فالسند صحيح ومعتبر.

وقولكم: (أبطلتم اعتقادكم بحصول التحريق إلى التهديد بالتحريق)

نقول: إنّ الروايات اختلفَت مضامينها تارة تنقل لنا صيغ الحرق، وتارة التهديد وغيرها، ولكنها تتفق على أن هذا الفعل قد تجرأ عليه القوم و كشفوا بيت فاطمة عليها السلام، والرواية الأولى صحيحة السند وصريحة في ذلك، كما تقرر آنفاً.

وإن قلتم: إنّكم وقعتم في التعارض، فنقول له:

أولاً: يكفي تحقق أحد هذه الأُمور ـ أعني التهديد بالإحراق، أو الإتيان بالنار أو الحطب ـ في الطعن على فاعله، كيف لا يبالون بالتعدي على بيت يُعدّ من بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه، ولماذا لا يهتمّون بتهديد من يغضب الله لغضبها ويرضى لرضاها، ومن آذاها فقد آذى الله.

ثانياً: هل يترقب أن تحكى لنا القضية بتمامها من الذين أُشرب في قلوبهم حبّ الهيئة الحاكمة والظالمين للعترة الطاهرة عليهم السلام؟! مع ما هناك من تعتيم

---

(١) المزي: تهذيب الكمال، ج٢ص ٥٣٠.

(٢) تقريب التهذيب: ج١ص ١٠٤.

إعلامي وتحريف وخوف ورغبة، كلاّ! وقديماً قالوا: حبّ الشيء يعمي ويصمّ.

نعم، قد جرى على ألسنة بعضهم وسقط عن أقلام آخرين ما يكفي لطالب الحق ويقبله المنصف، ولكن مع ذلك لا يقدرون على إيراد القضية بتمامها؛ بل هناك دواعٍ شتى على إخفاء تلك الفضائح، كما نرى ذلك في كتاب (الأموال) عندما نقل رواية ندم أبي بكر لكشف بيت فاطمةعليها السلام، قال:« فوددت أنّي لم أكن فعلت كذا وكذا»[1].

ثالثاً: يمكن أن يقال: إنّ كل واحد من الرواة نقل ما رآه بعينه ـ لاسيما مع شدة الزحام ـ وما كان عليه المهاجمون من الفظاظة والغلظة، فإن ذلك يمنع عن مشاهدة القضية بتمامها، فحكاية شيء منها لا تنفي سائر ما ذكر فيها، ويشهد لذلك: ما ورد من الآثار التي ذكر فيها تحقق إحراق الباب بعد ذكر التهديد أو إرادة الإحراق، والمراد: إنهم قصدوا إحراق البيت ومن فيه.. أي أمير المؤمنين والسيدة فاطمة الزهراء وأولادهمعليهم السلام، ولكنّهم لم يقدروا على ذلك أو لم يتحقق واقتصر على الباب مع قصد الجميع.

رابعاً: الذي ينظر بعين الإنصاف ويتحلّى بالموضوعية في روايات العامة التي تذكر تهديدهم السيدة فاطمةعليها السلام بإحراق دارها، وروايات أُخرى عنهم تذكر الإتيان بالنار، وطائفة ثالثة تدل على جمعهم الحطب حول البيت، وطائفة رابعة على ضربها أو إسقاطها جنينها ثم يرى تواتر النصوص بدفنها ليلاً[2]، وإيصائها بذلك لئلا يصلّي عليها الشيخان، وأنّها لم تزل غضبى

(١) أبو عبيد قاسم بن سلاّم: الأموال:١٩٣ ـ ١٩٤، مكتبة الكليات الأزهرية،مصر.

(٢) راجع الفصل الخامس من هذا الكتاب.

عليهما إلى أن ماتت، بل بقي قبرها مخفياً إلى يومنا هذا بوصية منها، يحصل له العلم القطعي بتحقق الإحراق وسائر الجنايات.

وقولكم: أبطلتم اعتقادكم بأن علياً لم يبايع، لأن هذه الرواية تقول: فلم يرجعوا إلى فاطمة حتى بايعوا أبا بكر.

نقول: روى البخاري في صحيحه أنّ علياً عليه السلام لم يبايع في تلك الفترة التي أحرق فيها بيت فاطمة عليها السلام قال:« حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن فاطمة عليها السلام بنت النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وسلم مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر، فقال أبو بكر: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا نورث ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد في هذا المال وإني والله لا أغير شيئاً من صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حالها التي كان عليها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأعملنّ فيها بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً، فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك، فهجرته فلم تكلمه حتى توفيت، وعاشت بعد النبي صلى الله عليه وسلم ستة أشهر فلمّا توفيت دفنها زوجها علي ليلاً ولم يؤذن بها أبا بكر وصلى عليها... ولم يكن يبايع تلك الأشهر»[1].

فهذه الرواية الصحيحة، والتي هي في أصح الكتب عندهم، تقرر أنّ علياً لم يبايع تلك الأشهر[2].

---

(١) البخاري: صحيح البخاري ج٥ص٨٣ باب غزوة خيبر. دار الفكر ١٤٠١هـ

(٢) وأيضا قررت أنّ فاطمة وجدت على أبي بكر، والوجد في اللغة: الغضب، قال ابن منظور في

وبذلك يندفع ما قاله صاحب الشبهة من مبايعة علي عليه السلام لأبي بكر بعد هذه الحادثة؛ لأنّ رواية الصحيح مقدمة على غيرها؛ ولأنّه أصح كتاب عندهم بعد كتاب الله جل وعلا[1]. ولأنّ مبنى القوم هو تقديمه على غيره.

الشبهة الثانية:

قال الدمشقية: « حدثنا ابن حميد قال: حدثنا جرير عن مغيرة عن زياد بن كليب، قال: أتى عمر بن الخطاب منزل علي وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين، فقال: والله، لأحرقنّ عليكم أو لتخرجنّ إلى البيعة، فخرج عليه

اللسان: «وجد ويجد وجداً وجدة ووجداناً: غضب. وفي حديث الإيمان، إني سائلك فلا تجد علي: أي لا تغضب من سؤالي. ابن منظور: لسان العرب: مادة (وجد) ج٣ ص٤٤٦، نشر أدب الحوزة، ط١، ١٤٠٥هـ.

فإذا ضممنا لهذا الحديث حديثاً آخر رواه البخاري لنا في صحيحه، قال: «حدثنا أبو الوليد حدثنا ابن عيينة عن عمر وابن دينار عن ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فاطمة بضعة منى فمن أغضبها أغضبني ». صحيح البخاري، ج٤ ص٢١٠، باب مناقب المهاجرين وفضلهم.

وواضح أن الذي يغضب رسول الله ما هو حكمه.

قال المناوي في تعليقه لشرح حديث (من آذى شعرة مني):«أي أحداً من أبعاضي وإن صغر، كنّى به عن ذلك، كما قال: فاطمة بضعة مني (فقد آذاني ومن [ص١٩] آذاني فقد آذى الله) زاد أبو نعيم والديلمي: فعليه لعنة الله ملء السماء وملء الأرض، وقد أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم وشرفهم ليس لأنفسهم وإنما الله الذي اجتباهم وكساهم حلة الشرف..» المناوي: فيض القدير شرح جامع الصغير، ج٦ ص٢٥، تحقيق أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

أترك للقارئ الكريم التأمل في هذا الكلام، والتحلي بعقلية المراجعة، ليتضح الحق، فالحق أحق أن يتبع.

(١) انظر مقدمة صحيح ابن حبان، قال: « ها هو ذا البخاري أمير علم الحديث وصاحب أصح كتاب بعد كتاب الله.» صحيح ابن حبان (المقدمة)ج١ص٢٢. الناشر: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ.

الزبير مصلتاً السيف، فعثر فسقط السيف من يده، فوثبوا عليه فأخذوه» (تاريخ الطبري ٢/٢٣٣).

في الرواية آفات وعلل منها:

جرير بن حازم: وهو صدوق يهم وقد اختلط، كما صرح به أبو داود والبخاري في التاريخ الكبير (٢/٢٢٣٤).

المغيرة: وهو ابن المقسم. ثقة إلا أنه كان يرسل في أحاديثه لاسيما عن إبراهيم. ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين وهي المرتبة التي لا يقبل فيها حديث الراوي إلا إذا صرح بالسماع.

جواب الشبهة:

أولاً: نقول لصاحب الشبهة: إن علم الرجال علم دقيق، ولابد من الاطلاع والبحث فيه ومعرفة طبقات الرواة ومعرفة الراوي والمروي عنه، ومعرفة وفيات الرجال، وكذلك دراسة أساليب النقد ومتابعة علماء الجرح والتعديل في ذلك فهم أهل الخبرة في هذا الفن، وما هو الجرح الذي يؤخذ به، هل هو المفسر أو لا؟ وما هي العلة فيه؟ وما هي الضوابط لو وقعنا في التعارض؟ وكيف نرجّح بينهما؟ ثم إنه ليس كل حديث هو ضعيف، فلعل هناك متابعات له صحيحة، أو شواهد أو غير ذلك، فلعل هناك أحاديث تجدها لأول وهلة ضعيفة، ولكن بعد التأمل تجدها ترتقي إلى الصحة أو الحسن لغيرها.

فهناك أحاديث حسنة بذاتها، وهناك بغيرها. وهذا الفن بطبيعة الحال يحتاج إلى سنوات من الدراسة للوقوف على هذه المعارف الدقيقة والجليلة.

ونعتقد أنّ صاحب الشبهات قاصر عن إدراك هذه المعاني الدقيقة؛ لأننا نجده لا يشخّص الرجال الذين يقعون في السند، وهذه هي المرتبة الدنيا في معرفة الرجال، ثقتهم من ضعيفهم.

فهنا نجد أن صاحب الشبهات في هذه الرواية قد أخطأ في معرفة وتشخيص (جرير) وبنى على أنّه (جرير بن حازم) وحكم على طبق ذلك بضعف الرواية في حين أن (جرير بن حازم) لم يكن شيخاً لابن حميد ولم يرو عن المغيرة البتة.

والصحيح هو جرير بن عبد الحميد، المتوفى سنه (١٨٨هـ). روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

قال عنه ابن سعد في الطبقات: «وكان ثقة، كثير العلم»[(١)]. وقال عنه العجلي: «كوفي ثقة»[(٢)]. وقال ابن حجر: «ثقة، صحيح الكتاب»[(٣)].

وقال الذهبي: «الحافظ الحجة... رحل إليه المحدثون لثقته وحفظه وسعة علمه»[(٤)]. وعليه فالرجل ثقة.

ترجمة السند:

١- ابن حميد شيخ الطبري والذي سكت عنه (الدمشقية) هو: محمد ابن حميد أبو عبد الله الحافظ، روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه.

---

(١) ابن سعد: الطبقات الكبرى، ج٧ ص٣٨١، دار صادر - بيروت.

(٢) العجلي: معرفة الثقات، ج١ ص٢٦٧، مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٥هـ

(٣) ابن حجر: تقريب التهذيب، ج١ ص١٥٨، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ

(٤) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج١ ص٢٧١-٢٧٢، مكتبة الحرم المكي.

قال المزي في تهذيبه والذهبي في تأريخه وابن حجر في لسانه: «وثقه يحيى بن معين، قال: ثقة. ليس به بأس، رازي كيّس.

ووثقه أبو زرعة: من فاته ابن حميد يحتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: لا يزال بالري علم ما دام محمد بن حميد حياً.

وقال أبو قريش محمد بن جمعة بن خلف الحافظ: قلت لمحمد بن يحيى الذهلي: ما تقول في محمد بن حميد؟ قال: ألا تراني هو ذا أحدث عنه.

وقال علي بن الحسين بن الجنيد الرازي: سمعت يحيى بن معين يقول: ابن حميد ثقة.

وقال أبو العباس بن سعيد: سمعت جعفر بن أبي عثمان الطيالسي يقول: ابن حميد ثقة، كتب عنه يحيى، وروى عنه من يقول فيه: هو أكبر منهم.

و قال يحيى بن أحمد بن زياد: ذكر محمد بن حميد عند يحيى بن معين فقال: ليس به بأس»[1].

أما ما ورد من تضعيف الجوزجاني وغيره كما ذكر ذلك المزي في تهذيبه[2]. فهو مردود بما تقدم من توثيق أساطين الفن وأهل الصناعة له كابن معين وأبي زرعة. وعليه فالرجل ثقة.

٢- أما جرير فقد تقدم الكلام عنه وهو ثقة.

---

(١) يوسف المزي: تهذيب الكمال، ج٢٥ص ١٠٠-١٠١، الذهبي: تاريخ الإسلام ج١٨ ص٤٢٥، ابن حجر: لسان الميزان، ج٧ ص ٤٩٢ / ٥٧٤١.

(٢) تهذيب الكمال ج٢٥ص ١٠٠-١٠١. تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٣هـ.

٣- أما المغيرة: فهو ابن مقسم الضبي: روى له البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه.

قال المزي في تهذيبه: «قال أحمد بن سعد بن أبي مريم عن يحيى بن معين: ثقة مأمون. وقال أبو حاتم عن يحيى بن معين: ما زال مغيرة أحفظ من حماد بن أبي سليمان. وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي فقلت: مغيرة عن الشعبي أحب إليك أم ابن شبرمة عن الشعبي؟ فقال: جميعاً ثقتان. وقال العجلي: مغيرة ثقة، فقيه الحديث، إلا أنه كان يرسل الحديث عن إبراهيم، وإذا وقف أخبرهم ممن سمعه»(١).

قال الذهبي في الكاشف: «الفقيه، حكى جرير عنه، قال: ما وقع في مسامعي شيء فنسيته»(٢).

وقال ابن حجر في التقريب: «ثقة متقن إلاّ أنّه كان يدلّس ولا سيما عن إبراهيم»(٣).

شبهة تدليس المغيرة

قال ابن حجر في طبقاته: «وقال أبو داود: كان لا يدلس، وكأنه أراد ما حكاه العجلي، أنه كان يرسل عن إبراهيم، فإذا وقف أخبرهم ممن سمعه»(٤).

---

(١) تهذيب الكمال، ج٢٨ ص٤٠٠.

(٢) الذهبي: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج٢ ص٢٨٨، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، ط١، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

(٣) ابن حجر العسقلاني: تقريب التهذيب، ج٢ ص٢٠٨، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ

(٤) ابن حجر العسقلاني: طبقات المدلسين، ص٤٦، تحقيق د.عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار – عمان، ط١، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

والإخبار بالسماع أمر قابل للتصديق، قال الغزالي (توفي ٥٠٥هـ) في المستصفى في مسألة التعبد بخبر الواحد في الدليل الثالث: «فالذي يخبر بالسماع الذي لا يشك فيه أولى بالتصديق»[١].

نقول: أولاً: على فرض الإرسال، فهنا المغيرة لم يرو عن إبراهيم لتأتي هذه الشبهة. فالرجل روى عن زياد بن كليب التميمي.

ثانياً: إن المغيرة إذا توقف في الحديث، فهو يخبر من أين سمعه، ولذا نجد أبا داود ينفي التدليس عنه، كما يقول ابن حجر.

إذن قول ابن حجر (عن أبي داود) يرفع عنه شبهة التدليس، فهو الرجل المتقن الفقيه الذي لا ينسى ما وقع في مسامعه، كما قال الذهبي آنفاً.

أما قولكم: إن ابن حجر ذكره في المرتبة التي لا يقبل فيها حديث الراوي إلا إذا صرح بالسماع.

فهذا مدفوع بقول العجلي: إنّ المغيرة إذا توقف في الحديث فهو يخبر من أين سمعه، وكذلك قول الذهبي: إنه لا ينسى ما وقع في مسامعه، فبتلك القرينتين ينتفي هذا القول.

أضف إلى ذلك أن ابن حجر أدرج الكثير من العلماء والحفاظ الثقات في هذه المرتبة، كالزهري وغيره[٢]. فإذا التزمنا بقول ابن حجر يلزم إسقاط جل أحاديث الزهري التي لم يصرح بها في السماع مع إنهم قالوا بصحتها،

---

(١) محمد بن محمد الغزالي: المستصفى، ص١٢١، دار الكتب العلمية - بيروت،١٤١٧ هـ

(٢) قال ابن حجر فيمن ذكرهم في المرتبة الثالثة: «محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري الفقيه المدني نزيل الشام مشهور بالإمامة والجلالة من التابعين وصفه الشافعي والدار قطني وغير واحد بالتدليس» طبقات المدلسين ص٤٥.

وهذا واضح لمن تتبع أحاديث الزهري.

٤- أما زياد بن كليب: فهو التميمي الحنظلي، أبو معشر الكوفي من الطبقة السادسة روى له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي، قال الذهبي: حافظ متقن[١]. وقال ابن حجر: ثقة[٢].

إذن فالرواية صحيحة وليس فيها آفات، كما ادعى صاحب الشبهة.

الشبهة الثالثة:

قال الدمشقية: أحمد بن يحيى البغدادي، المعروف بالبلاذري، وهو من كبار محدثيكم، المتوفى سنة (٢٧٩هـ)، روى في كتابه أنساب الأشراف ٥٨٦/١، عن سليمان التيمي، وعن ابن عون: أن أبا بكر أرسل إلى علي عليه السلام يريد البيعة، فلم يبايع. فجاء عمر ومعه فتيلة ـ أي شعلة نار ـ فتلقته فاطمة على الباب، فقالت فاطمة: يا بن الخطاب! أتراك محرقاً عليّ بابي؟ قال: نعم، وذلك أقوى فيما جاء به أبوك!

هذا إسناد منقطع من طرفه الأول ومن طرفه الآخر. فإن سليمان التيمي تابعي والبلاذري متأخر عنه، فكيف يروي عنه مباشرة بدون راو وسيط؟ وأما ابن عون فهو تابعي متأخر وبينه وبين أبي بكر انقطاع.

وفيه علتان:

أولاً: جهالة مسلمة بن محارب. ذكره ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٢٦٦/٨) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ولم أجد من وثقه أو ذمه.

---

(١) الذهبي: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ج١ص٤١٢.

(٢) تقريب التهذيب، ج١ ص ٢٢٠.

ثانياً: الانقطاع الكبير من ابن عون وهو: عبد الله بن عون توفي سنة ١٥٢ هجرية. ولم يسمع حتى من أنس ـ والصديق من باب أولى ـ الحادثة مع التذكير بأن الحادثة وقعت في السنة الحادية عشرة من الهجرة.

وكذلك سليمان التيمي لم يدرك الصديق توفي سنة ١٤٣ هجرية.

جواب الشبهة:

أولاً: أنقل كلمات أهل التراجم الذين تحدثوا عن البلاذري؛ لأن الناقل للحدث التأريخي أو الروائي إذا كان ثقةً فإن ذلك يورث الاطمئنان بنقله كما أكدنا ذلك في المقدمة.

ترجمة البلاذري

هو أحمد بن يحيى البغدادي المعروف بالبلاذري، يعد من العلماء الكبار الذين يَعتمدُ عليهم الذهبي وابن حجر وغيرهم في كثير من الأحداث التاريخية والروائية، وكذلك في طبقات الرجال. فهو عَلمٌ في الأنساب والرواية والحديث والأدب؛ لذا وصفه الذهبي وغيره بالعلامة، وواضح أن كلمة العلامة صيغة مبالغة لكثرة وغزارة علمه.

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء:

«البلاذري العلامة، الأديب، المصنف، أبو بكر، أحمد بن يحيى بن جابر البغدادي البلاذري، الكاتب، صاحب، التاريخ الكبير»[1].

وقال أيضاً في تذكرة الحفاظ، عن الحاكم بقوله: «كان واحد عصره في

---

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٣ ص١٦٢، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ.

الحفظ وكان أبو علي الحافظ ومشايخنا يحضرون مجلس وعظه يفرحون بما يذكره على رؤوس الملأ من الأسانيد، ولم أرهم قط غمزوه»[(١)].

وقال ابن كثير: نقلاً عن ابن عساكر: «كان أديباً، ظهرت له كتب جياد»[(٢)].

إذن فالرجل ثقةٌ ومن الحفاظ الكبار وكتبه تعد من الجياد وهذا كافٍ حسب اعتقادنا بوثاقة رواياته.

ثانياً: قولكم: «هذا إسناد منقطع من طرفه الأول ومن طرفه الآخر، فإن سليمان التيمي تابعي والبلاذري متأخر عنه، فكيف يروي عنه مباشرة بدون راو وسيط؟ وأما ابن عون فهو تابعي متأخر وبينه وبين أبي بكر انقطاع».

نقول: هذا الإسناد ليس منقطعاً من طرفه الأول ومن طرفه الآخر...الخ؛ وذلك لجهلكم أو للتدليس الذي نقلتموه؛ وذلك لأن البلاذري قال في أول حديثه: «المدائني عن مسلمة بن محارب عن سليمان التيمي وعن ابن عون.....الحديث»[(٣)].

والمدائني شيخ البلاذري، فأين الانقطاع؟ فلو نقلت لنا الواسطة التي (حذفتها) لزال اللبس والغموض.

ترجمة السند:

١- المدائني هو: علي بن محمد بن عبد الله بن أبي سيف، أبو الحسن المعروف بالمدائني: وثقه الخطيب البغدادي (توفي/ ٤٦٣ هـ) قال: «عن

---

(١) الذهبي: تذكرة الحفاظ: ج٣ ص٨٩٢ رقم الترجمة ٨٦٠

(٢) ابن كثير: البداية والنهاية: ج١١ ص٦٩، حوادث سنة ٢٧٩.

(٣) البلاذري: أنساب الأشراف ج٢ص ٧٧٠ دار الفكر ط ١، ١٤١٧هـ.

يحيى بن معين قوله: ثقة، ثقة، ثقة. قال فسألت أبي فقلت من هذا الرجل؟ قال: المدائني.

ثم قال: أخبرنا الصيمري، حدثنا علي بن الحسن الرازي، حدثنا محمد بن الحسين الزعفراني، حدثنا أحمد بن زهير، قال: قال لي يحيى ابن معين - غير مرة - اكتب عن المدائني كتبه. وقال عن أبي العباس أحمد بن يحيى النحوي: من أراد أخبار الجاهلية فعليه بكتب أبي عبيدة، ومن أراد أخبار الإسلام فعليه بكتب المدائني.

توفي في ذي القعدة سنة أربع وعشرين ومائتين، وكان عالما بأيام الناس، وأخبار العرب وأنسابهم، عالماً بالفتوح والمغازي ورواية الشعر، صدوقاً في ذلك»[1].

ووثقه الذهبي قائلاً: «العلامة الحافظ الصادق أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الله بن أبي سيف المدائني الإخباري. نزل بغداد، وصنف التصانيف، وكان عجبا في معرفة السير والمغازي والأنساب وأيام العرب، **مصدقاً فيما ينقله، عالي الإسناد**... قال يحيى بن معين ابن معين ثقة ثقة ثقة»[2].

أما ما نقله ابن عدي أنّه ليس بالقوي [3] فليس له وجه، ولا يصمد أمام توثيق ابن معين، لذلك نجد أن الخطيب البغدادي والذهبي لم ينقلوا

---

(١) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج١٢ص١٢ص٥٥،تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١/ ١٤١٧ هـ / وكذلك ابن حجر: لسان الميزان ج٤ص٢٥٣ رقم الترجمة٦٨٩. مؤسسة الأعلمي، بيروت- لبنان، ط٢، ١٣٩٠هـ

(٢) سير أعلام النبلاء: ج١٠ص٤٠١

(٣) ابن عدي: الكامل في الضعفاء، ج٥ص٢١٣.

تضعيف ابن عدي، بل زادوا في الثناء عليه ومدحه ووصفه بكونه العلامة الصادق المصدق فيما ينقله، وهذه شهادة قل نظيرها، وهي شهادة لصدق هذه الرواية.

٢- مسلمة بن محارب، وثقه ابن حبان في كتاب الثقات[١].

أما قولكم: إنّه مجهول، فلا عبرة به بعد هذا التوثيق.

٣- سليمان التيمي الذي سكت عنه (الدمشقية) فهو: سليمان بن طرخان التيمي روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، قال الذهبي: «أحد السادة سمع أنساً وأبا عثمان النهدي»[٢].

وقال ابن حجر: «ثقة»[٣].

وقال أيضا: «روى عن أنس بن مالك وطاووس وغيرهم، قال الربيع ابن يحيى عن سعيد: ما رأيت أحداً أصدق من سليمان التيمي. وقال عبد اللّه بن أحمد عن أبيه: ثقة. وقال ابن معين والنسائي: ثقة. وقال العجلي: تابعي ثقة، فكان من خيار أهل البصرة»[٤].

٤- ابن عون هو:ابن أرطبان المزني البصري، قال عنه الذهبي في الكاشف: «أحد الأعلام، قال هشام بن حسان: لم تر عيناي مثله. وقال الأوزاعي: إذا مات ابن عون و سفيان استوى الناس»[٥].

---

(١) ابن حبان: الثقات: ج٧ص ٤٩٠.

(٢) الكاشف: ج١ص ٤٦١.

(٣) تقريب التهذيب: ج١ ص٢٥٢.

(٤) تهذيب التهذيب:٤/٢٠١ـ٢٠٢، رقم الترجمة ٣٤١.

(٥) الذهبي: الكاشف، ج١ ص٥٨٢.

وقال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب: «ثقة، ثبت، فاضل، من أقران أيوب في العلم و العمل و السن»[1].

وأما قولكم: عبد الله بن عون توفي سنة (١٥٢) هجرية. ولم يسمع حتى من أنس والصديق.

فنقول: عدم سماع ابن عون من أبي بكر لا يضر في المقام؛ لأننا نعامل هذه الرواية كأثر عن ابن عون نفسه، وهو كما ترجمناه من الأعلام الكبار والثقات الأثبات، فنقله لا يخلو من المصداقية، فإذا كان الرجل بهذا القدر من التثبت، فما يحدثنا به يكون موجباً للإطمئنان بصحة أحاديثه.

وعليه فالرواية بهذا اللحاظ صحيحة ويعتمد عليها.

الشبهة الرابعة:

قال الدمشقية: روى ابن خذابة في كتابه «الغدر» عن زيد بن أسلم، قال: كنت من حمل الحطب مع عمر إلى باب فاطمة حين امتنع علي وأصحابه من البيعة، فقال عمر لفاطمة: أخرجي كل من في البيت أو لأحرقنه ومن فيه!

قال: وكان في البيت علي وفاطمة والحسن والحسين وجماعة من أصحاب النبي (ص).

فقالت فاطمة: أفتحرق علي ولدي!!

فقال عمر: إي والله، أو ليخرجنّ وليبايعنّ!!

لم يتمكن طارح هذه الشبهات من ضبط اسم المنقول عنه، ولا ضبط

---

(١) ابن حجر العسقلاني: تقريب التهذيب، ج١ ص٥٢٠.

اسم كتابه.

فهذا المؤلف مختلف في ضبط اسمه فمنهم من ضبطه باسم (ابن خنزابة) ومنهم باسم (ابن خذابة) ومنهم (خرذابة) ومنهم (ابن جيرانه) ومنهم (ابن خيرانة) ورجّح محقق البحار أنه ابن (خنزابة).

ولكن ضبطه الزركلي في (الأعلام٢/١٢٦) باسم (ابن حنزابة جعفر بن الفضل بن جعفر) توفي (٣٩١ هـ).

أما كتابه فهو كتاب الغرر وليس كتاب الغدر. (٣٣٩/٢٨). ومنهم من ضبطه باسم (العذر).

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الدليل عند الرافضة يقوم بوجود ذكر للرواية في أي كتاب كان.

جواب الشبهة:

أولاً: أما قولكم: إن اسم الكتاب هو (الغدر أو العذر)، فهذا كلام باطل لم يذكره علماء الشيعة إطلاقاً، بل عندما يتعرضون لهذه الرواية يقولون (ابن خنزابة في غرره) وعلى القارئ المراجعة.

ثم إن الاختلاف في الاسم وارد، وكثير ما يقع، لوجود التصحيف وأخطاء الطباعة للفارق الزمني، وهذا ما نجده في كثير من الأسماء فراجع الذهبي في سير أعلام النبلاء للذهبي، وكذلك المزي في تهذيب الكمال فعندما يضبطون للرجل المترجم له، يذكرون الاحتمالات لاسمه مثلاً: (قيل: اسمه كذا أو المعروف بكذا، والصحيح اسمه كذا)، ومع ذلك فهذا لا يضر بعد ضبط الزركلي له، باسم (ابن حنزابة جعفر بن الفضل بن جعفر) توفي (٣٩١ هـ)

الذي تقدمت الإشارة له من قبلكم.

وعليه فتحسم مسألة اسم الكتاب والمؤلف؛ لاسيما وأن الزركلي من أعلام السنة، وله باع كبير في هذا الباب.

ثانياً: وثاقة المؤلف الناقل للحديث من المسائل المهمة الموجبة للاطمئنان بصدق النقل كما تقدم مراراً.

ترجمة جعفر بن الفضل بن حنزابة

قال الذهبي في تأريخه في ترجمته لـ(جعفر بن الفضل بن جعفر ابن حنزابة): «وقال السلفي: كان أبو الفضل بن حنزابة من الثقات الحفاظ المتبجحين بصحبة أصحاب الحديث، مع جلالة ورئاسة. يروي ويملي بمصر في حال وزارته، ولا يختار على العلم وصحبة أهله شيئاً، وعندي من أماليه فوائد، ومن كلامه على الحديث وتصرفه الدال على حدة فهمه ووفور علمه»[1].

وقال عنه السمعاني في الأنساب: «أبو الفضل جعفر بن الفضل بن جعفر بن محمد بن الفرات، الوزير المعروف بابن حنزابة البغدادي، أحد الحفاظ كان كثير السماع، حسن العقل، ذا رأي وشهامة، وله أنعام في حق أهل العلم»[2].

وقال ابن الأثير الجزري في اللباب: «الوزير المعروف بابن حنزابة كان كثير السماع عظيم الرياسة محسناً إلى العلماء، ولي الأمر بمصر وقصده

---

(١) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٧ ص٢٥٠، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ وانظر: تذكرة الحافظ، ج٣ ص١٠٢٢، وسير أعلام النبلاء، ج١٦ ص٤٨٥.

(٢) أبو سعد السمعاني: الأنساب، ج٥ ص٥٩٩، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان - بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ

العلماء من كل ناحية، وبسببه سار الدارقطني الإمام إلى مصر»[١].

فالرجل ثقة، ومن الحفاظ الكبار، حاد الفهم، موفور العلم، لذا قصده الدار القطني وروى عنه. فنقله للحديث يكون موثوقاً به معتمداً عليه.

ثالثاً: المروي عنه هو« زيد بن أسلم»: وهو القرشي العدوي، أبو أسامة، قال أبو عبد الله، المدني الفقيه، مولى عمر بن الخطاب.

روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة.

قال المزي في تهذيبه: «قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه، وأبو زرعة، و أبو حاتم، و محمد بن سعد، والنسائي، و ابن خراش: ثقة.وقال يعقوب بن شيبة: ثقة من أهل الفقه و العلم»[٢].

وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: «ثقة عالم»[٣]، وقال الذهبي في الكاشف: «الفقيه»[٤].

إذن بعد وثاقة المؤلف وضبط اسمه، وكذلك الكتاب، ووثاقة المروي عنه، ولاسيما أن الرجل كان مولى لعمر بن الخطاب كما تقدم، وعليه فالرواية معتمدة ولا غبار عليها.

الشبهة الخامسة:

قال الدمشقية: ابن عبد ربه في العقد الفريد ٢/ ٢٠٥ ط المطبعة الأزهرية، سنة (١٣٢١هجرية)، قال: الذين تخلفوا عن بيعة أبي بكر، علي، والعباس،

---

(١) ابن الأثير: اللباب، ج٣ ص٣٦٤، دار صادر ـ بيروت.
(٢) المزي: تهذيب الكمال، ج١٠ ص١٧.
(٣) ابن حجر العسقلاني: تقريب التهذيب، ج١ ص٣٢٦.
(٤) الذهبي: الكاشف، ج١ ص٤١٤.

والزبير، وسعد بن عبادة.

فأما علي والعباس والزبير فقعدوا في بيت فاطمة، حتى بعث إليهم أبو بكر، عمر بن الخطاب ليخرجهم من بيت فاطمة، وقال له: إن أبوا فقاتلهم! فأقبل بقبس من نار على أن يضرم عليهم الدار، فلقيته فاطمة، فقال: يا بن الخطاب، أجئت لتحرق دارنا؟!

قال: نعم، أو تدخلوا فيما دخلت فيه الأمة!!

أولاً: ابن عبد ربه عند الرافضة من أعيان المعتزلة. (الطرائف لابن طاووس الحسني ص٢٣٩). والمعتزلة من أضل هذه الأمة. وبهم ضل الرافضة.

ثانياً: إنه كان مشهوراً بالنصب أيضاً. فإنه كان يعتقد أن الخلفاء أربعة آخرهم معاوية. ولم يدرج علي بن أبي طالب من جملة الخلفاء (الأعلام للزركلي ٢٠٧/١) ومثل هذا نصب عند أهل السنة.

ثالثاً: كتابه كتاب في الأدب. يا من عجزتم عن أن تجدوا شيئاً من كتب السنة.

جواب الشبهة

أولاً: قولكم: إن ابن عبد ربة عند الرافضة من المعتزلة، قول غير صحيح، فالرجل كما عرّفه القمي في الكنى والألقاب: « ابن عبد ربه أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه القرطبي الأندلسي المرواني المالكي»[1].

وقال القمي في كتابه (بيت الأحزان): « أبو عمرو أحمد بن محمد

(١) الشيخ عباس القمي: الكنى والألقاب، ج١ ص٣٥٢.

القرطبي المرواني المالكي المشهور بابن عبد ربه الأندلسي المتوفى سنة ثماني وعشرين بعد ثلثمائة، وهو من أكابر علماء السنة »[١]، فالرجل أموي، مرواني، مالكي المذهب، ولا يضر قول ابن طاووس في كونه من المعتزلة، علماً أن ابن طاووس لم يقل من(أعيان المعتزلة)؛ بل قال: رجل معتزلي من أعيان المخالفين، فالرجل من أهل السنة وأعلامها.

ثانياً: قولكم: والمعتزلة من أضل هذه الأمة. وبهم ضل الرافضة.

نقول: كلامكم غير متوازن فإن المعتزلة لهم مبانيهم الفكرية والعقائدية فأين هم من الإمامية الاثني عشرية؟! فهذا كلام غير دقيق، ويكشف عن كونكم قليلي الخبرة في هذا المجال.

ثالثاً: قولكم: كان مشهوراً بالنصب، يتناقض مع ما قاله الجمهور من علمائكم في وثاقته، لاسيما قول الذهبي من كونه ديّناً، متصوناً كما سيأتي، إلاّ أن نقول: إن النواصب هم ثقات، وهذا ليس غريباً عند القوم، فإنهم وثقوا عمران بن حطان ـ الراثي لعبد الرحمن بن ملجم[٢]. ووثقوا عمر بن سعد قاتل الحسين عليه السلام[٣]، ومروان بن الحكم الذي كان يلعن علي بن أبي طالب،

---

(١) القمي: بيت الأحزان، ص٨٥

(٢) روى له البخاري وأبو داود والنسائي. قال العجلي: بصري، تابعي، ثقة، قال أبو داود: ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج، ثم ذكره ابن حبان في كتاب الثقات، انظر: تهذيب الكمال: المزي، ج٨ ص١١٣.

(٣) قال عنه ابن حجر: صدوق، ثم أعقب كلامه بأنه ليس صحابياً بقوله: ووهم من ذكره في الصحابة. انظر: تقريب التهذيب، ج١ ص٤١٣.

أقول: لو سألنا ابن حجر، وقلنا له: لو رفعنا هذا الوهم، وقلنا: إن الرجل كان صحابياً، فماذا تقول؟ لأجاب: بأنه ثقة بلا جدال؛ لأن مبنى القوم أن الصحابي لا تمسه يد الجرح ولو كان قاتل ريحانة رسول الله صلى الله عليه وآله.

والقائل للإمام الحسن عليه السلام: أنتم أهل بيت ملعونون. خلافاً لصريح القرآن الكريم الذي يقول عنهم أنهم أهل بيت مطهرون[١].

ترجمة ابن عبد ربه الأندلسي

وعلى كل حال فسوف ننقل أقوال أصحاب التراجم في (ابن عبد ربه الأندلسي).

قال الذهبي: «أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه بن حدير الأندلسي القرطبي المتوفى (٣٢٨هـ)، كان موثقاً، نبيلاً، بليغاً، شاعراً»[٢].

وقال أيضاً: «وكان صدوقاً ثقة، متصوناً، ديناً، رئيساً»[٣].

وقال اليافعي في مرآة الجنان: «كان رأس العلماء المكثرين والإطلاع على أخبار الناس»[٤].

---

(١) قال أبو يعلى في مسنده عن أبي يحيى: «.... قال مروان: أهل بيت ملعونون، فغضب الحسن، فقال: أقلت: أهل بيت ملعونون؛ فو الله لقد لعنك الله على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وأنت في صلب أبيك، والرواية صحيحة السند»، انظر: مسند أبي يعلى، ج١٢ ص١٣٦، والمعجم الكبير: الطبراني، ج٣ ص٨٥، ومجمع الزوائد: الهيثمي، ج١٠ ص٧٢. وعلق عليها قائلا: فيها عطاء بن السائب وقد اختلط.

أقول عطاء ابن السائب وثقوه: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: عطاء بن السائب ثقة ثقة رجل صالح، وقال إبراهيم بن مهدي، عن حماد بن زيد قال: اذهبوا فقد قدم عطاء بن السائب من الكوفة و هو ثقة. انظر تهذيب الكمال المزي ج٢٠ص٨٩.

نعم قد يرد كلام في اختلاطه،وهذا مدفوع لأن الاختلاط كان في آخر عمره. وهو توفي سنه ١٣٦هـ وهذا الحديث في زمن الإمام الحسن عليه السلام وقد توفي سنة (٤٩ هـ) إذن فالإسناد صحيح.

أما مروان بن الحكم الناصبي، قال عنه ابن حجر: «له صحبة». انظر الإصابة ابن حجر العسقلاني ج٦ص٨٢ ومعلوم أن الذي يرتقي لهذه الرتبة فهو في أعلى مراتب التوثيق. إذن مع كونه ملعوناً من قبل الرسول الله صلى الله عليه وآله، مع ذلك هو من الصحابة.

(٢) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٥ ص٢٨٣.

(٣) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٥ ص٢٨٣.

(٤) اليافعي: مرآة الجنان، ج٢ ص٢٢٢، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

وقال الصفدي: «وكان له بالعلم جلالة وبالأدب رئاسة وشهر مع ديانته وصيانته»[(١)].

وقال ابن كثير: «صاحب كتاب (العقد الفريد) كان من الفضلاء المكثرين والعلماء بأخبار الأولين والمتأخرين، وكتابه (العقد) يدل على فضائل جمة وعلوم كثيرة مهمة»[(٢)].

رابعاً: قولكم كتابه كتاب في الأدب، مردود بعد بيان وثاقة الرجل وأنه صائن لدينه، ومن الفضلاء والعلماء، فضلاً عن إنه عالم بأخبار الأولين والمتأخرين، على حد قول ابن كثير. وعليه فنقله موثوق به.

قال العلامة الزين قاسم، في حاشيته على شرح (نخبة الفكر) الذي أسماه بـ(القول المبتكر على شرح نخبة الفكر):

«بأن قوة الحديث إنما هي بالنظر إلى رجاله لا بالنظر إلى كونه في كتاب كذا...»[(٣)].

إذن تبين إن ما نقله ابن عبد ربة الأندلسي هو مورد للقبول بلحاظ ما قدمناه، وقررناه.

الشبهة السادسة:

قال الدمشقية: محمد بن جرير الطبري في تاريخه (٣/٢٠٣) وما بعدها،

---

(١) الصفدي: الوافي بالوفيات، ج٨ ص٨ تحقيق أحمد الأرناؤوط – تركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ط، ١٤٢٠هـ

(٢) ابن كثير: البداية والنهاية، ج١١ ص٢١٩، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط، ١٤٠٨ هـ

(٣) نقلا عن كتاب قفو الأثر في صفوة علوم الأثر: رضي الدين الحلبي الحنفي، ج١ ص ٥٧، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ط٢، ١٤٠٨هـ

قال: دعا عمر بالحطب والنار، وقال: لتخرجنّ إلى البيعة أو لأحرقنّها على من فيها. فقالوا له: إن فيها فاطمة! قال: وإن!!

مسكين هذا الناقل ذو الجهل المركب حاطب الليل. فإن هذه الرواية لا وجود لها في تاريخ الطبري بهذا اللفظ.

وإنما هو في كتاب الإمامة والسياسة، منسوب ومنحول على ابن قتيبة. وهذا الكتاب لم يثبت له لأسباب منها.

• إن الذين ترجموا لابن قتيبة لم يذكر واحد منهم أنه ألّف كتاباً يُدعى الإمامة والسياسة.

• إن مؤلف الكتاب يروي عن ابن أبي ليلى بشكل يشعر بالتلقي عنه، وابن أبي ليلى هذا: هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه قاضي الكوفة توفي سنة ١٤٨، والمعروف أن ابن قتيبة لم يولد إلا سنة ٢١٣، أي بعد وفاة ابن أبي ليلى بخمسة وستين عاماً.

• إنّ الكتاب يشعر أن ابن قتيبة أقام في دمشق والمغرب، في حين أنه لم يخرج من بغداد إلا إلى دينور.

جواب الشبهة

قلتم: فإن هذه الرواية لا وجود لها في تاريخ الطبري بهذا اللفظ.وإنما هي في كتاب الإمامة والسياسة.

نقول: الطبري نقلها بألفاظ أخرى، ولا ضير في ذلك، لأنّ المهم والمدار هو صحة الرواية وإن وردت بلفظ آخر، وإليك رواية الطبري، قال: حدثنا ابن حميد، قال: حدّثنا جرير، عن مغيرة، عن زياد بن كليب، قال: أتى عمر

ابن الخطاب منزل علي عليه السلام وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين، فقال: **والله لأحرقنّ عليكم** أو لتخرجنّ إلى البيعة! فخرج عليه الزبير مصلتاً بالسيف، فعثر فسقط السيف من يده!فوثبوا عليه فأخذوه.[١] والرواية صحيحة، وتقدم ترجمة رجالها فراجع.

دعوى انتفاء كتاب الإمامة والسياسة لابن قتيبة

كثيراً ما يُردد أن كتاب الإمامة والسياسة ليس لابن قتيبة بدعوى إنّ الذين ترجموا لابن قتيبة لم يذكر واحد منهم أنه ألّف كتاباً يُدعى الإمامة والسياسة. كما يردد الدمشقية وغيره.

نقول: إنّ هذا المدعى مردود؛ وذلك لذكر الزركلي له في كتابه الأعلام، قال: «عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد: من أئمة الأدب، ومن المصنفين المكثرين. ولد ببغداد وسكن الكوفة. ثم ولي قضاء الدينور مدة، فنسب إليها. وتوفي ببغداد. من كتبه....والإمامة والسياسة. ثم ذكر إن للعلماء نظراً في نسبته إليه»[٢].

ومعنى ذلك انّ غيره تردد في نسبته إليه، والتردد غير الإنكار.

وذكره إليان سركيس في معجمه، قال:

«الشيخ الإمام أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحوي اللغوي كان كوفياً ومولده بها، وإنما سمي الدينوري لأنه كان قاضي دينور، وأخذ عن أبي حاتم السجستاني وغيره... وله المصنفات المذكورة

---

(١) الطبري: تاريخ الأمم والملوك ج٢ص٤٤٣

(٢) خير الدين الزركلي: الاعلام،ج٤ص١٣٧. الناشر: دار العلم للملايين - بيروت – لبنان.

والمؤلفات المشهورة ثم ذكر منها كتابه الإمامة والسياسة»[1].

ثم إننا لم نجد أهل التراجم قد أنكروا نسبة هذا الكتاب إليه، ولعل عدم ذكرهم لهذا الكتاب هو لشهرته فاغُفِل ذكره ، وهذا الخطيب البغدادي المشهور بتتبعه للرجال، لم يتطرق للكتاب المذكور، ولو كان لديه أدنى شك لما تردد بذكره، لاسيما كتاب الإمامة والسياسة الذي يحوي على أحداث قد لا تنسجم مع رؤى الخطيب وما يعتقد به، وكذلك الذهبي لم نجد في موسوعاته الرجالية أثراً للإنكار أو التشكيك. وهذا يشكل قرينة على أن الكتاب هو لابن قتيبة حقيقة وواقعاً.

وقولكم: إن مؤلف الكتاب يروي عن ابن أبي ليلى بشكل يشعر بالتلقي عنه، وابن أبي ليلى هذا، هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه قاضي الكوفة توفى سنة ١٤٨هـ والمعروف أن ابن قتيبة لم يولد إلا سنة ٢١٣هـ أي بعد وفاة ابن أبي ليلى بخمسة وستين عاماً.

نقول: هذا الاستشعار في غير محله؛ لأنّ ابن أبي ليلى لا نستطيع الجزم أنّه (محمد بن عبد الرحمن)؛ لأن ابن قتيبة في كتابه ذكر لقباً له وهو (ابن أبي ليلى التجيبي)، ومحمد بن عبد الرحمن ليس هو(التجيبي).

إذن ما قطعتم به هو مجازفة بدون علم ودليل.

أضف إلى ذلك أن ابن قتيبة لم يذكر ابن أبي ليلى إلا في مورد واحد فقط في (ج٢ ص٩١) قال: (قال الليث... وحدثنا ابن أبي ليلى التجيبي...)،

---

(١) إليان سركيس: معجم المطبوعات العربية،ج١ ص٢١١ ،الناشر: مكتبة آية الله المرعشي النجفي ـ قم المقدسة، ١٤١١هـ / قم.

فمن قال إن ابن أبي ليلى هو شيخ ابن قتيبة؟ فلعل الضمير في (حدثنا راجع إلى الليث) وليس إلى (ابن أبي ليلى) وهو الأقرب.

وعليه فينهار ويسقط ما أوردتموه من هذا الإشكال.

وقولكم: إن الكتاب يشعر أن ابن قتيبة أقام في دمشق والمغرب في حين أنه لم يخرج من بغداد إلاّ إلى دينور.

نقول: هذا كلام مردود؛ فلا نعلم من أين فهم انه أقام في دمشق والمغرب؟! والكتاب من ألفه إلى يائه لم يُذكر فيه ذلك، ولا توجد قرينة تؤكد ذلك.

نعم يمكن أن يقال: إن ابن قتيبة قد ذكر في (ج٢ص٧١)، «قال وحدثنا بعض المشايخ من أهل المغرب».

فلعل صاحب الشبهة وغيره، قد فهم أن ابن قتيبة أقام في المغرب أو دمشق.

ولكن هذا الفهم سطحي وساذج يدلّ على قلة الخبرة حتى في فهم العبارات ولغة الكتابة، فلو دققنا في عبارة المؤلف، فإنّه قال: (قال وحدثنا) نسأل من هو القائل، فلعل واسطة مفقودة في المقام والضمير يعود إليه، ثم لو فرضنا إن القائل هو ابن قتيبة، فلا توجد دلالة على أنه أقام في المغرب؛ لأنه لو فرضنا أن فلاناً من الناس يعيش في العراق وشيخه من أهل الحجاز، وقال حدثنا بعض المشايخ من أهل الحجاز، فهل هذا الكلام يدل على أن التلميذ أيضاً من أهل الحجاز.

نعتقد أن هذه مغالطة لا يقبلها العقل والمنطق السليم.

ثم إنّكم قلتم: إنّه لم يخرج من بغداد إلاّ إلى دينور، وهذا غير صحيح،

فقد قال الزركلي: إنّه ولد في بغداد، وسكن الكوفة، بل عدّه إليان سركيس كوفياً كما تقدم.

وثاقة ابن قتيبة الدينوري

ولا بأس أن نذكر ترجمةً لابن قتيبة، لنبين حاله ولنطمئن بما ينقله من أحاديث وروايات.

قال ابن النديم: «هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد من أئمة الأدب والتاريخ والفقه وغيرهما من العلوم، وهو من المصنفين المكثرين.

ولد ببغداد وسكن الكوفة، ثم ولي قضاء الدينور مدة فنسب إليها.

كان صادقاً فيما كان يرويه، عالما باللغة والنحو وغريب القرآن ومعانيه والشعر والفقه، كثير التصنيف والتأليف وكتبه بالجبل مرغوب فيها»[(١)].

وقال الخطيب البغدادي: «وكان ثقة ديّناً فاضلاً»[(٢)].

وقال ابن حجر: «قال ابن حزم كان ثقة في دينه وعلمه، ثم ذكر توثيق ابن النديم له»[(٣)] توفي ببغداد سنة (٢٧٦ هـ) ومن كتبه: تأويل مختلف الحديث، وأدب الكاتب، والمعارف، وكتابا المعاني وعيون الأخبار، والشعر والشعراء، والإمامة والسياسة، ويعرف بتاريخ الخلفاء، وكتاب الأشربة، والرد على الشعوبية، وفضل العرب على العجم، ومشكل القرآن، والاشتقاق وغريب

(١) ابن النديم: الفهرست، ص٨٥

(٢) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج١٠ ص١٦٨.

(٣) ابن حجر: لسان الميزان، ج٣ ص٣٥٨.

القرآن والمسائل والأجوبة، وغير ذلك، فهو من علماء العرب الذين يشار إليهم بالبنان[١].

إذن فالرجل عند القوم ثقة في دينه، صائن لنفسه، وصادق فيما يرويه.

أما شبهة نسبة الكتاب؛ فقد بينا أن الزركلي قد ذكر أن الكتاب منسوب له، وعليه فالروايات التي يذكرها يطمئن إليها بهذا اللحاظ.

وبهذا تندفع هذه الشبهة وتسقط الحجج المزعومة بما تقرر، والحمد لله.

الشبهة السابعة:

قال الدمشقية: ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة (٥٦/٢) روى عن أبي بكر الجوهري، فقال: قال أبو بكر: وقد روي في رواية أخرى أن سعد بن أبي وقاص كان معهم في بيت فاطمة عليها السلام، والمقداد بن الأسود أيضا، وأنهم اجتمعوا على أن يبايعوا علياً عليه السلام، فأتاهم عمر ليحرق عليهم البيت، وخرجت فاطمة تبكي وتصيح.. إلى آخره.

وفي صفحة (٥٧): قال أبو بكر: وحدثنا عمر بن شبة بسنده عن الشعبي، قال: سأل أبو بكر فقال: أين الزبير؟! فقيل: عند علي وقد تقلد سيفه.

فقال: قم يا عمر! قم يا خالد بن الوليد! انطلقا حتى تأتياني بهما.

فانطلقا، فدخل عمر، وقام خالد على باب البيت من خارج، فقال عمر للزبير: ما هذا السيف؟ فقال: نبايع علياً. فاخترطه عمر فضرب به حجراً فكسره، ثم أخذ بيد الزبير فأقامه ثم دفعه، وقال: يا خالد! دونكه فأمسكه، ثم قال لعلي: قم فبايع لأبي بكر! فأبى أن يقوم، فحمله ودفعه كما دفع الزبير فأخرجه،

---

(١) انظر: مقدمة المحقق الزيني على كتاب الإمامة والسياسة، لابن قتيبة الدينوري، ج١ ص٧.

ورأت فاطمة ما صنع بهما، فقامت على باب الحجرة، وقالت: يا أبا بكر ما أسرع ما أغرتم على أهل بيت رسول الله! والله لا أكلم عمر حتى ألقى الله.

وقال ابن أبي الحديد في صفحة (٥٩ و ٦٠): فأما امتناع علي عليه السلام من البيعة حتى أخرج على الوجه الذي أخرج عليه. فقد ذكره المحدثون ورواه أهل السير، وقد ذكرنا ما قاله الجوهري في هذا الباب، وهو من رجال الحديث، ومن الثقات المأمونين، وقد ذكر غيره من هذا النحو ما لا يحصى كثرة.

وأجاب الدمشقية: ابن أبي الحديد رافضي حجة على رافضي مثله لا علينا. قال الخونساري « هو عز الدين عبد الحميد بن أبي الحسن بن أبي الحديد المدائني (صاحب شرح نهج البلاغة، المشهور) هو من أكابر الفضلاء المتتبعين، وأعاظم النبلاء المتبحرين موالياً لأهل بيت العصمة والطهارة.. وحسب الدلالة على علو منزلته في الدين وغلوه في ولاية أمير المؤمنين عليه السلام، شرحه الشريف الجامع لكل نفيسة وغريب، والحاوي لكل نافحة ذات طيب.. كان مولده في غرة ذي الحجة ٥٨٦، فمن تصانيفه "شرح نهج البلاغة" عشرين مجلداً، صنفه لخزانة كتب الوزير مؤيد الدين محمد بن العلقمي، ولما فرغ من تصنيفه أنفذه على يد أخيه موفق الدين أبي المعالي، فبعث له مائة ألف دينار، وخلعة سنية، وفرساً» (روضات الجنات ٥/٢٠-٢١ وانظر الكنى والألقاب للقمي ١٨٥/١ الذريعة- آغا بزرگ الطهراني ١٥٨/٤١).

جواب الشبهة:

أولا: ابن أبي الحديد مذهبه الاعتزال وليس التشيع

قولكم: إنّ ابن أبي الحديد رافضي، هذا القول يجافي الحقيقة تماماً، وما استشهدتم به من قول الخوانساري لا يدل على كون الرجل من الشيعة؛ لأنكم قطّعتم كلامه، وهذا هو التدليس المستهجن، ولو قرأنا بعضاً من كلماته لاتضحت الحقيقة:

قال في ترجمته: «الشيخ الكامل الأديب المؤرخ عبد الحميد بن أبي الحسين بهاء الدين الحكيم الأصولي المعتزلي...رأيته بين علماء العامة بمنزلة عمر بن عبد العزيز الأموي بين خلفائهم..

ثم قال: وظاهر كثير من أهل السنة أيضا إنكار تسنن الرجل رأساً، بعد تشبث الشيعة في إسكاتهم والإلزام عليهم بكلماته المفيدة وإنصافاته المجيدة واعترافاته المكررة الحميدة»(١).

إذن فالخوانساري ينكر عليهم تشيعه، فالرجل كما يقول من المعتزلة، ومن علماء العامة؛ ولكنه منصف في كلماته ومعترف بالحق.

وأما القمي، فقال عنه:« كان مذهبه الاعتزال كما شهد لنفسه في إحدى قصائده في مدح أمير المؤمنين عليه السلام، بقوله: ورأيت دين الاعتزال وإنني أهوى لأجلك كل من يتشيع»(٢).

---

(١) محمد باقر الخوانساري: روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات،ج٥ص٢٠-٢١، تحقيق: أسد الله اسماعيليان،الناشر مكتبة اسماعيليان، قم- ١٣٩٢هـ.

(٢) القمي: الكنى والألقاب ج١ص١٩٣.

أضف إلى ذلك أنّ علماءكم يصنفون الرجل من أعيان المعتزلة، قال الزركلي: «عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عز الدين، عالم بالأدب، من أعيان المعتزلة»[١].

ثانيا: نظرية تقديم المفضول على الفاضل

وكون ابن أبي الحديد محباً لعلي عليه السلام، ويرى أنّه الأفضل، فهذا لا يصيّره شيعياً، أضف إلى ذلك انه يؤمن بنظرية تقديم المفضول على الفاضل، والأمامية لا تؤمن بهذا الكلام مطلقاً.

قال الشيخ الطوسي عليه الرحمة:

«ولا يجوز تقديم المفضول على الفاضل؛ لأن تقديمه عليه وجه قبح، ومع حصول وجه القبح لا يحسن ذلك، كما لا يحسن الظلم، وإن عرض فيه وجه من وجوه الحسن - ككونه نفعاً للغير - لأن مع كونه ظلماً - وهو وجه القبح - لا يحسن على حال. ولو جاز أن يحسن ذلك لعلة لجاز أن يحسن تقديم الفاسق المتهتك على أهل الستر والصلاح، وتقديم الكافر على المؤمن لمثل ما قالوه، وذلك باطل»[٢]

ثالثا: مذهب ابن أبي الحديد في إيمان أبي طالب

إن ابن أبي الحديد مذهبه هو: التوقف في إيمان أبي طالب وإسلامه وهذا مخالف لما تذهب إليه الشيعة الإمامية من إيمانه وإسلامه، وذكروا

---

(١) الأعلام، ج٣ص٢٨٩،وفيات الأعيان لابن خلكان: ج ٥ ص ٣٩١ - ٣٩٢، البداية والنهاية: ج١٣ ص١٩٩.

(٢) الطوسي: الاقتصاد، ص١٩٢، الناشر مكتبة جامع چهلستون / ١٤٠٠هـ طهران.

الأدلة في ذلك حتى أن الشيخ المفيد كتب رسالة في إيمان أبي طالب[1].

وإليك ما قاله ابن أبي الحديد في إيمان أبي طالب:

---

(١) لقد كتب وصنّف علماء الشيعة في إيمان وإسلام أبي طالب ما لا يقل عن سبعة وثلاثين كتابا ورسالة، واثبتوا فيها بالأدلة والبراهين إيمان أبي طالب. انظر المقدمة لكتاب إيمان أبي طالب:الشيخ المفيد،ص٥-١٣.

وقد أفرد الشيخ الاميني رحمه الله في الجزء السابع والثامن في موسوعته المشهورة (الغدير) فصولاً لإيمان أبي طالب وإسلامه من الفريقين. وذكر أقوال كبار علماء الشيعة وتسالمهم وإجماعهم على هذه المسألة، ومن ثم ذكر أربعين حديثاً من طرق الشيعة لإثبات هذه الحقيقة، ولا بأس بطرق هذا الكلام لتميم الفائدة. قال رحمه الله:

«هؤلاء شيعة أهل البيت عليهم السلام لا يشك أحد منهم في إيمان أبي طالب ويرونه في أسمى مراقيه وعلى صهوته العليا آخذين ذلك يداً عن يد حتى ينتهي الدور إلى الصحابة منهم والتابعين لهم بإحسان،ومذعنين في ذلك بنصوص أئمتهم عليهم السلام بعد ما ثبت عن جدهم الأقدس رسول الله صلى الله عليه وآله.

١- قال المعلم الأكبر شيخنا المفيد في (أوائل المقالات) ص ٤٥: اتفقت الإمامية على أن آباء رسول الله صلى الله عليه وآله من لدن آدم إلى عبد الله مؤمنون بالله عز وجل موحدون ـ إلى أن قال: ـ وأجمعوا على أن أبا طالب مات مؤمناً، وأن آمنة بنت وهب كانت على التوحيد... الخ.

٢- وقال شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي في التبيان ٢: ٣٩٨: عن أبي عبد الله وأبي جعفر عليهما السلام أن أبا طالب كان مسلماً، وعليه إجماع الإمامية لا يختلفون فيه،ولها على ذلك أدلة قاطعة موجبة للعلم.

٣- وقال شيخنا الطبرسي في مجمع البيان ٢: ٢٨٧: قد ثبت إجماع أهل البيت على إيمان أبي طالب وإجماعهم حجة لأنهم أحد الثقلين الذي أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالتمسك بهما بقوله: إن تمسكتم بهما لن تضلوا.

٤- وقال شيخنا الفتال في روضة الواعظين ص ١٢٠: اعلم أن الطائفة المحقة قد أجمعت على أن أبا طالب، وعبد الله بن المطلب، وآمنة بنت وهب، كانوا مؤمنين وإجماعهم حجة.

٥- وقال سيدنا الحجة ابن طاووس في الطرائف ص ٨٤: إنني وجدت علماء العترة مجمعين على إيمان أبي طالب. وقال في ص ٨٧: لا ريب أن العترة أعرف بباطن أبي طالب من الأجانب، وشيعة أهل البيت مجمعون على ذلك، ولهم فيه مصنفات وما رأينا وما سمعنا أن مسلما أحوجه ما أحوجهم في إيمان أبي طالب،والذي نعرفه منهم أنهم يثبتون إيمان الكافر بأدنى خبر واحد وبالتلويح،وقد بلغت عداوتهم لبني هاشم إلى إنكار إيمان أبي طالب مع ثبوت ذلك بالحجج الثواقب» وأما الأحاديث التي ذكرها لإيمان أبي طالب فأترك للقارئ المراجعة. الغدير: ج ٧ص٣٨٣- ٣٨٤.

«قلت: فأما أنا فإن الحال ملتبسة عندي، والأخبار متعارضة، والله أعلم بحقيقة حاله كيف كانت.

ثم يقول: ويقف صدري في رسالة النفس الزكية إلى المنصور، وقوله فيها (فأنا ابن خير الأخيار، وأنا ابن شر الأشرار، وأنا ابن سيد أهل الجنة، وأنا ابن سيد أهل النار). فإن هذه شهادة منه على أبي طالب بالكفر، وهو ابنه وغير متهم عليه، وعهده قريب من عهد النبي صلى الله عليه وآله، لم يطل الزمان فيكون الخبر مفتعلاً[(١)].

وجملة الأمر أنه قد روي في إسلامه أخبار كثيرة، وروى في موته على دين قومه أخبار كثيرة، فتعارض الجرح والتعديل، فكان كتعارض البينتين عند الحاكم، وذلك يقتضي التوقف، فأنا في أمره من المتوقفين».[(٢)] (انتهى كلام ابن أبي الحديد).

رابعا: مذهب ابن أبي الحديد في إسلام آباء الأنبياء

الظاهر أن ابن أبي الحديد يؤيد القول أن آباء الأنبياء مشركون لاسيما نبينا صلى الله عليه وآله؛ وذلك لما نجده من رده للأدلة التي ساقتها الشيعة من أنهم منزهون عن الشرك[(٣)].

---

(١) نقول: وقوف صدر ابن أبي الحديد يُشعر بأنه يؤمن أن أبا طالب مات على الكفر، على الرغم من قوله أنه متوقف في أمره، والله العالم.

(٢) شرح نهج البلاغة ج١٤ص٨٢ فصل في اختلاف الرأي في إيمان أبي طالب.

(٣) نقول: من الأدلة الواضحة والجلية على إسلام آباء النبي صلى الله عليه وآله قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ البقرة/١٢٧-١٢٨. فمن زعم بعد تلاوة هذه الآية من كتاب الله تعالى أن النبي صلى الله عليه وآله- ولد

وإليك ما قاله في هذه المسالة:

«قلت: وهذا الاحتجاج عندي ضعيف، لأن المراد من قوله (نقلنا من الأصلاب الطاهرة إلى الأرحام الزكية) تنزيه آبائه وأجداده وأمهاته عن السفاح لا غير، هذا مقتضى سياقة الكلام، لأن العرب كان يعيب بعضها

من آباء كفار، فقد زعم أن الأمة المسلمة قد انقطعت من ذرية إسماعيل في وقت من الأوقات. ومن زعم أنها انقطعت في وقت من الأوقات، فقد زعم أن دعوة إبراهيم وإسماعيل عليه السلام لم تستجب. ومن قال بذلك، فما آمن بالله،ولا برسوله صلى الله عليه وآله، ولا عرف حق أنبيائه.

إذن هذا دليل واضح وقاطع على إيمان عبد الله بن عبد المطلب، وآمنه بنت وهب،وعبد المطلب بن هاشم،وأبي طالب بن عبد المطلب سلام الله عليهم أجمعين.

وقال الفخر الرازي: «ومما يدل أيضاً على أن أحداً من آباء محمد عليه السلام ما كان من المشركين قوله عليه السلام (لم أزل أنقل من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرات) وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ (التوبة ٢٨) وذلك يوجب أن يقال: إن أحداً من أجداده ما كانَ من المشركين، إذا ثبت هذا فنقول: ثبت بما ذكرنا أن والد إبراهيم عليه السلام ما كان مشركاً وثبت أن آزر كان مشركاً فوجب القطع بأن والد إبراهيم كان إنساناً آخر غير آزر». التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: ج١٣ص٣٣، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١ـ ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

وزاد زيني دحلان قوله: وقد ارتضى كلامه هذا أئمة محققون،منهم العلامة السنوسي،والتلمساني محشي الشفاء،فقالا: لم يتقدم لوالديه صلى الله عليه وآله شرك،وكانا مسلمين، لأنه عليه الصلاة والسلام انتقل من الأصلاب الكريمة إلى الأرحام الطاهرة،ولا يكون ذلك إلا مع الإيمان بالله تعالى. (ما نقله المؤرخون قلة حياء وأدب)،وقد أيد جلال الدين السيوطي كلام الفخر الرازي بأدلة كثيرة،وألف في ذلك رسائل،فجزاه الله خيرا،وشكر سعيه. قال حافظ بن ناصر رحمه الله:

تنقَّل أحمد نوراً عظيماً تلألأ في جباه الساجدينا
تنقَّل فيهم قرناً فقرنا إلى أن جاء خير المرسلينا

(انتهى كلام زيني دحلان)

وقال الماوردي في كتاب أعلام النبوة: وإذا اختبرت حال نسبه صلى الله عليه وآله،وعرفت طهارة مولده،علمت أنه سلالة آباء كرام. ليس فيهم مسترذل؛ بل كلهم سادة، قادة. وشرف النسب وطهارة المولد من شروط النبوة. انظر: (السيرة الحلبية ج ١ ص ٢٨ وفي هامشها،والسيرة النبوية: لزيني دحلان، ج ١ ص ١٢).

بعضاً باختلاط المياه واشتباه الأنساب ونكاح الشبهة.

وقولهم لو كانوا عبدة أصنام لما كانوا طاهرين، يقال لهم: لِمَ قلتم أنهم لو كانوا عبدة أصنام لما كانوا طاهري الأصلاب فإنه لا منافاة بين طهارة الأصلاب وعبادة الصنم، ألا ترى إنه لو أراد ما زعموه لما ذكر الأصلاب والأرحام، بل جعل عوضها العقائد واعتذارهم عن إبراهيم وأبيه يقدح في قولهم في أبي طالب، لأنه لم يكن أبا محمد صلى الله عليه وآله، بل كان عمه، فإذا جاز عندهم أن يكون العم -وهو آزر- مشركا كما قد اقترحوه في تأويلهم -لم يكن لهم حجة من هذا الوجه على إسلام أبي طالب»[1].

خامسا: ابن أبي الحديد يشترط على نفسه نقل الأخبار والسير من كتب أهل السنة لا من كتب الشيعة

لو سلمنا جدلاً أن ابن أبي الحديد شيعياً؛ ولكن نقول أنه شرط على نفسه أن ينقل الحوادث في مسألة فدك أو ما وقع من الاختلاف والاضطراب عقب وفاة رسول الله ﷺ من كتب أهل السنة وعلمائهم لا من كتب الشيعة، حيث قال: «فيما ورد من الأخبار والسير المنقولة من أفواه أهل الحديث وكتبهم، لا من كتب الشيعة ورجالهم؛ لأنا مشترطون على أنفسنا ألا نحفل بذلك، وجميع ما نورده في هذا الفصل من كتاب أبي بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري في السقيفة وفدك وما وقع من الاختلاف والاضطراب عقب وفاة النبي صلى الله عليه وآله، وأبو بكر الجوهري هذا عالم محدث كثير الأدب، ثقة ورع، أثنى عليه المحدثون ورووا عنه مصنفاته»[2].

---

(١) شرح نهج البلاغة:ج١٤ص١٦٧-١٦٨.

(٢) شرح نهج البلاغة:ج٢ص١٤٢.

فبهذا الشرط ثبت أن كل ما ينقله هو من مصادركم وكتبكم فالحجة عليكم دامغة ولا يمكن التأويل إلا الإذعان والإقرار بذلك.

إذن بعد ما تقدم، هل يمكن أن نقول: إن ابن أبي الحديد شيعي، فهذا من خطل القول وجفاء الحقيقة التي ينشدها العقلاء.

وثاقة ابن أبي الحديد

قال الذهبي في ترجمته لأخيه الموفق: «وكانا [أي الموفق وابن أبي الحديد] من كبار الفضلاء وأرباب الكلام والنظم والنثر والبلاغة»(١).

ونفس الكلام يذكره ابن كثير: «وكان أكثر فضيلة وأدباً من أخيه أبي المعالي موفق الدين بن هبة الله، وإن كان الآخر فاضلاً بارعاً أيضاً»(٢).

إذن فابن أبي الحديد من كبار الفضلاء البارعين، وهذه شهادة لوثاقة الرجل وحسنه.

إذن مما تقدم تبين بوضوح أن دعوى صاحب الشبهة واهية وضعيفة، وإن ما يتهم به ابن أبي الحديد من التشيع، ظاهر البطلان.

الشبهة الثامنة:

قال الدمشقية: مسلم بن قتيبة بن عمرو الباهلي، المتوفى سنة ٢٧٦ هجرية، له كتب منها كتاب «الإمامة والسياسة» يروي في أوله قضية السقيفة بالتفصيل، ذكر في صفحة ١٣ قال: إن أبا بكر تفقد قوماً تخلفوا عن بيعته عند علي كرم الله وجهه فبعث إليهم عمر، فجاء فناداهم وهم في دار علي،

---

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج٢٣ص٢٧٥.

(٢) وابن كثير: البداية والنهاية، ج١٣ص٢٣٣.

فأبوا أن يخرجوا، فدعا بالحطب، وقال: والذي نفس عمر بيده لتخرجن أو لأحرقنها على من فيها.

فقيل له: يا أبا حفص! إن فيها فاطمة! فقال: وإن!.... إلى آخره.

الجواب: تقدم أن كتاب الإمامة والسياسة منسوب ومنحول على ابن قتيبة. وهذا الكتاب لم يثبت له لأسباب منها.

• إن الذين ترجموا لابن قتيبة لم يذكر واحد منهم أنه ألّف كتاباً يُدعى الإمامة والسياسة.

• إن مؤلف الكتاب يروي عن ابن أبي ليلى بشكل يشعر بالتلقي عنه، وابن أبي ليلى هذا هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه قاضي الكوفة توفى سنة ١٤٨، والمعروف أن ابن قتيبة لم يولد إلا سنة ٢١٣ أي بعد وفاة ابن أبي ليلى بخمسة وستين عاماً.

• إن الكتاب يشعر أن ابن قتيبة أقام في دمشق والمغرب في حين أنه لم يخرج من بغداد إلا إلى دينور.

جواب الشبهة:

أولاً: هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري وليس (مسلم بن قتيبة) كما تقدمت ترجمته سابقاً. وهو من الثقات بشهادة الخطيب البغدادي وغيره، فنقله للروايات يورث الاطمئنان.

ثانياً: تقدم الكلام مفصلاً في جواب الشبهة السادسة، وقلنا هناك: إنّ عدم نسبة الكتاب مدفوعة. وقد ترجم له الزركلي. ونسب الكتاب إليه، وقلنا أيضاً: إنّ محمد بن أبي ليلى ليس هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى؛

لأنّ ابن قتيبة قيّده (بالتجيبي)، والأول غير معروف بهذه النسبة، وشبهة أنّه أقام في دمشق أيضاً مدفوعة؛ لأنّ ابن قتيبة لم يصرح بهذا في كتابه، نعم ذكر أن شيخه حدّثه وهو من أهل المغرب.

وقلنا أيضاً: إنّ الطبري روى نفس مضمون هذه الرواية بإسناد صحيح، فراجع[1]، وعليه فالشبهة ساقطة ولا اعتبار لها.

الشبهة التاسعة:

قال الدمشقية: أبو الوليد محب الدين بن شحنة الحنفي المتوفى سنة ٨١٥ هجرية، وهو من كبار علمائكم، وكان قاضي حلب، له تاريخ« روضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر» ذكر فيه موضوع السقيفة، فقال: جاء عمر إلى بيت علي بن أبي طالب ليحرقه على من فيه. فلقيته فاطمة، فقال عمر: ادخلوا فيما دخلت الأمة... إلى آخره.

جواب الشبهة

رواية ابن شحنة لم يعلق عليها (الدمشقية)، وهي لا تختلف عن مثيلاتها كما في الشبهة الثانية، في رواية الطبري «عن زياد بن كليب قال: أتى عمر بن الخطاب منزل علي وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين، فقال: والله، لأحرقنّ عليكم أو لتخرجنّ إلى البيعة»[2] وهي صحيحة السند كما تقدم مفصلاً، فهذه الرواية تعد من الشواهد والمؤيدات لتلك الرواية.[3]

(١) راجع جواب الشبهة السادسة.
(٢) الطبري: تاريخ الأمم والملوك ج٢ص٤٤٣.
(٣) راجع الشبهة السادسة.

الشبهة العاشرة:

قال الدمشقية: ذكر بعض الشعراء المعاصرين قصيدة يمدح فيها عمر بن الخطاب، وهو حافظ إبراهيم المصري المعروف بشاعر النيل، قال في قصيدته العمرية:

وقولــة لعلــي قالهــا عمــر ... أكـرم بـسامعها أعظـم بملقيهـا
حرقت دارك لا أبقي عليك بها ... إن لم تبايع وبنت المصطفى فيها
ما كان غير أبي حفص يفوه ... أمـام فـارس عـدنان وحاميهـا

وهكذا يحتج الرافضة بحافظ إبراهيم، وهو ملحد يكذب القرآن وينكر أن يحلّى فيه أهل الجنة بأساور من ذهب.

ما قاله هذا الشاعر أو غيره فهو ناجم عن انتشار الروايات الضعيفة والمكذوبة التي يتصفحها ويمحصها أهل الخبرة بعلم الرواية والحديث الذين هم الحجة لا الشعراء الذين قال الله عنهم: (والشعراء يتبعهم الغاوون ألم تر أنهم في كل واد يهيمون وأنهم يقولون ما لا يفعلون).

لو قلت لنا: قال الترمذي، قال أبو داود، قال أحمد في المسند لما قبلنا منك إلا بعد تمحيص السند. أفتحتج علينا بما قاله حافظ إبراهيم؟

جواب الشبهة

نقول: لشهرة هذا الحديث واستفاضته نجده على لسان المحدث والفقيه والشاعر، وعندما يحتجون به فهو شاهد لوقوع هذه الحادثة، وفي نفس الوقت إن محدثي الشيعة عندما يذكرون هذا الحديث يتعجبون أنّ شاعر النيل هذا يتبجح بجعل الموبقات منجيات، ويعد السيئات من الحسنات،

ومعنى هذا أنّه لم يكن لبنت المصطفى أي حرمة ومكرمة عند عمر حين استعد لإحراق الدار ومن فيها لكي يصبح أبو بكر خليفة للمسلمين.

قال الشيخ الاميني(ت ١٣٩٢هـ) عقب نقله للأبيات الثلاثة، ما نصّه:

«هذه القصيدة العمرية التي تتضمن ما ذكر من الأبيات، وتنشرها الجرائد في أرجاء العالم، ويأتي رجال مصر نظراء أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري، وعلي أمين، وخليل مطران، وغيرهم ويعتنون بنشر ديوان هذا شعره، وبتقدير شاعر هذا شعوره، ويخدشون العواطف في هذه الأمة، في هذا اليوم العصيب، ويعكرون بهذه النعرات الطائفية صفو السلام والوئام في جامعة الإسلام، ويشتتون بها شمل المسلمين، ويحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

إلى أن قال: وتراهم بالغوا في الثناء على الشاعر وقصيدته هذه كأنّه جاء للأُمّة بعلم جم أو رأي صالح جديد، أو أتى لعمر بفضيلة رابية تسرُّ بها الأُمّة ونبيُّها المقدَّس، فبشرى للنبي الأعظم، بأنّ بضعته الصديقة لم تكن لها أي حرمة وكرامة عند من يلهج بهذا القول، ولم يكن سكناها في دار طهّر اللّه أهلها يعصمهم منه، ومن حرق الدار عليهم. وبخ بخ ببيعة تمت بهذا الإرهاب وقضت بتلك الوصمات»[1].

أما قولكم: احتجاجكم بالشاعر أو غيره فهو ناجم عن انتشار الروايات الضعيفة والمكذوبة التي يتصفحها ويمحصها أهل الخبرة بعلم الرواية والحديث.

نقول: تقدم الكلام مفصلاً وناقشنا دلالة الروايات ومحصّنا صحة

(١) الشيخ الأميني: الغدير،ج٧ص٨٢الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط١٣٨٧/٢.

أسانيدها، وتبيّن أنّ الروايات صحيحة، ودلالتها قطعية على المدعى بما لا مزيد عليه.

إذن مناقشة الدمشقية للروايات - وجميعها من مصادر أهل السنة - لا تعدو كونها استحسانات ذوقية ليس إلاّ، وقد تقدم أن أسانيدها لا يمكن الخدشة فيها، ودلالاتها تدل على ما تدعيه الشيعة الإمامية مما وقع من ظلامات على الزهراء عليها السلام، ولا يمكن القول بانفرادهم فيها.

الفصل الثاني

حادثة سقط الجنين

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: شبهات فاجعة سقط الجنين

المبحث الثاني: الإجابة على الشبهات

المبحث الثالث: سر سكوت الإمام علي عليه السلام

حادثة سقط الجنين

المبحث الأول: شبهات فاجعة سقط الجنين

قال الدمشقية:

الفاجعة الحقيقية فاجعة الكذب وارتضاء ما هب ودب صيانة للمذهب.

١ـ ذكر المسعودي صاحب تاريخ«مروج الذهب» المتوفى سنة ٣٤٦ هجرية، وهو مؤرخ مشهور ينقل عنه كل مؤرخ جاء بعده، قال في كتابه«إثبات الوصية» عند شرحه قضايا السقيفة والخلافة: فهجموا عليه [علي عليه السلام] وأحرقوا بابه، واستخرجوه كرهاً وضغطوا سيدة النساء بالباب حتى أسقطت محسناً!!

نعم، المسعودي مؤرخ مشهور، ولكنه رافضي. فرافضي لا حجة به عندنا وإن كان مشهوراً. وما يرويه بمنزلة ما يرويه الخميني عندنا. فلا اعتبار بما يرويه.

٢ـ ونقل أبو الفتح الشهرستاني في كتابه الملل والنحل ٥٧/١: وقال النظّام: إن عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتى ألقت الجنين من بطنها. وكان يصيح [عمر] أحرقوا دارها بمن فيها، وما كان في الدار غير علي وفاطمة والحسن والحسين. انتهى كلام الشهرستاني.

٣ـ قال الصفدي في كتاب (الوافي بالوفيات ٧٦/٦) في حرف الألف، عند ذكر إبراهيم بن سيّار، المعروف بالنظّام، ونقل كلماته وعقائده، يقول: إن عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتى ألقت المحسن من بطنها!

نقول: إنّ الشهرستاني يعدد هنا مخازي وضلالات النظام المعتزلي وذكر

من بلاياه أنه زعم أن عمر ضرب فاطمة حتى ألقت جنينها. قال الشهرستاني «ثم زاد على خزيه بأن عاب علياً وعبد الله بن مسعود لقولهما أقول برأيي».
أرأيتم معشر المسلمين منهج الرافضة في النقل.

كذلك فعل الصفدي في تعداد مخازي عقائد المعتزلة.

الله أكبر. صدق من وصف الرافضة بأنهم نجوا من العقل ومن النقل بأعجوبة. فكانوا بهذه النجاة سالمين...[(١)].

(١) لاحظ: ما كتبه عبد الرحمن الدمشقية في موقع فيصل النور www.fnoor.com.

أما قولك:

١ـ إن المسعودي مؤرخ مشهور، ولكنه رافضي. فرافضي لا حجة به عندنا وإن كان مشهوراً. وما يرويه بمنزلة ما يرويه الخميني عندنا. فلا اعتبار بما يرويه.

الجواب:

أولاً: هذه الشبهة كثير ما يرددها القوم، وهي بالحقيقة حجة واهية ضعيفة، يتشبث بها من ينقصه الدليل على إثبات دعواه، وعجزه عن إضعاف حجة الخصم.

فدعواكم أنّ المسعودي رافضي: فلم نجد من وصفه بالرفض، ولو كان كذلك لذكره الذهبي المعروف بتتبعه لأحوال الرجال؛ لا سيما من يُعرف بهذا الوصف، وهذا معلوم عند أهل الفن؛ بل نجد أن الذهبي أثنى عليه، حيث قال في تأريخ الإسلام:

«وهو صاحب مروج الذهب أبو الحسن علي بن الحسين بن علي. من ذرية ابن مسعود رضي الله عنه، وكان إخبارياً علامة»[١].

إذن فالذهبي مدحه(بالعلامة) وهي صيغة تشير لغزارة علمه وأيضاً تشير إلى مدحه.

وإن كان مرادكم أنّه شيعي؛ فلازم ذلك إخراج جل علمائكم من مذهبكم كشعبة بن الحجاج (ت١٦٠هـ) قال الذهبي شعبة بن الحجاج بن

---

(١) الذهبي: تاريخ الإسلام ج٢٥ ص٣٤١، والصفدي الوافي بالوفيات ج٢١ ص٦.

الورد، الإمام الحافظ، أمير المؤمنين في الحديث، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن [يعني في الرجال وبصره بالحديث][١] فهذا الرجل عدّه ابن قتيبة والشهرستاني من رجال الشيعة[٢].

وكذلك سليمان بن مهران (ت ١٤٨ هـ) قال الذهبي: سليمان بن مهران، الإمام شيخ الإسلام، شيخ المقرئين والمحدثين، أبو محمد الأسدي الكاهل، مولاهم الكوفي الحافظ، قال البخاري عن ابن المديني: له نحو ألف وثلاث مئة حديث.[٣]

وهذا الرجل أيضاً عدّه ابن قتيبة والشهرستاني من رجال الشيعة.[٤]

وغيرهم من العلماء الذين هم من كبار المذهب السني. فلو كان كل شيعي لا يحتج به للزم إخراجهم من مذهبكم، وهذا لازم لا تلتزمزن به.

ثانياً: قولكم: ولكنه رافضي لا حجة به عندنا لازمه سقوط معظم روايات البخاري ومسلم فإنهما كثير ما يرويان الحديث عن الشيعي الرافضي والشيعي المغالي فعبيد الله بن موسى، وسليمان بن قرم النحوي، وعباد بن يعقوب الرواجني، ووكيع بن الجراح، هؤلاء نماذج عرفوا بالرفض ومع هذا نقل عنهم البخاري ومسلم وقبلت رواياتهم. وكان أحمد بن حنبل يقرّب عبد الرحمن بن صالح ويدنيه مع كونه رافضياً.

وهذا يعقوب بن يوسف المطوعي يقول: «كان عبد الرحمن بن صالح

---

(١) سير أعلام النبلاء: ج٧ ص ٢٠٢ / ٨٠
(٢) الشهرستاني: الملل والنحل، ج١ ص ١٧٠.
(٣) سير أعلام النبلاء، ج٦ ص٢٢٦ / ١١٠.
(٤) الملل والنحل، ج١ ص ١٧٠.

الأزدي رافضياً، وكان يغشى أحمد بن حنبل، فيقربه ويدنيه، فقيل له: يا أبا عبد الله، عبد الرحمن بن صالح رافضي. فقال: سبحان الله! رجل أحب قوما من أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، نقول له: لا تحبهم، هو ثقة»(١).

وأهم من ذلك ما قاله ابن مندة:«كان أحمد بن حنبل يدل الناس على عبيد الله، وكان معروفاً بالرفض»(٢).

الملاك في ضعف رواة الشيعة

لو كان تشيّع الراوي ملاكاً وأساساً لضعفه فلابدّ لكم أن تحذفوا كثيراً من الروايات التي نقلتموها في صحاحكم عن الشيعة،ولذهب بذلك جملة كثيرة من الأحاديث والآثار، كما صرّح بذلك الذهبي بقوله: «فلو ردّ حديث هؤلاء (الرواة الشيعة) لذهب جملة من الآثار النبويّة وهذه مفسدة بيّنة»(٣).

وقال ابن المديني:« لو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي يعني التشيع، خربت الكتب.

وتعقبه الخطيب قائلاً: قوله خربت الكتب يعني لذهب الحديث»(٤).

وروى الخطيب أيضاً عن محمد بن نعيم الضبّي قال:

«سمعت أبا عبد اللّه محمد بن يعقوب وسئل عن الفضل بن محمد

(١) تهذيب الكمال، ج١٧ ص ١٨٠، تاريخ بغداد، ج١٠ ص ٢٦٢.
(٢) سير أعلام النبلاء، ج٩ ص ٥٥٧ / ٢١٥.
(٣) ميزان الاعتدال: ج١ ص٥؛ تهذيب الكمال: ج٣٢ص٨؛ سير أعلام النبلاء: ج١ص٥٩؛ لسان الميزان: ج١ص٩.
(٤) الكفاية في علم الدراية: ص١٥٧

الشعراني، فقال: صدوق في الرواية إلاّ أنّه كان من الغالين في التشيع، قيل له: فقد حدثت عنه في الصحيح؟ فقال: لأنّ كتاب أستاذي ملآن من حديث الشيعة، يعنى مسلم بن الحجاج»(١).

قال إبراهيم بن أبي بكر بن أبي شيبة:

«لولا رجلان من الشيعة، ما صحّ لهم حديث: عباد بن يعقوب، وإبراهيم بن محمد بن ميمون»(٢).

مشايخ البخاري من الشيعة

وهذا البخاري قد أخذ عن جمع من الشيعة، وروى عنهم في صحيحه. وإليك أسماء بعضهم:

١ ـ إسماعيل بن أبان الورّاق.

٢ ـ جرير بن عبد الحميد.

٣ ـ خالد بن مخلد القطواني.

٤ ـ سعيد بن عمرو بن أشوع.

٥ ـ سعيد بن كثير بن عفير.

٦ ـ سعيد بن محمد بن سعد الجرمي.

٧ ـ عبد الرزاق بن همام الصنعاني.

٨ ـ عبد الله بن موسى العبسي.

٩ ـ علي بن الجعد المتوفى.

١٠ ـ الفضل بن دكين أبو نعيم.

---

(١) المصدر نفسه: ص١٥٩.

(٢) تهذيب التهذيب: ج٥ ص٩٦ ترجمة عباد بن يعقوب.

١١ ـ مالك بن إسماعيل أبو غسان.

١٢ ـ هشام بن عمّار.

١٣ ـ عبيد اللّه أبو محمد العبسي.

مشايخ أبي حنيفة من الشيعة

وهذا أبو حنيفة قد تتلمّذ على عدّة من رجال الشيعة منهم:

١ـ إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة الكوفي.

٢ـ أحلج الكندي.

٣ـ حبيب بن أبي ثابت أبو يحيى بن قيس الكوفى.

٤ـ جابر بن يزيد بن الحارث الجعفى الكوفي.

٥ـ سلمة بن كهيل الحضرمي.

٦ـ عطية العوفى.

٧ـ مخول بن راشد النهدى.

٨ـ المنهال بن عمر الكوفي التابعي.

٩ـ عدي بن ثابت الأنصارى.

١٠ـ زبيد بن الحارث اليامي.

مشايخ أحمد بن حنبل من الشيعة

وهذا الإمام أحمد بن حنبل قد تتلمذ على جمع من علماء الشيعة وروى عنهم:

١ ـ إسماعيل بن أبان الأزدي أبو إسحاق الكوفى.

٢ـ إسحاق بن منصور السلوى الكوفي.
٣ـ تليد بن سليمان المحاربى أبو سليمان الكوفي.
٤ـ الحسين بن الحسن الفزارى الأشقر الكوفي.
٥ـ خالد بن مخلد القطراني أبو الهيثم.
٦ـ سعيد بن خيثم بن رشد الهلالي أبو معمر الكوفي.
٧ـ عبد اللّه بن داود أبو عبد الرحمن الهمدانى.
٨ـ عبيد اللّه بن موسى العبسي أبو محمد الكوفي.
٩ـ عبد الرزاق بن همام الصنعاني.
١٠ـ عباد بن العوام بن عمر الواسطى.
١١ـ محمد بن فضيل بن غزوان الضبي.
١٢ـ عائذ بن حبى الملاح الكوفى.
١٣ـ علي بن غراب الفزارى أبو الحسن الكوفي.
١٤ـ علي بن هاشم العابدي.
١٥ـ علي الجعد أبو الحسن الهاشمي.

إذن مما تقدم تبين أنّ هذه الشبهة واهية وضعيفة.

وأما قولك: إنّ الشهرستاني يعدد هنا مخازي وضلالات النظام المعتزلي وذكر من بلاياه أنه زعم أن عمر ضرب فاطمة حتى ألقت جنينها. قال الشهرستاني: «ثم زاد على خزيه بأن عاب علياً وعبد الله بن مسعود لقولهما أقول برأيي». أرأيتم معشر المسلمين منهج الرافضة في النقل. كذلك فعل الصفدي في تعداد مخازي عقائد المعتزلة.

اعتراف القوم أن لفاطمة عليها السلام ولدا اسمه (المحسن)

نقول: السؤال المهم في الجواب عن هذه الشبهة هو:

هل أنّ لفاطمة الزهراء عليها السلام ولداً اسمه (المحسن) وهل أنّ القوم أسقطوا هذا الجنين؟

الجواب: نعم، ولإثبات هذه الدعوى أشير إلى علماء أهل السنة الذين اعترفوا بان المحسن من ولد أمير المؤمنين عليه السلام.

وإليك جملة من علمائهم.

١- ابن إسحاق (ت/ ١٥١ هـ) قال:

«فولدت فاطمة لعلي حسناً، وحسيناً، ومحسناً، مات صغيراً»[١].

وعن ابن إسحاق روى هذا القول يونس بن بكير[٢]. والدولابي[٣].

٢- ابن قتيبة (ت/ ٢٧٦ هـ) قال:

«ولد لعلي: الحسن، والحسين، ومحسن»[٤].

٣- اليعقوبي (ت/ ٢٩٢هـ) قال:

«كان له من الولد الذكور أربعة عشر ذكراً، الحسن، والحسين، ومحسن، مات صغيراً»[٥].

٤- الطبري (ت/ ٣١٠ هـ) قال:

«فأول زوجة تزوجها فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم

---

(١) نقلاً عن البداية والنهاية لابن كثير، ج٣ ص٣٤٦.

(٢) نقلاً عن دلائل النبوة للبيهقي، ج٣ ص١٦١.

(٣) الذرية الطاهرة، ص٩٠.

(٤) ابن قتيبة: المعارف، ص١٤٣.

(٥) اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، ج٢ ص٢١٣.

يتزوج عليها حتى توفيت عنده، وكان لها منه من الولد الحسن والحسين، ويذكر أنه كان لها منه ابن آخر يسمى محسناً توفي صغيراً»(١).

٥- محمد بن إسحاق بن مندة (ت ق٤) في كتاب المعرفة قال:

«إنّ عليا تزوج فاطمة بالمدينة، بعد سنة من الهجرة، وابتنى بها بعد ذلك بنحو من سنة، وولدت لعلي: الحسن، والحسين، ومحسناً، وأم كلثوم الكبرى، وزينب الكبرى»(٢).

٦- ابن حبان(ت/ ٤٥٦ هـ) قال:

«وكان لعلي بن أبي طالب خمسة وعشرون ولداً، من الولد: الحسن، والحسن، ومحسن، وأم كلثوم»(٣).

٧- ابن حزم الأندلسي(ت/ ٤٥٦ هـ) قال:

«تزوج فاطمة علي بن أبي طالب، فولدت له الحسن، والحسين، والمحسن»(٤).

٨- ابن فندق(ت/ ٥٦٥ هـ) معدداً أولاد أمير المؤمنين، قال:

«الحسن بن علي، والحسين بن علي، والمحسن بن علي عليه السلام، هلك صغيراً»(٥).

٩- الخوارزمي(ت/ ٥٨٦ هـ) قال:

---

(١) تاريخ الأمم والملوك، ج ٥ ص١٥٣.
(٢) نقلاً عن السيد المرعشي: شرح إحقاق الحق، ج ١٠ ص٣٤٩.
(٣) الثقات، ج٢ ص٣٠٤، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٣٩٣.
(٤ ابن حزم الأندلسي: جمهرة أنساب العرب، ص١٦.
(٥) ابن فندق: لباب الأنساب والألقاب، ج١ص٣٧٣.

«وولدت لعلي عليه السلام، الحسن والحسين، والمحسن، وأم كلثوم الكبرى»[١].

١٠- ابن الجوزي(ت/ ٥٩٧ هـ) قال:

«وزاد ابن إسحاق في أولاد فاطمة من علي: محسناً، قال: ومات صغيراً»[٢].

١١- المقدسي(ت/ ٦٠٠ هـ) قال:

«فأما محسن بن علي: فإنّه هلك صغيراً»[٣].

١٢- ابن الأثير(ت/ ٦٣٠ هـ) قال:

«أما أزواجه فأول زوجة تزوجها فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، لم يتزوج عليها حتى توفيت عنده، وكان له منها الحسن والحسين، وقد ذكر أنه كان له منها ابن آخر يقال له محسن وأنه توفي صغيراً.

وكذلك نجد ابن الأثير أيضاً في كتابه أسد الغابة أدرجه في الصحابة. قال: محسن بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أمه فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله... إلى أن قال:«وتوفي المحسن صغيراً»[٤].

١٣- حسام الدين حميد بن أحمد المحلي(ت/ ٦٥٢ هـ) قال:

«الحسن والحسين صلوات الله عليهما، والمحسن درج صغيراً»[٥].

١٤- سبط ابن الجوزي(ت/ ٦٥٤ هـ) قال:

(١) نقلاً عن عوالم العلوم، ج١ص٢٧٢.

(٢) ابن الجوزي : صفوة الصفوة، ج٢ ص٩.

(٣) المقدسي: البدء والتأريخ، ج٥ ص٧٥.

(٤) ابن الأثير: الكامل في التأريخ،ج٣ ص٣٩٧.

(٥) حسام الدين المحلي: الحدائق الوردية، ج١ص٥٢.

«وقد زاد ابن إسحاق في أولاد فاطمة من علي (عليه السلام) محسناً، مات صغيراً... وقال أيضاً: وهذا يدل على ما ذكره الزبير بن بكار: أن فاطمة جاءت من علي بولد آخر اسمه محسن مات طفلاً»(١).

١٥- ابن قدامة المقدسي(ت/ ٦٨٢ هـ) قال:

«محسن بن علي بن أبي طالب، لا نعرفه إلا في الحديث الذي يرويه هاني بن هاني عن علي... والظاهر أنه مات طفلاً... وقال أيضاً:«ولدت لعلي (رض): الحسن، والحسين، وأم كلثوم، وزينب. وروي أنها ولدت ابناً ثالثاً، سماه رسول الله (ص) محسناً»(٢).

١٦- النووي(ت/ ٦٧٦ هـ) قال:

«ولعلي (رض) من الولد: الحسن، والحسين، ومحسن، وأم كلثوم الكبرى، وزينب الكبرى، كلهم من فاطمة»(٣).

١٧- المحب الطبري(ت/ ٦٩٤ هـ) قال:

«الحسن والحسين، وقد استوعبنا ذكرهما في مناقب ذوي القربى، ولهما عقب، ومحسن، مات صغيراً، أمهم فاطمة»(٤).

١٨- البري التلمساني(ق٧) قال:

«ولدت فاطمة لعلي (رض): الحسن، والحسين، ومحسناً، درج صغيراً»(٥).

---

(١)سبط ابن الجوزي: تذكرة الخواص، ص٣٢٢.

(٢) ابن قدامة المقدسي: التبيين في أنساب القرشيين، ص١٣٣.

(٣) النووي: تهذيب الأسماء، ج١ ص٣٤٩.

(٤) المحب الطبري: الرياض النضرة، ج٤ ص٢٣٩. وذخائر العقبى، ص١١٦.

(٥) البري التلمساني: الجوهرة في نسب الامام علي واله، ص١٩.

١٩- عماد الدين إسماعيل أبو الفداء(ت/ ٧٣٢ هـ) قال:

«وولد له منها الحسن، والحسين، ومحسن، ومات صغيراً»[١].

٢٠- ابن سيد الناس(ت/ ٧٣٤ هـ) قال:

«فولدت له حسناً، وحسيناً، ومحسناً، مات صغيراً، وأم كلثوم وزينب»[٢].

٢١- الذهبي(ت/ ٧٤٨ هـ) قال:

«قال ابن عبد البر: دخل بها بعد وقعة أحد، فولدت له الحسن، والحسين، ومحسناً، وأم كلثوم، وزينب»[٣].

٢٢- ابن كثير(ت/ ٧٧٤هـ) قال:

«فأول زوجة تزوجها علي (رض) فاطمة بنت رسول الله (ص) بنى بها بعد وقعة بدر، فولدت له الحسن وحسيناً، ويقال: ومحسناً ومات وهو صغير»[٤].

٢٣- محمد بن شحنة (ت/ ٨١٧ هـ) قال:

«وولد لعلي من الذكور أربعة عشر ولدًا، وبنات كثيرة، فمن فاطمة (رض): الحسن، والحسين، ومحسن، وزينب»[٥].

٢٤- الفيروزآبادي(ت/ ٨١٧ هـ) قال:

«شبر كبقم، وشبير كقمير، ومشبر كمحدث: أبناء هارون (ع)، قيل:

---

(١) عماد الدين أبو الفدا: المختصر في أخبار البشر، ج١ ص١٨١.

(٢) ابن سيد الناس: عيون الأثر، ج٢ ص٢٩٠.

(٣) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج٢ ص١١٩.

(٤) ابن كثير: البداية والنهاية، ج٧ ص٣٣٢.

(٥)محمد بن شحنة: روضة المناظر، ج٧ص١٩٥. مطبوع في هامش الكامل في التأريخ.

وبأسمائهم سمى النبي (ص): الحسن، والحسين، والمحسن»[١].

٢٥- القلقشندي(ت/ ٨٢١ هـ) قال:

«فولدت (رض) له حسناً، وحسيناً، ومحسناً. فذهب محسن صغيراً وقال: فجميع أولاد علي (رض) خمسة عشر ذكراً، وهم الحسن والحسين، ومحسن»[٢].

٢٦- ابن حجر العسقلاني(ت/ ٨٥٢ هـ) قال:

«المحسن بتشديد السين المهملة، ابن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي، سبط النبي (صلى الله عليه وآله)... الخ »[٣].

٢٧- السخاوي(ت/ ٩٠٢هـ) قال:

«... وللرابعة من علي، التي لم تتزوج غيره: الحسن، والحسين، ومحسن، وأم كلثوم، وزينب، فمحسن مات صغيراً»[٤].

٢٨- القسطلاني(ت/ ٩٢٣ هـ) قال:

«وولدت حسناً، وحسيناً، ومحسناً »[٥].

٢٩- شمس الدين محمد بن طولون(ت/ ٩٥٣ هـ) قال:

«ولعلي (رض) من الولد: الحسن، والحسين، ومحسن»[٦].

٣٠- الديار بكري(ت/ ٩٨٢ هـ) قال:

---

(١) الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ج٢ص٥٥.

(٢) القلقشندي: نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، ج٢٠ ص٢٢٣.

(٣) ابن حجر العسقلاني: الإصابة في تمييز الصحابة، ج٣ ص٤٧١.

(٤) السخاوي: التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ج١ ص١٩.

(٥) القسطلاني: شرح المواهب اللدنية، ج٤ ص٣٣٩.

(٦) محمد بن طولون: الأئمة الاثنا عشر، ص٥٨.

«عن الليث بن سعد قال، تزوج علي فاطمة فولدت له حسناً، وحسيناً ومحسناً وزينب الخ»[(١)].

٣١- المناوي(ت/ ١٠٣١ هـ) قال:

«قال الليث: فولدت له حسناً، وحسيناً، ومحسناً مات صغيراً»[(٢)].

٣٢- البدخشاني الحارثي(ت/ ١١٣٦ هـ) قال:

«أما أولادها، فإنها ولدت ثلاثة بنين: الحسن، والحسين، ومحسن. أما الحسن والحسين..، وأما محسن فمات رضيعاً»[(٣)].

٣٣- الزبيدي(ت/ ١٢٠٥ هـ) قال:

«قيل: وبأسمائهم سمى النبي (ص) أولاده: الحسن، والحسين، والمحسن. الأخير بالتشديد. وقال ابن بري: ووجدت ابن خالويه قد ذكر شرح هذه الأسماء، فقال: شبّر وشبير، ومشبر هم أولاد هارون (ع) ومعناها بالعربية: حسن، وحسين، ومحسن»[(٤)].

٣٤- ابن خير الله العمري الموصلي (الخطيب) (ت/ ١٢٣٢ هـ أو ما يقارب ذلك) قال:

«... وذكر في التبيين أنها ولدت ثالثاً غير الحسن، والحسين، فسمّاه النبي (ص) محسناً»[(٥)].

٣٥- القندوزي(ت/ ١٢٩٤ هـ) قال:

---

(١) الديار بكري: تاريخ الخميس، ج١ص٢٧٨.
(٢) عبد الرؤوف المناوي: إتحاف السائل، ص٣٣.
(٣) البدخشاني الحارثي: نزل الأبرار، ص١٤٣.
(٤) الزبيدي: تاج العروس، ج٣ص٣٨٩، وابن منظور:لسان العرب، ج٤ ص٣٩٣.
(٥) ابن خير الله العمري الموصلي: الروضة الفيحاء في تواريخ النساء، ص ٢٥٢.

«ولدت حسناً وحسيناً، ومحسناً، فهلك محسن صغيراً»[(١)].

٣٦- عمر أبو النصر، قال:

«رزقت فاطمة بنت الرسول من البنين من زوجها الإمام علي بن أبي طالب خمسة أولاد: الحسن، والحسين، والمحسن»[(٢)].

اعترافهم بكونه سقطا:

ممن اعترف بهذه الحقيقة جملة من العلماء:

١- محمّد بن طلحة الشافعي (المتوفّى ٦٥٢هـ): «اختلفت في عدد أولاده (عليه السلام) ذكوراً وإناثاً، فمنهم من أكثر فعدّ منهم السقط... ذكروا منهم محسناً شقيقاً للحسن والحسين (عليهما السلام) كان سقطاً»[(٣)].

٢- الحافظ جمال الدين المزّي (ت ٧٤٢هـ): «محسن (عليه السلام) درج سقطاً»[(٤)].

٣- الحسني الفاسي المكّي (ت ٨٣٢هـ): «والذين لم يعقّبوا محسِّن (عليه السلام)، درج سقطاً»[(٥)].

٤- الصفوري الشافعي (ت ٨٩٤هـ): «أولاد فاطمة خمسة: الحسن والحسين والمحسن كان سقطاً»[(٦)].

٥- جمال الدين يوسف المقدسي (ت ٩٠٩هـ): «محسن قيل: سَقْط،

(١) القندوزي: ينابيع المودة، ص ٢٠١.

(٢) عمر أبو النصر: فاطمة بنت رسول الله محمد (صلى الله عليه وآله)، ص٩٣.

(٣) محمّد بن طلحة الشافعي: مطالب السؤول في مناقب آل الرسول، ص٦٢.

(٤) المزي: تهذيب الكمال، ج٢٠ ص٤٧٩.

(٥) الحسني الفاسي المكّي: العقد الثمين في أخبار البلد الأمين، ج٦ ص٢٠٣.

(٦) الصفوري الشافعي: نزهة المجالس، ج٢ ص١٩٤.

وقيل بل درج صغيراً، والصحيح أنّ فاطمة (عليها السلام) أسقطته جنيناً»[١]

٦- محمّد الصبّان (ت ١٢٠٦هـ): ولدت فاطمة عليها السلام... والمحسن... وأما المحسن فأدرج سقطاً[٢].

ثم نسأل مرة أخرى بعد هذا الاعتراف- أن لأمير المؤمنين ولداً اسمه (المحسن) وانه كان سقطاً- كيف كانت عملية إسقاط هذا الجنين وهل أن هذه الواقعة صحيحة؟

نقول: نعم، الواقعة صحيحة، وإسقاط جنينها عليها السلام تحدثت عنه الروايات، ومجموع القرائن والشواهد التي تذكر تهديدهم الزهراء (عليها السلام) بإحراق دارها، وروايات أُخرى تذكر الإتيان بالنار، وطائفة ثالثة تدل على جمعهم الحطب حول البيت، وطائفة رابعة تثبت ضربها أو إسقاط جنينها -وتواتر النصوص بدفنها ليلاً،[٣] وإيصائها بأن لا يصلّي عليها الشيخان، وأنّها لم تزل غضبى عليهما إلى أن ماتت[٤]. بل بقي قبرها مخفياً

---

(١) جمال الدين يوسف المقدسي: الشجرة النبوية في نسب خير البريّة، ص٦٠.

(٢) محمّد الصبّان: إسعاف الراغبين (مطبوع بهامش نور الأبصار)، ص٩٣.

(٣) الأصبهاني في حلية الأولياء: قال: حدّثنا سليمان بن أحمد، عن أبي زرعة الدمشقي، عن أبي اليمان، عن شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: قالت: توفّيت فاطمة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بستّة أشهر، ودفنها عليّ ليلاً. انظر: حلية الأولياء، الأصبهاني: ٢ / ٤٢، المعجم الكبير، الطبراني: ٢٢ / ٣٩٨ ح ٩٨٩ و ٩٩١.

وقال الواقدي: وثبت عندنا أن علياً (عليه السلام) دفنها ليلاً، وصلّى عليها ومعه العباس والفضل ولم يعلموا بها أحداً. السيرة الحلبية، الحلبي: ٣ / ٤٨٧.

وقال ابن حبان في الثقات: وصلّى عليها علي (عليه السلام) ولم يؤذن بها أحد، ودفنها ليلاً. كتاب الثقات، ابن حبان: ٣ / ٣٣٤ ح ١٠٩٢.

(٤) تقدمت رواية البخاري التي تشير إلى أن فاطمة كانت واجدة على أبي بكر، وأيضاً تقدم تعليق المناوي عليها. فراجع.

إلى يومنا هذا بوصية منها ؛ كل ذلك يورث عند المرء العلم القطعي بتحقق الإحراق وسائر الجنايات، ومنها إسقاط جنينها عليها السلام.

أقوال علماء السنة

وإليك الأقوال التي أرّخت هذه الحادثة الأليمة.

١- قول المؤرخ المسعودي (ت ٣٤٦ هـ):

«فوجهوا إلى منزله فهجموا عليه، وأحرقوا بابه، واستخرجوه منه كرهاً، وضغطوا سيدة النساء بالباب حتى أسقطت محسناً»[(١)].

٢ـ الشهرستاني (٥٤٨ هـ): عن إبراهيم بن سيار بن هانئ النظام، قال: إن عمر ضرب بطن فاطمة (عليها السلام) يوم البيعة حتى ألقت الجنين من بطنها[(٢)].

٣ـ الجويني (ت ٧٣٠ هـ): روى بسنده عن ابن عباس عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ـ في حقّ فاطمة (عليها السلام) ـ: وإني لما رأيتها ذكرت ما يصنع بها بعدي كأني بها وقد دخل الذلّ بيتها، وانتهكت حرمتها، وغصب حقها، ومنعت إرثها، وكسر جنبها، وأسقطت جنينها، وهي تنادي: يا محمداه! فلا تجاب، وتستغيث فلا تغاث، فلا تزال بعدي محزونة مكروبة باكية، فتذكر انقطاع الوحي من بيتها مرة، وتتذكر فراقي أُخرى، وتستوحش إذا جنّها الليل لفقد صوتي التي كانت تستمع إليه إذا تهجّدت بالقرآن، ثمّ ترى نفسها ذليلة بعد أن كانت في أيام أبيها عزيزة، وعند ذلك يؤنسها الله

---

(١) المسعودي: إثبات الوصية، ص١٢٤.

(٢) الشهرستاني: كتاب الملل والنحل، ج١ص٥٩.

تعالى - إلى أن قال (صلى الله عليه وآله وسلم): ـ اللهمَّ العن من ظلمها وعاقب من غصبها، وذلّل من أذلّها، وخلّد في نارك من ضرب جنينها حتى ألقت ولدها، فتقول الملائكة عند ذلك: آمين[(١)].

٤ـ الذهبي (ت/ ٧٤٨ هـ): قال في ترجمة أحمد بن محمد بن السري بن يحيى بن أبي دارم المحدّث (ت/ ٣٥٧ هـ).

قال محمد بن أحمد بن حماد الكوفي الحافظ: بعد أن أرّخ موته ـ: كان مستقيم الأمر عامّة دهره، ثمّ في آخر أيامه كان أكثر ما يقرأ عليه المثالب، حضرته ورجل يقرأ عليه: إن عمر رفس فاطمة حتى أسقطت بمحسن[(٢)].

٥ـ الصفدي (ت/ ٧٦٤ هـ): «عن إبراهيم بن سيّار بن هانئ البصري المعروف بالنظام، قال: إن عمر ضرب بطن فاطمة (عليها السلام) يوم البيعة حتى ألقت المحسن من بطنها»[(٣)].

٦ـ ابن حجر العسقلاني (ت/ ٨٥٢ هـ): نقل كلام الذهبي في ترجمة أحمد بن محمد بن السري بن يحيى بن أبي دارم المحدث أبي بكر الكوفي (ت/ ٣٥٧هـ) قال: «محمد بن أحمد بن حماد الكوفي الحافظ بعد أن أرّخ موته كان مستقيم الأمر عامة دهره ثمّ في آخر أيامه كان أكثر ما يقرأ عليه المثالب حضرته ورجل يقرأ عليه أن عمر رفس فاطمة (عليها السلام) حتى أسقطت بمحسن[(٤)].

---

(١) الجويني: فرائد السمطين، ج٢ ص٣٤ ـ ٣٥ ح ٣٧١.
(٢) الذهبي: ميزان الاعتدال، ج١ص١٣٩ ترجمة رقم: ٥٥٢.
(٣) الصفدي: كتاب الوافي بالوفيات، ج٦ ص١٧ ترجمة رقم: ٢٤٤٤.
(٤) ابن حجر: لسان الميزان، ج١ص٢٦٨، ترجمة رقم: ٨٢٤.

فابن أبي دارم كان(مستقيم الأمر) عامة عمره وفي نفس الوقت نجد أن ابن حجر نفسه يضعف هذا الرجل لا لذنب اقترفه إلاّ ما يقرأ عليه المثالب من جرأة القوم على فاطمة عليها السلام، فلا نعلم من كان مستقيم الأمر عامة دهره كيف انقلب إلى كونه رافضياً وكذاباً»(١).

ولكن الذهبي في كتابه سير أعلام النبلاء يصفه: «بالإمام الحافظ الفاضل»(٢).

فلو دققنا في هذه الألفاظ(الإمام، الحافظ، الفاضل).

فلفظ (الإمام):عدّها الذهبي في كتابه الموقظة من عبارات التعديل، قال: قولهم (ثبت، وحجة، وإمام، ومتقن) من عبارات التعديل التي لا نزاع فيها.

وقال أيضاً بعد أن ذكر طبقات الحفاظ:« فمثل يحيى القطان يقال فيه: إمام وحجة. فجعل لفظ الإمام في المرتبة الأولى من مراتب التعديل»(٣).

أما لفظ (الحافظ): فهو ذلك الرجل الذي وعى مائة ألف حديث متناً وسنداً ولو بطرق متعددة، وعرف من الحديث ما صح وعرف اصطلاح هذا العلم فهو حافظ حجة(٤).

ولفظ (الفاضل) يدل على المدح، وهذا بديهي.إذن وثاقة هذا الرجل واضحة وإن جرحه القوم.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) سير أعلام النبلاء، ٥٧٨/١٥ رقم الترجمة٣٤٩.

(٣) الذهبي: الموقظة، ص٥٢.

(٤) د.عبد الرحمن الخميسي: معجم أصول الحديث، ص٨٩ دار ابن حزم ـ بيروت، ط١٤٢١.

المحصلة النهائية

فمما تقدم من اعتراف القوم أن لفاطمة عليها السلام ولداً اسمه المحسن ، وكذلك اعترافهم بكونه سقطاً من أثر تلك الحادثة الأليمة ، فهل يشك بعدئذٍ بصدقية هذه الروايات أو التشكيك فيها ، ولعل النظام المعتزلي اعتمد في عقائده على هذه الأقوال التي تورث الاطمئنان بأن هذه الحادثة لا يمكن أن تنسج من الخيال، أو أن محدثيها كذبوا في نقلها.

وعليه فيسقط ما أورده الدمشقية من هذه الشبهات؛ لأنها ناشئة من عدم درك الحقائق، وعدم الفهم الصحيح للوقائع التي ذكرها المحدثون والمؤرخون بأسانيد صحيحة، ودلالات واضحة لا لبس ولا غموض يعتريها.

المبحث الثالث: سر سكوت الإمام علي عليه السلام

لم يكن سكوته عليه السلام خوفاً وهو الإمام الشجاع الذي كان في المقدمة في حروبه مع المشركين، ومن تأمل النصوص والقرائن التي تشير إلى الوقائع بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله، يجد الجواب واضحاً لا لبس ولا شبهة فيه، وإليك بعض الأدلة التي نتلمس من خلالها علة سكوته عليه السلام.

١- عدم وجود الناصر

السؤال الذي يفرض نفسه هل هناك من يقف مع علي من الناس؟ فلو قاتل علي عليه السلام القوم، لتخلى عنه الناس ويتهم أنّه هو الظالم لهم وتنقلب المعادلة، ولو كان معه من الرجال أربعون أو ثلاثون أو عشرة لأخذ حقه وقطع الألسن وأخرسها؛ ولكن هو القائل: لو وجدت أربعين ذوي عزم لناهضت القوم[1].

فلم يجد علي (عليه السلام) أربعين نفراً معه، فكيف يثور وكيف يأخذ حقه، إذا كان هذا هو حال الناس ؟

ولعل كتاب معاوية الذي أرسله إليه، يكشف لنا حال الأمة آنذاك.

قال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة:

ومن كتاب معاوية المشهور إلى علي عليه السلام:

«وأعهدك أمس تحمل قعيدة بيتك [أي الزهراء سلام الله عليها] ليلاً على حمار، ويداك في يدي ابنيك الحسن والحسين يوم بويع أبو بكر

---

(١) شرح نهج البلاغة، ج٢ ص ٢٢.

الصديق، فلم تدع أحداً من أهل بدر والسوابق إلا دعوتهم إلى نفسك، ومشيت إليهم بامرأتك، وأدليت إليهم بابنيك، واستنصرتهم على صاحب رسول الله، فلم يجبك منهم إلا أربعة أو خمسة، ولعمري لو كنت محقاً لأجابوك، ولكنك ادعيت باطلاً، وقلت ما لا يعرف، ورمت ما لا يدرك، ومهما نسيت فلا أنسى قولك لأبي سفيان، لمّا حركك وهيجك: **لو وجدت أربعين ذوي عزم منهم لناهضت القوم**، فما يوم المسلمين منك بواحد، ولا بغيك على الخلفاء بطريف ولا مستبدع»[١].

لعل أحداً يسأل، ويقول:

لماذا الإمام يأخذ فاطمة عليها السلام معه، ومن ثم الحسن والحسين عليهما السلام، فمثل هذه الظاهرة تلفت النظر والتساؤل؟ ألم يكن بمقدوره أن يذهب هو بنفسه ويدعو القوم، فلماذا هذا العناء؟

الجواب واضح، فإنّ الإمام أراد أن يذكّرهم أنّ هؤلاء هم المصداق الجلي والواضح لآية التطهير، وهم المعصومون، فهم الأجدر بها، فكأن لسان حاله عليه السلام يقول:

إذا لم أذكركم أنا فهؤلاء أهل بيتي، هذان الحسنان اللذان، قال رسول الله فيهم: إماما قاما أو قعدا، وهما ريحانتاي من الجنة[٢]. إذن هو أراد

---

(١) شرح نهج البلاغة ج٢ ص ٤٧.

(٢) روى ابن ماجة في سننه في فضل الحسن والحسين ابني علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، فقال: عن أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال للحسن: « اللهم إني أحبه». فأحبه وأحب من يحبه ˝ قال: وضمه إلى صدره.

وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أحب الحسن والحسين فقد أحبني، ومن أبغضهما فقد أبغضني ». وفي الزوائد للهيثمي قال: إسناده صحيح، رجاله ثقات وفي بعضهم خلاف. انظر الزوائد: ج٩ ص١٧٩، وانظر سنن ابن ماجة: ج١ص٥١.

إلقاء الحجة وإتمامها.

٢- رجوع الناس كفاراً

وهذا ما يرويه ابن الطفيل (عامر بن واثلة) قال:

كنت على الباب يوم الشورى، فارتفعت الأصوات بينهم، فسمعت علياً (عليه السلام) يقول: بايع الناس أبا بكر، وأنا والله أولى بالأمر منه وأحق به منه، فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفّاراً يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف، ثم بايع الناس عمر وأنا والله أولى بالأمر منه وأحق به منه، فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف.. ثم انتم تريدون ان تبايعوا عثمان؟!

وهذه الرواية قال عنها ابن حجر: لعل الآفة في هذا الحديث من زافر[1]. مع أنه قال في أماليه: إن زافراً لم يتهم بكذب، وأنّه إذا توبع على حديث كان حسناً[2]. فهو يقر بأن زافراً لم يتهم بكذب، فهو صادق في النقل.

إذن سكوت علي هو خوفه على الإسلام، خوفه من رجوع الناس كفاراً.

٣- جهل الأمة وحبها للرئاسة

وهذا ما يرويه لنا ابن أبي الحديد، قال:

«قال له قائل: يا أمير المؤمنين! أرأيت لو كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ترك ولداً ذكراً قد بلغ الحلم وآنس منه الرشد أكانت العرب تسلم إليه أمرها؟! قال: لا، بل كانت تقتله إن لم يفعل ما فعلت، إن العرب كرهت أمر محمّد (صلى الله عليه وآله وسلم) وحسدته على ما آتاه الله من

---

(١) لسان الميزان، ج٢ ص١٥٦.

(٢) هذا التعليق ذكره المتقي الهندي في كنز العمال، عند ذكره لهذا الحديث. انظر: ج٥ ص٧٢٤.

فضله، واستطالت أيامه حتى قُذفت زوجته، ونفرت به ناقته، مع عظيم إحسانه إليها وجسيم مننه عندها، وأجمعت ـ مذ كان حيّاً ـ على صرف الأمر عن أهل بيته بعد موته، ولولا أنّ قريشاً جعلت اسمه ذريعة إلى الرئاسة، وسلّماً إلى العز والإمرة لما عَبَدَت الله بعد موته يوماً واحداً. إلى أن قال (عليه السلام):

اللّهمّ إنّك تعلم أنّي لم أُرد الإمرة، ولا علوّ الملك والرئاسة، وإنما أردت القيام بحدودك، والأداء لشرعك، ووضع الأمور في مواضعها، وتوفير الحقوق على أهلها، والمضي على منهاج نبيّك، وإرشاد الضالّ إلى أنوار هدايتك»[1].

٤- سلامة الدين من الانحراف

وينقل لنا ابن أبي الحديد أيضا، عن أنس عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال:«إنّه وقف فوقفنا فوضع رأسه على رأس علي وبكى.

فقال علي عليه السلام: ما يبكيك يا رسول الله؟ قال: ضغائن في صدور قوم لا يبدونها إليك حتى يفقدوني. فقال: يا رسول الله، أفلا أضع سيفي على عاتقي فأبيد خضراءهم. قال: بل تصبر. قال: فإن صبرت؟

قال: تلاقي جهداً، قال: أفي سلامة من ديني؟ قال: نعم. قال: فإذاً لا أبالي»[2].

(١) شرح نهج البلاغة:ج ٢٠ ص٢٩٩.

(٢) شرح نهج البلاغة ج ٤ ص١٠٧.

وقال أيضا: ولامَته فاطمة (عليها السلام) على قعوده وأطالت تعنيفه وهو ساكت. وفي رواية: حرضته على النهوض والوثوب، حتى أذّن المؤذّن، فلما بلغ إلى قوله: أشهد أنّ محمّداً رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال لها: أتحبّين أن تزول هذه الدعوة من الدنيا؟! قالت: لا قال: فهو ما أقول لك. شرح نهج البلاغة: ٣٢٦/٢٠.

وهذا الحديث صححه الحاكم، وان حذف صدر الحديث.

واليك الحديث كما رواه الحاكم بطريق آخر عن ابن عباس، قال:

قال النبي صلى الله عليه وآله لعلي: «أما انك ستلقى بعدي جهداً.

قال: في سلامة من ديني.

قال: في سلامة من دينك.

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»[(١)].

وكذلك أورده أبو يعلى في مسنده، والطبراني في معجمه الكبير، والهيثمي في زوائده وقال معلقاً عليه:

«رواه أبو يعلى والبزار وفيه الفضل ابن عميرة وثقه ابن حبان وضعفه غيره، وبقية رجاله ثقات»[(٢)].

نقول: نحن نتفق مع ابن أبي الحديد في ذيل هذه الرواية، وهو ان عدم زوال الدعوة يحتاج إلى الصبر وتلقي الجهد، فهو عليه السلام كان في مقام بيان السبب للحفاظ على الدعوة المحمدية من الانحراف.

أما صدر الرواية فلا نتفق معه؛ لأن اللوم والتعنيف لا يصدر من الزهراء المعصومة في كل حركاتها وسكناتها؛ لأنها ربيبة القرآن، وتربت في أحضان أبيها رسول الله (صلى الله عليه وآله) وهي سيدة نساء العالمين والقدوة والمثل الأعلى.

(١) الحاكم النيسابوري: المستدرك على الصحيحين،ج٤ص١٤٠.

(٢)أبو يعلى الموصلي: مسند أبي يعلى،ج١ص٤٢٧. الطبراني: المعجم الكبير،ج١١ص٦١. الهيثمي: مجمع الزوائد،ج٩ص١١٨.

ولأهمية هذا الحديث سوف أنقل من خرّجه: من طريق أبو عثمان النهدي عن علي عليه السلام.

١- الحاكم النيسابوري (ت/٤٠٥):

قال: حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا العباس بن الفضل الإسقاطي، ثنا علي بن عبد الله المديني وإبراهيم بن محمد بن عرعرة، قالا: ثنا حرمي بن عمارة، حدثني الفضل بن عميرة، أخبرني ميمون الكردي، عن أبي عثمان النهدي أن علياً رضي الله عنه قال:

بينما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ بيدي ونحن في سكك المدينة إذ مررنا بحديقة، فقلت: يا رسول الله ما أحسنها من حديقة، قال: لك في الجنة أحسن منها، هذا حديث صحيح الإسناد. حذف منه ذيل الحديث، وهذا لايضر بعد نقل المصادر الأخرى له.
المستدرك، ج ٣ ص ١٣٩، ط /حيدر آباد الدكن.
٢- الخطيب البغدادي(ت/٤٦٣هـ):
قال: أخبرنا الحسن بن أبي بكر، أخبرنا عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم البغوي حدثنا عبد الله ابن أحمد بن كثير الدورقي أبو العباس وأحمد بن زهير، قالا: حدثنا الفيض بن وثيق بن يوسف بن عبد الله بن عثمان بن أبي العاص، قال أحمد بن زهير قدم علينا سنة أربع وعشرين ومائتين: حدثنا الفضل بن عميرة، حدثني ميمون الكردي مولى عبد الله بن عامر أبو نصير، عن أبي عثمان النهدي، عن علي بن أبي طالب، قال:
مررت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بحديقة، فقلت: يا رسول الله ما أحسنها، قال: لك في الجنة خير منها حتى مررت بسبع حدائق، وقال أحمد بن زهير: بتسع حدائق كل ذلك أقول له، ويقول: لك في الجنة خير منها، قال: ثم جذبني رسول الله صلى الله عليه وسلم وبكى، فقلت: يا رسول الله ما يبكيك؟ قال: ضغائن في صدور رجال عليك لن يبدوها لك إلا من بعدي، فقلت: بسلامة من ديني، قال: نعم بسلامة من دينك. تاريخ بغداد، ج ١٢ ص ٣٩٨ ط/ السعادة بمصر.
ورواه عن الخطيب:
أ- محمد عبد الغفار الهاشمي: روى الحديث عن علي عليه السلام بعين ما تقدم عن (تاريخ بغداد) إلا أنه ذكر بدل كلمة خير منها: أحسن منها وأسقط قوله: حتى مررت الخ. وذكر بدل قوله جذبني: اعتنقي.
أئمة الهدى، ص ٤٠ ط/ القاهرة.
٣- المؤيد بن أحمد أخطب خوارزم(ت/٥٦٨هـ):
قال: وأنبأني صدر الحفاظ أبو العلاء الحسن بن أحمد هذا، أخبرني أبو القسم إسماعيل بن أحمد بن عمر الحافظ، أخبرني أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله، أخبرني أبو القسم عيسى بن علي بن عيسى بن داود الجراح، أخبرنا أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، حدثني عبيد الله بن عمر القراري، (القواريري) حدثنا حزمي بن عمارة، قال: حدثني الفضل بن عميرة القيسي أبو قتيبة، حدثني ميمون الكردي أبو نصير، عن أبي عثمان النهدي، عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال:
كنت أمشي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض طرق المدينة فأتينا على حديقة، فقلت يا رسول الله ما أحسن هذه الحديقة، فقال: ما أحسنها من حديقة، فقال: لك في الجنة أحسن منها، حتى أتينا على سبعة حدائق أقول: يا رسول الله ما أحسنها؟ فيقول: لك في الجنة أحسن منها، فلما

خلا له الطريق اعتنقني وأجهش باكياً، فقلت: يا رسول الله ما يبكيك، فقال: ضغائن في صدور أقوام لا يبدونها لك إلا بعدي (خ بعد وفاتي) فقلت: في سلامة من ديني، قال: في سلامة من دينك.

المناقب ص ٣٧ ط/ تبريز.

وأيضا رواه في كتابه (مقتل الحسين) بعين ما تقدم عنه في (المناقب) سنداً ومتناً. ص ٣٦ ط/ الغري.

ونقلا عن الخوارزمي في المناقب نقل الحديث:

أ- العلامة سبط ابن الجوزي(ت/٦٥٤هـ):

ذكر الحديث بعين ما تقدم عن (مناقب الخوارزمي) إلى قوله، حتى أتينا على سبع حدائق. إلا أنه ذكر بدل قوله (أتينا): (مررنا): وبدل قوله (لك في الجنة أحسن منها): (لك مثلها في الجنة) ثم قال: وفي طريق آخر زيادة لهذا الحديث، وهو قوله: فبكى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: ما يبكيك؟ قال: ضغائن في صدور رجال عليك لم يبدوها لك، وسوف يبدوها من بعدي.

تذكرة الخواص، ص ٥١، ط /الغري.

ب- العلامة الكنجي الشافعي(ت/٦٥٨هـ):

روى الحديث عن أبي عثمان النهدي بعين ما تقدم عن (مناقب الخوارزمي). كفاية الطالب ص ٧٢.

ج- المحب الطبري(ت/٦٩٤هـ):

روى الحديث عن علي بعين ما تقدم عن (المناقب) إلى قوله: فلما خلا له الطريق. ثم قال: أخرجه أحمد في المناقب.

الرياض النضرة، ص ٢١٠ ط مصر. وكذلك ذكره في ذخائر العقبى،ص٩٠،ط/ مكتبة القدسي، مصر.

د- الذهبي(ت/٧٤٨هـ):

روى بواسطة الشيباني في مسند علي، من طريق الحرمي وغيره عن أسعد الثقفي، قال: حدثنا جعفر بن عبد الواحد، أنا القاسم بن أحمد، أنا أبو علي حمد بن محمد بالري، أنا ابن أبي حاتم، حدثنا عمر بن شيبة، أنبأنا حرمي بن عمارة فذكر الحديث بعين ما تقدم عن (مناقب الخوارزمي) سنداً ومتناً إلا أنه ذكر بدل قوله: كنت أمشي مع النبي في بعض طرق المدينة: بينا النبي آخذ بيدي.

ميزان الاعتدال ج ٢ ص ٣٣١ ط القاهرة)

وكذلك ذكره في تلخيص المستدرك المطبوع بذيل المستدرك ج ٣ ص ١٣٩ ط حيدر آباد الدكن.

هـ- الهيثمي(ت/٨٠٧هـ):

روى من طريق أبي يعلى والبزار عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم آخذ بيدي ونحن نمشي في بعض سكك المدينة إذ أتينا على حديقة فذكر الحديث بعين ما تقدم عن (مناقب الخوارزمي).

مجمع الزوائد، ج ٩ ص ١١٨ ط مكتبة القدسي، القاهرة.

و- الشبلنجي(توفي بعد ١٣٠٨هـ):

نقـول: توثيـق ابـن حبـان، وتـصحيح الحـاكم لـه، تعطـي مـضداقية لهـذا الحديث. لاسيما وأن ابن عميرة (الطفاوي) هو من كبار أتبـاع التـابعين ومـن الذين روى لهم النسائي.

إذن فعلي عليه السلام لابد أن يصبر، ولابد أن يلاقي الجهد والتعب، مـن غصب حقوقه وضـرب زوجتـه وإحـراق دارهـا؛ ولكنـه كمـا تقـول الروايـة لأجل سلامة الدين، وعلي عليه السلام لا يبالي إذا كان الإسلام هـو المحـور وهو القطب وهو الأصل الذي يبـذل فـي سـبيله الغـالي والنفـيس؛ وإن كـان أغلى ما عنده وهو الزهراء عليها السلام.

هذا هو علي، وهذه هي مبادئه. فسلام عليه يوم ولد، ويوم استـشهد، ويـوم يبعث حياً.

روى الحديث عن أبي عثمان النهدي عن علي عليه السلام بعين ما تقدم عن (مجمع الزوائد عـن المناقب) وذكر بدل قوله من بعدي: من بعد موتي. نور الأبصار،ص٧٢، ط/ العامرة، مصر.

الفصل الثالث

فدك حقيقة فاطمية علوية

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: فدك نحلة وهبة لفاطمة عليها السلام

المبحث الثاني: احتجاجات الزهراء عليها السلام

المبحث الثالث: شبهات حول مسألة فدك

فدك حقيقة فاطمية علوية

مدخل

كان للزهراء عليها السلام الدور الكبير والمهم في الأحداث والوقائع التي أعقبت وفاة أبيها رسول الله صلى الله عليه وآله؛ لاسيما في مسألة فدك هذه المفردة وهذا الحق الذي كانت فيه هي القطب والمحور.

فماذا أرادت الزهراء عليها السلام من مطالبتها بفدك؟ فهل كانت تطالب بنحلة وهبها لها رسول الله صلى الله عليه وآله أم أن الأمر أبعد وأوسع وأشمل من ذلك، والصحيح هو الأمر الثاني، فلو استنطقنا الأحداث نجد أن الزهراء عليها السلام أرادت أن تغيّر واقعاً كاد أن يعصف بالرسالة الوليدة التي أفنى رسول الله صلى الله عليه وآله من أجلها كل غالٍ ونفيس، فكانت مسألة فدك بالحقيقة هي للحيلولة دون وقوع تلك النتائج الخطيرة والمتوقعة من عمر الرسالة المحمدية على صاحبها آلاف التحية والسلام، ولتكون صرخة مدوية لإعلان الحق وإرجاع الأمور إلى نصابها الصحيح وهكذا كان.

ولأجل بيان هذا الأمر جاء هذا البحث ليسلط الضوء على هذه المسألة المهمة والحساسة في تاريخ الإسلام.

لذا ستتركز هذه الدراسة على ثلاثة مباحث:

الأول: فدك نحلة وهبة لفاطمة الزهراء عليها السلام.

الثاني: احتجاجات الزهراء عليها السلام.

الثالث: شبهات حول مسألة فدك.

المبحث الأول

فدك نحلة وهبة لفاطمة عليها السلام

فدك قرية بالحجاز بينها وبين المدينة يومان، وقيل ثلاثة، أفاءها الله على رسوله صلى الله عليه [وآله] وسلم، في سنة سبع ـ للهجرة ـ صلحاً، وذلك أنّ النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، لما نزل خيبر وفتح حصونها ولم يبق إلا ثلث [من تلك الحصون] واشتد بهم الحصار راسلوا رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، يسألونه أن ينزلهم على الجلاء وفعل، وبلغ ذلك أهل فدك فأرسلوا إلى رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، أن يصالحهم على النصف من ثمارهم وأموالهم فأجابهم إلى ذلك، فهي مما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب [أي لم يقاتلوا الأعداء فيها بالمبارزة بل نزل أولئك من الرعب الذي ألقى الله في قلوبهم من هيبة رسول الله صلى الله عليه وآله] فكانت خالصة لرسول الله صلى الله عليه وآله، وفيها عين فوارة ونخيل كثيرة، وهي التي قالت فاطمة، رضي الله عنها: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله، نحلنيها، فقال أبو بكر: أريد لذلك شهوداً، ولها قصة[1].

وهذا المقطع صرّح به ياقوت الرومي الحموي في معجم البلدان[2].

ومن خلال هذه المفردات نفهم التالي:

١ـ إن فدكاً كانت خالصةً لرسول الله صلى الله عليه وآله وهي مما لم يوجف عليه

---

(١) الحموي: معجم البلدان، ج٤ص٢٣٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٢) وثقه ابن حجر العسقلاني: انظر لسان الميزان، ج٦ص٢٣٩. الترجمة رقم/٨٤٣ الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت.

بخيل ولا ركاب، فلم يتعلق بها حق للمقاتلين؛ بل كانت بأجمعها تحت اختيار الرسول ﷺ وكان له أن يضعها حيث يرى من المصلحة.

٢ـ إن فدك تعتبر ثروة مالية كبيرة، ففيها العيون الفوارة والنخل الكثير.

٣ـ إن فدك نحلة من رسول الله ﷺ لفاطمة عليها السلام.

الروايات الدالة على كونها نحلة من رسول الله ﷺ

وكونها نحلة من رسول الله ﷺ لفاطمة عليها السلام، أشارت النصوص الصريحة إلى ذلك وهي كالتالي:

١ـ أخرج البزار وأبو يعلى وابن أبي حاتم وابن مردويه عن أبي سعيد الخدري، قال: »لما نزلت هذه الآية ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾[(١)] دعا رسول الله ﷺ فاطمة فأعطاها فدك«[(٢)].

٢ـ وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس قال: »لما نزلت ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾ أقطع رسول الله ﷺ فاطمة فدك«[(٣)].

٣ـ وأخرجها الطبراني، كما نقل ذلك عنه الهيثمي، قال: «قوله تعالى ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾ عن أبي سعيد قال لما نزلت ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّه﴾ دعا رسول الله ﷺ فاطمة فأعطاها فدك. رواه الطبراني وفيه عطية العوفي وهو ضعيف متروك»[(٤)].

نقول للهيثمي: قد تقدم في أكثر من باب وفي روايات أخرى أنك توثق

---

(١) الإسراء/٢٦.

(٢) الشوكاني: فتح القدير، ج٣ ص٢٢٤، الناشر: عالم الكتب ـ بيروت.

(٣) المصدر نفسه، ج٣ ص٢٢٤.

(٤) الهيثمي: مجمع الزوائد، ج ٧ ص٤٩. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

العوفي، فما هو المبرر لقولك بضعفه، ألم تقل في باب (كتاب صفة النار): «رواه البزار وفيه عطية وقد وثق على ضعفه»[(١)].

فقولك وثق على ضعفه، فيه إشعار أنك توثقه وتقبل رواياته، بضميمة أنك تردد في أكثر من مورد أنه «وثقه ابن معين»[(٢)].

وثاقة عطية العوفي

عطية بن سعد بن جنادة العوفي الجدلي القيسي الكوفي أبو الحسن، من الطبقة الثالثة، من الوسطى من التابعين، روى له البخاري في الأدب المفرد وأبو داود والترمذي وابن ماجه[(٣)].

قال ابن سعد: «كان ثقة إن شاء الله وله أحاديث صالحة»[(٤)].

وقال ابن معين: «صالح»[(٥)].

وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ»[(٦)].

وقال الهيثمي: «وثق»[(٧)].

وقال ابن عدي: «روى عنه جماعة من الثقات»[(٨)].

---

(١) الهيثمي: مجمع الزوائد، ج١٠ ص٣٨٨، كتاب صفة النار.
(٢) المصدر نفسه، ج٩ ص١٠٩. وفي ج٨ ص١٠٦ وفي ج٨ ص ١٨٦.
(٣) ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، ج٧ ص ٢٠٠، الناشر: دار الفكر- بيروت.
(٤) ابن سعد: الطبقات الكبرى، ج ٦ ص ٣٠٤. الناشر: دار صادر ـ بيروت.
(٥) المزي: تهذيب الكمال، ج٢٠ ص ١٤٧؛ الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
(٦) ابن حجر العسقلاني: تقريب التهذيب، ج١ ص ٣٩٣؛ الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.
(٧) مجمع الزوائد، ج ٣ ص ١٨٠ و ج٥ ص ٧٤.
(٨) المزي: تهذيب الكمال، ج٢٠ ص ١٤٨.

وقال أبو بكر البزار: «روى عنه جلة الناس»[١].

إذن هذه شهادات كافية على اعتبار رواياته ووثاقته؛ ولكن هناك من ضعّفه، كما ورد عن ابن أبي حاتم[٢]، وهناك من وصفه أنه مائل، كما ورد ذلك عن الجوزجاني[٣]؛ ولعل الميل هو إشارة إلى حبه لعلي بن أبي طالب عليه السلام، أو لتشيعه.

منشأ تضعيف عطية العوفي

يعود السؤال مرةً أخرى وبإلحاح عن العلة والمنشأ والسبب لتضعيف عطية العوفي، واعتقد جازماً أن الجواب هو حبه وولاؤه لعلي بن أبي طالب عليه السلام.

ودليلنا على ذلك: هو ما نجده في قول الساجي «ليس بحجة كان يقدم علياً على الكل»[٤].

ولعل قول ابن سعد الذي يذكره ابن حجر شاهد آخر لما ندعيه.

قال ابن حجر العسقلاني: «وقال ابن سعد: خرج عطية مع ابن الأشعث فكتب الحجاج إلى محمد بن القاسم أن يعرضه على سبِّ علي، فإن لم يفعل فاضربه أربعمائة سوط، واحلق لحيته فاستدعاه فأبى أن يسب، فأمضى حكم الحجاج فيه»[٥].

---

(١) ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، ج٧ ص ٢٠٢.
(٢) تهذيب الكمال، ج٢٠ ص ١٤٨. ترجمة عطية العوفي.
(٣) المصدر نفسه، ج٢٠ ص ١٤٨.
(٤) تهذيب التهذيب، ج٧ ص٢٠٢.
(٥) المصدر نفسه، ج٧ ص٢٠٢

ذكر فضائل علي عليه السلام سبب لضعف الرواة

وهذا ليس غريباً فالذي يذكر فضائل علي عليه السلام كان يُعد متجاسراً وقد وقع هذا لابن الأزهر النيسابوري[١].

روى الخطيب البغدادي في تأريخ بغداد:

«لما حدث أبو الأزهر النيسابوري بحديثه عن عبد الرزاق في الفضائل[يعني عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عباس قال: نظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى علي فقال: أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرة]، أخبر يحيى بن معين بذلك، فبينا هو عنده في جماعة أهل الحديث، إذ قال يحيى بن معين من هذا الكذاب النيسابوري الذي حدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث؟ فقام أبو الأزهر فقال: هو ذا أنا. فتبسم يحيى بن معين وقال: أما إنك لست بكذاب، وتعجب من سلامته! وقال: الذنب لغيرك في هذا الحديث»[٢] أي (لعبد الرزاق الصنعاني صاحب كتاب المصنف).

وقد علّق السيد محمد بن عقيل في العتب الجميل قائلاً:

«أقول سبحان الله إني لأعجب مما صنعه يحيى وأمثاله ممن يقيمون الحواجز دون رواية فضائل أخي النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وأهل البيت، ويبهتون رواتها بالكذب ويشنعون عليهم ظلماً وعدواناً حسداً من عند أنفسهم من بعد ما تبين لهم الحق. وأبو الأزهر ثقة وعبد الرزاق من كبار الحفاظ ثقة ثبت والتهمة منتفية، والحديث في سيادة علي مشهور جداً

(١) الذهبي: ميزان الاعتدال، ج٢ ص ٣٧٧؛ الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت.

(٢) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج٤ص٢٦١. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

وطرقه كثيرة»[(١)]

وكذلك نجد ابن عدي يضعف ابن الجارود؛ لأنه يروي فضائل أهل البيت عليهم السلام قال: «يحيى بن معين إنما تكلم فيه وضعّفه لأنه يروي أحاديث في فضائل أهل البيت»[(٢)].

وكذلك ضعّفوا عباد بن يعقوب أبا سعيد الكوفي، وهو ممن روى عنه البخاري، وتعّرض للنقد والطعن عليه بحجة أنه كان داعية إلى الرفض مع اعترافهم بأنه كان صدوقا في حديثه.

قال الذهبي في تأريخه نقلاً عن الحاكم النيسابوري: «كان ابن خزيمة يقول: حدثنا الثقة في روايته المهم في دينه عباد بن يعقوب»[(٣)].

وأيضاً نقل عن أبن عدي، قال: «وقد روى أحاديث أنكرت عليه في فضائل أهل البيت، ومثالب غيرهم»[(٤)].

والظاهر أن حجتهم في تضعيفه هو تشيعه وغلوه في الرفض؛ لأنه كان يقول كما ينقل الذهبي عن علي بن محمد عن صالح جزرة، سمعته يقول:

«إن الله أعدل من أن يدخل الجنة طلحة والزبير، لأنهما بايعا عليا ثم نكثا بيعته وقاتلاه»[(٥)].

وكذلك ضعّفوا أبا الصلت الهروي والأصبغ بن نباتة وغيره، لا لشيء إلا

---

(١) محمد بن عقيل: العتب الجميل، ص٥٥، الناشر: الهدف للأعلام والنشر.

(٢) عبد الله بن عدي: الكامل في الضعفاء، ج٣ ص ١٩١. الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج١٨ ص٣٠٢، دار الكتاب العربي - بيروت.

(٤) المصدر نفسه، ج٨ ص٣٠٣.

(٥) المصدر نفسه، ج٨ ص٣٠٣.

لأنهم أحبوا علياًعليه السلام ورووا فضائله[١].

ولم يسلم منهم الحافظ ابن السقا الذي يعد من أئمة الواسطيين والحفّاظ المتقنين، اتفق أنه أملى حديث الطير فلم تحتمله نفوسهم، فوثبوا به وأقاموه وغسلوا موضعه، فمضى ولزم بيته، فكان لا يحدث أحداً من الواسطيين، فلهذا قل حديثه عندهم[٢].

قال العلامة أبو الفيض الغماري يصف الذهبي: «أنه إذا رأى حديثاً في فضل عليعليه السلام بادر إلى إنكاره بحق أو باطل، حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه سامحه الله»[٣].

ولكن الصحيح والحق هو ما قاله السيد محمد بن عقيل في عتبه الجميل: «إن رواية الراوي لمناقب الآل ومثالب أعدائهم إمارة قوية دالة على متانة دينه وشده يقينه ورغبته عند الله تعالى؛ ولذلك عرّض نفسه وعرضه بما رواه للبلاء، فصنيعه هذا يحمل المنصف على ان يغلب على ظنه صدقه»[٤].

إذن مما تقدم اتضح وهن من يقول بضعف عطية العوفي فالرجل موثق ورواياته معتبرة.

خطابات الزهراء وأمير المؤمنينعليهما السلام:

إنّ كلمات الزهراءعليها السلام وأمير المؤمنين تكشف أنّ فدك كانت نحلة وهبة

---

(١) انظر الملك العلي: أبو الفيض الغماري، ص٢٥ فقد وثق أبا الصلت بدراسة وافية تستحق المراجعة.

(٢) الذهبي: تذكرة الحفاظ الذهبي، ج٣ ص ٩٦٦. الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٣) أبو الفيض الغماري: فتح الملك العلي، ص٥٠؛ الناشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليعليه السلام العامة ـ اصفهان.

(٤) السيد محمد بن عقيل: العتب الجميل، ص٢٢، الناشر: الهدف للأعلام والنشر.

من رسول الله لفاطمة عليها السلام ومن هذه الكلمات هي:

١ـ رسالة أمير المؤمنين علي عليه السلام إلى عثمان بن حنيف التي يقول فيها: «بلى كانت في أيدينا فدك من كل ما أظلته السماء فشحت عليها نفوس قوم و سخت عنها نفوس آخرين»(١).

ففي هذا الكلام تصريح من أمير المؤمنين عليه السلام أن فدك كانت في أيديهم.

٢ـ كلام الزهراء عليها السلام لعائشة بنت طلحة: حيث دخلت عليها عائشة يوماً فرأتها باكية فسألتها عن سبب بكائها، فأجابت الزهراء عليها السلام: «أسائلتي عن هنة حلّق بها الطائر، وحفي بها السائر و رفع إلى السماء أثراً، ورزئت في الأرض خبراً... تلك أنها عطية الرب الأعلى للنجي الأوفى. ولقد نحَلنيها للصبية السواغب من نجله ونسلي، وأنها ليعلم الله وشهادة أمينه، فإن انتزعا مني البلغة، و منعاني اللمظة...الخ»(٢).

وهنا كما هو واضح تبين الزهراء عليها السلام أن القوم انتزعا منها فدك مع كونها عطية ونحلة من الله تعالى لرسوله الكريم صلى الله عليه وآله الذي وهبها لابنته الزهراء عليها السلام.

٣ـ وكذلك خطاب الزهراء مع زوجها أمير المؤمنين عليه السلام والذي تقول فيه: «يا بن أبي طالب... هذا ابن أبي قحافة يبتزني نحيلة أبي و بلغة ابنيّ» (٣).

فهنا نجد تصريحاً واضحاً من الزهراء عليها السلام بأن فدك كانت هبة و نحلة من رسول الله صلى الله عليه وآله.

---

(١) نهج البلاغة: تحقيق محمد عبدة، ج٣ص ٧١، الناشر: دار الذخائر، قم ـ إيران.

(٢) الطوسي، الأمالي، ص٢٠٤، الناشر: دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع ـ قم.

(٣) الطبرسي: الاحتجاج، ج١ ص١٤٥، الناشر: دار النعمان للطباعة والنشر ـ النجف الأشرف.

تعارض النحلة مع الإرث

قد يرد تساؤل مفاده: أنكم تقولون أن فدكاً كانت نحلة للزهراء وفي نفس الوقت هناك نصوص تؤكد أنها إرثاً لها، فكيف الجمع بينهما؟

نقول: تقدمت النصوص الصريحة التي تؤكد أن فدك كانت نحلة للزهراء عليها السلام، وهذا بطبيعة الحال لا يتعارض أو يتقاطع مع كونها إرثاً لها، فكلا الأمرين ـ النحلة والإرث ـ هما حقها الشرعي والعقلي ولا مناص عنه، وذلك بالبيان التالي:

إنّ فدك كانت بيد الزهراء نحلة من أبيها صلى الله عليه وآله، وبعد وفاته أخذت منها، وهذا واضح، فاحتجت الزهراء عليهم وجاءت بعلي عليه السلام وأم أيمن كشاهدين لإرجاع الحق إلى أصحابه، ولكن رُفضت هذه الدعوة، كما هو معلوم؛ لذا جاء احتجاجها بالإرث لهذا الغرض، وهذه المطالبة مقبولة عقلاً وشرعاً، ولا مانع منه، ونقرّب ذلك بالمثال الافتراضي:

وهو أنك لو وهبت لولدك في حياتك، شيئاً ما، وأنت تعلم أنه سوف يقع نزاع في هذا الشيء الموهوب، فتقول له: خذه من الآن لتكون صاحب يد، وإن رفض القاضي تصديقك فخاصمه بالشهود، فإن مُنِع الشهود، من قبول هذه الدعوة، فخاصمه بالإرث من أبيك. وهذه القضية عقلائية ولا مانع منها.

روى القمي في تفسيره بسند صحيح، قال حدثني أبي عن ابن أبي عمير عن عثمان بن عيسى وحماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لما بويع لأبي بكر واستقام له الأمر على جميع المهاجرين والأنصار بعث إلى فدك، فأخرج وكيل فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله فجاءت فاطمة عليها السلام إلى أبي بكر، فقالت: يا أبا بكر منعتني عن ميراثي من رسول الله صلى الله عليه وآله وأخرجت وكيلي

من فدك..»(١).

وعثمان بن عيسى وإن كان فيه مقال، ولكن الخبر صحيح لنقله عن حماد أيضاً فيغني في الحكم بصحته، وهذا واضح.

وروى البخاري ومسلم في صحيحيهما عن عائشة:

«إن فاطمة عليها السلام بنت النبي صلى الله عليه وآله أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وآله مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر فقال أبو بكر إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لا نورث ما تركنا صدقة»(٢).

إذن الزهراء سلام الله عليها طالبت بفدك كنحلة؛ ولكن في نفس الوقت طالبت بها كميراث بعد رفضهم لمطالبتها بعنوان النحلة.

فمما تقدم اتضح أن فدك كانت نحلة للزهراء وهبها لها رسول صلى الله عليه وآله وهذا ما دلت النصوص الصحيحة عليه، وكذلك خطاباتها وكلمات أمير المؤمنين عليهم أفضل الصلاة والسلام.

المبحث الثاني: احتجاج الزهراء عليها السلام

إنّ احتجاج الزهراء عليها السلام على القوم يعد شهادة مهمة لحقها في مسألة فدك، ولأجل إثبات هذا الحق الذي لا مرية ولا شك فيه نجد أن الزهراء عليها السلام تبرز هذه الظلامة من خلال أمرين.

الأول: من خلال غضبها وهجرها الخليفة بعد أن رفض رد الحق الشرعي

---

(١) علي بن إبراهيم القمي: تفسير القمي، ج٢ ص١٥٥، الناشر: مكتبة الهدى.

(٢) صحيح البخاري، ج٤ ص٢٠٩، الناشر: دار الفكر - بيروت. وصحيح مسلم:ج٥ ص١٥٣. الناشر: دار الفكر- بيروت.

لها، وبهذا قد سجلتﻋﻠﻴﻬﺎ السلام موقفاً أحرج القوم وسلب الشرعية منهم.

الثاني: خطبتهاﻋﻠﻴﻬﺎ السلام التي ثبّتت فيه الحق المغيّب وهو أمر الإمامة وكذلك أفحمت خصومها بلغة قلّ نظيرها، فألقت الحجة عليهم كما سيتضح من خلال البحث.

أما الأمر الأول:

غضبها وهجرانها أبا بكر إلى حين وفاتهاﻋﻠﻴﻬﺎ السلام.

فقد نقل البخاري في صحيحه، قال: «حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب، قال: أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أخبرته أن فاطمةﻋﻠﻴﻬﺎ السلام ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله سألت أبا بكر الصديق بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله أن يقسم لها ميراثها ما ترك رسول الله صلى الله عليه وآله مما أفاء الله عليه فقال لها أبو بكر: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: لا نورث ما تركنا صدقة، فغضبت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله، فهجرت أبا بكر، فلم تزل مهاجرته حتى توفيت»[1].

وقال أيضاً: «حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنّ فاطمةﻋﻠﻴﻬﺎ السلام بنت النبي صلى الله عليه وآله أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وآله مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر، فقال أبو بكر: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: لا نورث ما تركنا فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً فوجدت فاطمة على أبي بكر في

(١) صحيح البخاري، ج٤ ص٤٢، باب دعاء النبي. ومسند أحمد: ج١ ص٦. ومسند أبي بكر. والسنن الكبرى، ج٦ ص٣٠٠، باب بيان مصرف أربعة أصناف الفيء.

ذلك، فهجرته، فلم تكلمه حتى توفيت»[١].

أما سند هذه الروايات فصحيح ولا نحتاج إلى ترجمته وهذا واضح.

وأما دلالتها فهي واضحة على غضبهاعليها السلام، وعدم رضاها عن أبي بكر.

قال النووي في شرح صحيح مسلم، عند تعليقه لحديث **(فإنما ابنتي بضعة مني يريبني ما رابها ويؤذيني ما آذاها)**

«... إن ذلك يؤدي إلى أذى فاطمة فيتأذى حينئذ النبي صلى الله عليه وسلم فيهلك من آذاه، فنهي عن ذلك؛ لكمال شفقته على علي وعلى فاطمة»[٢].

حديث (لا نورث ما تركنا صدقة) وتأويل ابن حجر له

قال ابن حجر في فتح الباري:

«وأما سبب غضبها مع احتجاج أبي بكر بالحديث المذكور [لا نورث ما تركنا صدقة] فلاعتقادها[سلام الله عليها] تأويل الحديث على خلاف ما تمسك به أبو بكر، وكأنها اعتقدت تخصيص العموم في قوله لا نورث، ورأت أن منافع ما خلّفه من أرض وعقار، لا يمتنع أن تورث عنه، وتمسك أبو بكر بالعموم، واختلفا في أمر محتمل للتأويل»[٣].

---

(١) صحيح البخاري، ج٥ ص٨٢ باب غزوة خيبر.

(٢) النووي: شرح صحيح مسلم، ج ١٣ ص ٣، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت، ١٤٠٧ هـ ادعى النووي وقبله ابن تيمية: إن سبب هذا الحديث هو خطبة علي لبنت أبي جهل ، وهذا الإدعاء باطل؛ لأن أصل هذا الحديث موضوع وراوية الزهري عن المسور، والأول كان أميراً في بلاط بني امية والثاني كان من جنود عبد الله بن الزبير وكان الخوارج ينتهلون منه. كما ورد ذلك عن الذهبي في سير أعلام النبلاء: ج٥ ص ٣٣٧- ٣٣٩. الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٣) ابن حجر العسقلاني: فتح الباري، ج٦ ص ١٤٠. الناشر: دار المعرفة، بيروت.

الجواب: قوله: إنّ الزهراء اعتقدت تخصيص العموم، والاختلاف بينهما هو في أمر محتمل. باطل من وجهين:

الأول: إن هذا الكلام هو من مختلقات ذهن ابن حجر وهو أول الكلام. فالزهراء عليها السلام لم تقبل أصل هذا الحديث من أول الأمر، فلا تأويل ولا احتمال في البين، ولا نعرف من أين فهم ابن حجر هذا التخصيص؛ لذا عارضته عليها السلام بالآيات القرآنية مما يدل على رفضها له، ومن الآيات التي استشهدت بها:

١ـ قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾[١].

٢ـ قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾[٢]

٣ـ قوله تعالى: ﴿وَزَكَرِيَّا إِذْ نَادَى رَبَّهُ رَبِّ لا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ * فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى﴾[٣].

٤ـ قوله تعالى: ﴿وَأُوْلُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾[٤].

٥ـ قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ﴾[٥].

٦ـ قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾[٦].

---

(١) النمل/١٦.

(٢) مريم/٥-٦.

(٣) الأنبياء/٨٩-٩٠.

(٤) الأحزاب/٦.

(٥) النساء/١١.

(٦) البقرة/١٨٠.

إذن هذه الآيات دليل رادع وواضح على أن الأنبياء يرثون، ويورّثون لا كما يُدعى من رواية أبي بكر المتقدمة.

الثاني: خطبتهاعليها السلام تفنّد هذه الدعوة حيث قالت:

«ثم أنتم الآن تزعمون أن لا إرث لنا، أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون، يا ابن أبي قحافة أترث أباك ولا أرث أبي، لقد جئت شيئا فرياً...أفخصكم بآية أخرج أبي منها؟ أم أنتم أعلم بخصوص القرآن وعمومه من أبي وابن عمي»[(١)].

فلو تأملنا واستنطقنا هذه الكلمات الشريفة، لاندفع هذا الإشكال من أساسه، ولا يبقى لتأويل ابن حجر موضوع؛ بل يمكن القول: إنّ هذا الحديث برمته الذي تحدث به أبو بكر نفسه لا مصداقية له.

وتحليل كلامهاعليها السلام هو كالتالي:

أـ إنّ كلام أبي بكر (زعم) ليس إلا، أي ينقصه الدليل.

ب ـ وهذا الزعم لا ينطلق من علم، ولا ينطبق مع أحكام الله تعالى؛ بدليل أنّك ترث من أبيك، فلماذا لا تكون الوراثة من رسول الله صلى الله عليه وآله لابنته، وهو أمر وارد ولا محذور فيه، وقد أشارت الزهراءعليها السلام إلى تلك الأدلة كما أثبتناه في استدلالها بالقرآن الكريم.

ج ـ عدم علمكم وجهلكم بعموم القران وخصوصه.وهذا هو منشأ ما ارتكبتموه بحقنا، فأبي وزوجي هم أهل القرآن، وهم أدرى بما فيه.

ومعلوم بالبداهة أن الزهراء هي المعصومة ولا تنطق عن جهل وحاشاها

---

(١) شرح نهج البلاغة، ج١٦ ص٢١٢.

من ذلك. إذن كلامهاعليها السلام واضح في إنكار أصل هـذا الحـديث، فهـو سـاقط ولا يمكن الاحتجاج به.

الأدلة على سقوط حديث أبي بكر

ومن الأدلة على سقوط هذا الحديث (لا نورث ما تركنا صدقة):

١ـ معارضته لصريح القرآن الكريم، التي دلّت آياته بوضوح على الإرث، وأن الأنبياء يرثون ويورّثون، كما تقدم في احتجاج الزهراءعليها السلام بالآيات الآنفة الذكر.

٢ـ الإرث من المسائل المهمة في الفقه الإسلامي، ورسول الله صلى الله عليه وآله هـو المشرع والمقنن لهذه الأحكام، وعدم الوراثة له، لابد أن يوليها الرسول اهتماما كبيراً؛ لأنه يعلم أن هناك من يطالب بالإرث بعد وفاته صلى الله عليه وآله، فلابد من إشاعة هذا الحكم بين أهل بيته وزوجاته وأصحابه، في حين إننا لم نجد شيوع هذا الخبر بينهم سوى أبي بكر فقط. فهو الناقل الوحيد لهذا الحديث.

٣ـ تواتر الأحاديث بحب الرسول صلى الله عليه وآله لبضعته الطاهرة، وقد أفرد ابن حبان وأحمد بن حنبل والنسائي فصولاً في هذه المسألة، حينئذ نسأل: هل يعقل أن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يخبر بضعته بهذا الحكم الشرعي، مع أن هـذا الحديث مرتبط بها بشكل مباشر، بل هي المصداق الأبرز له، فكيف لا يخبرها ويجنبها المتاعب.

٤ـ لو فتشنا في تأريخ الأنبياءعليهم السلام، لم نجده يحدثنا عن أنهم لم يرثوا شيئاً وأن ما تركوه فهو صدقة، فلو كان الأمر كذلك لوصل شيء من ذلك ولعرفه أهل الأديان الأخرى، وذُكر في كتبهم؛ مع أننا لم نجد شيئاً من ذلك.

٥ـ لو كان ما نسبه أبو بكر إلى الرسول صلى الله عليه وآله صحيحاً، فلماذا غضبت عليه الزهراء عليها السلام، والتي قال عنها الرسول صلى الله عليه وآله: من أغضبها فقد أغضبني، ولم تكلم أبا بكر حتى توفيت. كما روى ذلك البخاري في صحيحه.

٦- شهادة أمير المؤمنين والحسن والحسين عليهم السلام إلى جانب الزهراء عليها السلام في احتجاجها مع أبي بكر.

فنسأل حينئذ إذا كانت الصدقات محرّمة عليهم، فهل أن الإمام وزوجته وولديه يأكلون الحرام الذي هو ملك للفقراء؟

أليس هم أهل بيت طهرهم الله من الذنوب بحكم آية التطهير، أليس هم ثقل القرآن، بحكم حديث الثقلين المتواتر بين الفريقين؟أليس هم المخصوصين بآية المباهلة، وغيرها من الآيات والأحاديث الشريفة.

إذن وقوف علي وولديه عليهم السلام وشهادتهم لها عليها السلام دليل على كذب هذا الحديث ووضعه.

٧ـ ينقل لنا ابن أبي الحديد في شرح النهج، قوله:

«وسألت علي بن الفارقي مدرس المدرسة الغربية ببغداد، فقلت له: أكانت فاطمة صادقة؟ قال: نعم قلت: فلم لم يدفع إليها أبو بكر فدك وهي عنده صادقة؟ فتبسم، ثم قال كلاماً لطيفاً مستحسناً مع ناموسه وحرمته وقلة دعابته.

قال: لو أعطاها اليوم فدك بمجرد دعواها، لجاءت إليه غداً وادعت لزوجها الخلافة وزحزحته عن مقامه، ولم يكن يمكنه الاعتذار والموافقة بشيء؛ لأنه يكون قد سجل على نفسه أنها صادقة فيها تدّعي كائناً ما كان

من غير حاجة إلى بيّنة ولا شهود.

ثم يقول ابن أبي الحديد: وهذا كلام صحيح. وإن كان أخرجه مخرج الدعابة والهزل»[(١)].

إذن كلام ابن حجر ودفاعه يخلو من الموضوعية، ولعل من تجرد عن العصبية لوجد الحق واضحاً لا مرية ولا شك فيه.

وأما الأمر الثاني: خطبتها عليها السلام

من أوضح احتجاجاتهاعليها السلام هي الخطبة المشهورة التي تجلت فيها البلاغة والفصاحة ونور النبوة، وقوة الحجة بمحضر من المهاجرين والأنصار، فهي وثيقة تسجل فيها احتجاجها على عدم مشروعية عمل القوم، المتمثل بظلامتها وغصب حقها، وما جرى عليها من أحداث، وعلى زوجها، ولاسيما عند مطالبتها بفدك هذه النحلة التي وهبها لها أبوها صلى الله عليه وآله.

وجاءت هذه الخطبة بعدما أدلتعليها السلام بكل ما لديها من أدلة وشهود، أبى أبو بكر أن يقبل منها، ويعطيها شيئاً من تركة الرسول صلى الله عليه وآله ومنحته، فرأت أن تبسط الخصومة على ملأ من المسلمين، وتستنصر أصحاب أبيها، فذهبت إلى مسجده، كما رواه المحدثون والمؤرخون.

الطرق التي روت خطبة الزهراء عليها السلام

لذا سأنقل المصادر والروايات والطرق لهذه الخطبة الشريفة، وكذلك وثاقة ناقلها، وهي كالتالي:

---

(١) شرح نهج البلاغة، ج١٦ ص٢٨٤. الفصل الثالث: في أن فدك هل صح كونها نحلة رسول الله لفاطمة.

١ـ عمر بن شبّة (ت/٢٦٢ هـ)، كما قال الجوهري في كتاب السقيفة[1].

فيعدّ هو أول من وصلت إلينا الخطبة من طريقه في التراث السني.

ورواها عنه ابن أبي الحديد (ت ٦٥٦ هـ) في شرح النهج: وقد ذكر قسماً منها، ورواها عنه أيضاً أبو الحسن الأربلي (ت ٦٩٣ هـ) في كشف الغمة: وقال: نقلها من نسخة قديمة مقروءةً على مؤلفها المذكور. ونقلتها من كتاب السقيفة عن عمر بن شبة، تأليف أبي بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري من نسخة قديمة مقروءة على مؤلفها المذكور، قرئت عليه في ربيع الآخر سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة، روى عن رجاله من عدة طرق[2].

وثاقة عمر بن شبة

قال الخطيب البغدادي: «وكان ثقةً عالماً بالسير وأيام الناس وله تصانيف كثيرة»[3].

قال الذهبي: «عمر بن شبة بن عبيدة الحافظ العلامة الأخبارى الثقة أبو زيد النميري البصري»[4].

وقال ابن حجر: «قال ابن أبي حاتم كتبت عنه مع أبي وهو صدوق صاحب عربية وأدب، قال الدار قطني: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال مستقيم الحديث، وكان صاحب أدب وشعر وأخبار ومعرفة بأيام الناس وقال الخطيب

---

(١) ابن أبي الفتح الأربلي: كشف الغمة، ج٢ص١٠٨ـ١١٤. الناشر: دار الأضواء ـ بيروت.

(٢) كشف الغمة، ج٢ص١٠٨-١١٤.

(٣) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج١١ ص٢٠٨ رقم الترجمة/٥٩١٤. الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٤) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ٢ج ص٥١٦ رقم الترجمة/٥٣٣.

كان ثقة عالماً بالسيّر، وأيام الناس وله تصانيف كثيرة»[(١)].

٢ـ أحمد بن أبي طاهر (طيفور): (ت/٢٨٠هـ). رواها في بلاغات النساء، نقلها بثلاث روايات.

الرواية الأولى: «رواها عن جعفر بن محمد رجل من أهل ديار مصر لقيته بالرافقة، قال: حدّثني أبي، قال: أخبرنا موسى بن عيسى، قال: أخبرنا عبد الله بن يونس، قال: أخبرنا جعفر الأحمر، عن زيد بن علي رحمة الله عليه، عن عمّته زينب بنت الحسين عليهما السلام»[(٢)].

الرواية الثانية: قال ابن طيفور «ما وجدت هذا الحديث على التمام إلا عند أبي حفان، وحدثني هارون بن مسلم بن سعدان عن الحسن بن علوان عن عطية العوفي»[(٣)].

الرواية الثالثة: «قال أبو الفضل: ذكرت لأبي الحسين زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب صلوات الله عليهم كلام فاطمة عليها السلام عند منع أبي بكر إياها فدك، وقلت له: إنّ هؤلاء يزعمون أنّه مصنوع، وأنه من كلام أبي العيناء الخبر منسوق البلاغة على الكلام.

فقال لي: رأيت مشايخ آل أبي طالب يروونه عن آبائهم، ويعلمونه أبناءهم، وقد حدثنيه أبي عن جدي يبلغ به فاطمة عليها السلام. على هذه الحكاية ورواه مشايخ الشيعة وتدارسوه بينهم قبل أن يولد جد أبي العيناء، وقد حدّث به الحسن بن علوان عن عطية العوفي.

---

(١) ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، ج٧ ص٤٠٥.
(٢) بلاغات النساء، ص١٤ـ١٩. الناشر: مكتبة بصيرتي. قم المقدسة
(٣) المصدر نفسه، ص١٩ـ٢٠.

وثاقة ابن أبي طيفور

هو أبو الفضل الكاتب أحمد بن أبي طاهر، واسم أبي طاهر طيفور، وهو مروزي الأصل.

وثّقه الخطيب البغدادي، قال: «كان أحد البلغاء الشعراء الرواة، ومن أهل الفهم المذكورين بالعلم، وله كتاب بغداد المصنف في أخبار الخلفاء وأيامهم»[(١)].

٣ـ أبو سعد بن الحسن الآبي: (ت/٤٢١هـ) روى هذه الخطبة في كتابه نثر الدر ونقلها عنه العلامة شمس الدين محمد الباعوني الشافعي (ت ٨٧١ هـ) في كتابه جواهر المطالب[(٢)].

وثاقة أبي سعد ابن الحسن الآبي

ترجم له الكتبي ووثقه قائلاً: «منصور بن الحسين الأستاذ أبو سعد الآبي تقلد الوزارة بالري، وكان يلقب بالوزير الكبير ذي المعالي زين الكفاة كان أديباً ماهراً ناظماً عالي الهمة شريف النفس، ذكره الثعالبي في كتاب اليتيمة وأثنى عليه، وله كتاب نثر الدر لم يجمع مثله سبع مجلدات كل مجلد بخطبة وكل مجلد فيه أبواب لم يجمع أحد في المنثور مثله»[(٣)].

٤ـ سبط ابن الجوزي: (ت/٦٥٤هـ) في تذكرة الخواص، رواها عن الشعبي[(٤)].

---

(١) تاريخ بغداد، ج٤ص ٢١١ رقم الترجمة/١٩٠٠.
(٢) شمس الدين الباعوني الشافعي: جواهر المطالب في مناقب الإمام علي، ج١ ص١٥٦ـ١٦٤. الناشر: مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، قم ـ إيران.
(٣) محمد بن شاكر الكتبي: فوات الوفيات، ج٢ ص٥٢٦ رقم الترجمة/٥٣١. الناشر: دار الكتب العلمية.
(٤) سبط ابن الجوزي: تذكرة الخواص، ص٢٨٥ باب ذكر ندبها لرسول الله ﷺ وفصاحتها.

وثاقة سبط ابن الجوزي

وثقه الذهبي في تاريخ الإسلام، قائلاً: «الشيخ العالم المتفنن الواعظ البليغ المؤرخ الإخباري واعظ الشام شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزغلي بن عبد الله التركي العوني الهبيري البغدادي الحنفي سبط الإمام أبي الفرج ابن الجوزي... وكان كيساً ظريفاً متواضعاً، كثير المحفوظ، طيب النغمة، عديم المثل، له تفسير كبير في تسعة وعشرين مجلداً»[(١)].

٥ـ الخوارزمي: (ت/ ٥٦٨هـ) في كتابه مقتل الحسين عليه السلام وقد ذكر منها قسماً، قال: «وبهذا الإسناد،... عن الزهري، عن عروة، عن عائشة»[(٢)].

وثاقة الخوارزمي

ترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام ووثقه، قال:

«الموفق بن أحمد بن محمد أبو المؤيد المكي، العلامة، خطيب خوارزم. كان أديباً، فصيحاً، مفوهاً، خطب بخوارزم دهراً، وأنشأ الخطب، وأقرأ الناس، وتخرج به جماعة. وهو الذي يقال له: خطيب خوارزم»[(٣)].

٦ـ ابن الأثير: (ت/٦٠٦هـ) ذكرها بروايتين[(٤)]. عن زينب عليها السلام.

وثاقة ابن الأثير

قال الذهبي في تاريخ الإسلام: «هو القاضي الرئيس العلامة البارع الأوحد البليغ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد

---

(١) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٣ ص٢٩٧. رقم الترجمة/٢٠٣. الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.
(٢) الخوارزمي: مقتل الحسين عليه السلام، ص١٢١ ـ ١٢٣ ح ٥٩.
(٣) تاريخ الإسلام، ج٣٩ ص٣٢٧.
(٤) ابن الأثير: منال الطالب في شرح طوال الغرائب، ص٥٠١ ـ ٥٠٧.

الكريم ابن عبد الواحد الشيباني الجزري ثم الموصلي، الكاتب ابن الأثير صاحب (جامع الأصول) و (غريب الحديث) وغير ذلك»[١].

أما ما ورد من مصادر الخطبة في المصادر الشيعية فمن الطبيعي أن يفوق ما ذكر في التراث السني، وهذا واضح ولا حاجة لذكره.

خطبة الزهراء عليها السلام برواية ابن أبي طيفور

سنكتفي بنقل خطبتها عليها السلام برواية ابن أبي طيفور، كما في الرواية الأولى:

«قال أبو الفضل: ذكرت لأبي الحسين زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب صلوات الله عليهم كلام فاطمة عليها السلام عند منع أبي بكر إياها فدك، وقلت له: إنّ هؤلاء يزعمون أنّه مصنوع، وأنه من كلام أبي العيناء الخبر منسوق البلاغة على الكلام.

فقال لي: رأيت مشايخ آل أبي طالب يروونه عن آبائهم ويعلمونه أبناءهم، وقد حدثنيه أبي عن جدي يبلغ به فاطمة عليها السلام.

على هذه الحكاية ورواه مشايخ الشيعة وتدارسوه بينهم قبل أن يولد جد أبي العيناء، وقد حدّث به الحسن بن علوان عن عطية العوفي[٢]، أنّه سمع عبد الله بن الحسن يذكره عن أبيه، ثمّ قال أبو الحسين وكيف يذكر هذا من كلام فاطمة فينكرونه، وهم يروون من كلام عائشة عند موت أبيها ما هو أعجب من كلام فاطمة يتحقّقونه، لولا عداوتهم لنا أهل البيت.

ثمّ ذكر الحديث، قال: لما أجمع أبو بكر على منع فاطمة بنت رسول

(١) تأريخ الإسلام، ج٢١ ص٤٨٩. رقم الترجمة/٢٥٢.

(٢) تقدمت ترجمته فهو ثقة ورواياته معتبرة.

الله ﷺ فدك، وبلغ ذلك فاطمة لاثت خمارها على رأسها، وأقبلت في لمة من حفدتها، تطأ ذيولها، ما تخرم من مشية رسول الله ﷺ شيئاً، حتى دخلت على أبي بكر وهو في حشد من المهاجرين والأنصار، فنيطت دونها ملاءة، ثمّ أنّت أنّة أجهش القوم لها بالبكاء، وارتج المجلس، فأمهلت حتى سكن نشيج القوم وهدأت فورتهم، فافتتحت الكلام بحمد الله والثناء عليه، والصلاة على رسول الله ﷺ، فعاد القوم في بكائهم، فلما أمسكوا عادت في كلامهاعليها السلام فقالت: ﴿لَقَدْ جَاءكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[1] فإن تعرفوه تجدوه أبي دون آبائكم وأخا ابن عمي دون رجالكم، فبلغ النذارة، صادعاً بالرسالة، مائلاً على مدرجة المشركين، ضارباً لثبجهم، آخذاً بكظمهم، يهشم الأصنام، وينكث الهام، حتى هزم الجمع وولوا الدبر، وتغرى الليل عن صبحه، وأسفر الحق عن محضه، ونطق زعيم الدين، وخرست شقاشق الشياطين، وكنتم على شفا حفرة من النار، مذقة الشارب، ونهزة الطامع، وقبسة العجلان، وموطئ الأقدام، تشربون الطرق، وتقتاتون الورق، أذلة خاشعين، تخافون أن يتخطفكم الناس من حولكم، فأنقذكم الله برسوله ﷺ بعد اللتيا والتي، وبعدما مني ببهم الرجال، وذؤبان العرب، (ومردة أهل الكتاب)، كلّما حشوا ناراً للحرب أطفأها، ونجم قرن للضلال وفغرت فاغرة من المشركين قذف بأخيه في لهواتها، فلا ينكفئ حتى يطأ صماخها بأخمصه، ويخمد لهبها بحده، مكدوداً في ذات الله، قريباً من رسول الله، سيداً في أولياء الله، وأنتم في بلهنية وادعون آمنون، حتى إذا اختار الله لنبيه دار أنبيائه، ظهرت خلة

---

(١) التوبة/١٢٨.

النفاق، وسمل جلباب الدين، ونطق كاظم الغاوين، ونبغ خامل الآفلين، وهدر فنيق المبطلين، فخطر في عرصاتكم، وأطلع الشيطان رأسه من مغرزه، صارخاً بكم، فوجدكم لدعائه مستجيبين، وللغرة فيه ملاحظين، فاستنهضكم فوجدكم خفافاً، وأجمشكم فألفاكم غضاباً، فوسمتم غير إبلكم، وأوردتموها غير شربكم، هذا والعهد قريب، والكلم رحيب، والجرح لما يندمل، بداراً (وفي نسخة إنما) زعمتم خوف الفتنة، ألا في الفتنة سقطوا وإن جهنم لمحيطة بالكافرين، فهيهات منكم وأنى بكم وأنى تؤفكون، وهذا كتاب الله بين أظهركم، وزواجره بينة، وشواهده لائحة، وأوامره واضحة، أرغبة عنه تدبرون، أم بغيره تحكمون، بئس للظالمين بدلاً ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[١] ثم لم تريثوا إلاّ ريث أن تسكن نغرتها، تشربون حسواً وتسرون في ارتغاء، ونصبر منكم على مثل حز المدى، وأنتم الآن تزعمون أن لا إرث لنا، أفحكم الجاهلية تبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون. ويهاً معشر المهاجرين، أأبتز إرث أبي أفي الكتاب أن ترث أباك ولا أرث أبي، لقد جئت شيئاً فرياً، فدونكها مخطومة مرحولة تلقاك يوم حشرك، فنعم الحكم الله، والزعيم محمد، والموعد القيامة، وعند الساعة يخسر المبطلون. ولكل نبأ مستقر وسوف تعلمون.

ثم انحرفت إلى قبر النبي صلى الله عليه وآله وهي تقول:

قد كان بعدك أنباء وهنبثة ... لو كنت شاهدها لم تكثر الخطب
إنا فقدناك فقد الأرض وابلها ... واختل قومك فاشهدهم ولا تغب

(١) آل عمران/٨٥

قال: فما رأينا يوماً كان أكثر باكياً ولا باكية من ذلك اليوم»[(١)].

بحث رجالي

قد تقدم أن من نقل لنا هذه الخطبة كلهم ثقات، كما ترجمنا ذلك؛ ولعل هناك من يشكك في هذه الخطبة، لورود عطية العوفي وقد تقدم توثيقه وهذا واضح؛ ولكن هناك دعوى للقوم بشأن تضعيفه لابد من معالجتها لكي نطمئن بنقله؛ لاسيما إنّ عطية هو أحد الرواة لخطبة الزهراء عليها السلام.

وألخص دعواهم بقول المباركفوري في كتابه تحفة الأحوذي قال:

«في عطية ثلاثة أشياء.

الأول: أنه مدلس.

الثاني: أنه عند أكثر الأئمة ضعيف.

الثالث: أنه كان يأخذ التفسير من الكلبي، ويكنّيه بأبي سعيد، فيقول عن أبي سعيد فيوهم انه أبو سعيد الخدري»[(٢)].

هذه خلاصة أقوالهم في هذا الرجل. وسوف نناقشها بنوع من التفصيل لأهمية هذا البحث، فنقول:

أما الدعوى الأولى: فهي عين الدعوى الثالثة، فلو قال المباركفوري: إنه مدلس؛ لأنه يأخذ التفسير من الكلبي، ويكنّيه بأبي سعيد، فيقول عن أبي سعيد فيوهم أنه أبو سعيد الخدري.

---

(١) ابن أبي طيفور: بلاغات النساء، ص١٢ـ١٤.

(٢) المباركفوري: تحفة الأحوذي، ج٨ ص ٢٠٦، الناشر: دار الكتب العلمية ط/١، ١٤١٠هـ - بيروت.

شبهة تدليس عطية العوفي

قالوا: إن عطية مدلس؟

ولا نعلم في أي مورد دلّس عطية، ولو كان هناك مورد واحد لذكروه في ترجمته، فضلاً عمّن صنّف في كتب المدلسين كابن حجر في طبقاته، وسبط ابن العجمي في تبيين أسماء المدلسين وغيره؛ إلا أن تقولوا أنه دلس عن الكلبي موهماً أنه أبو سعيد، فهذه الدعوى باطلة.

لأننا لو رجعنا إلى أصل هذه المقالة، أو هذا القول، أو هذا الادعاء وتأملنا فيه بإنصاف وتعقّل، لثبت لنا أن هذا الرجل بريء مما اتهم فيه، وإنها تهمة بلا دليل.

أصل هذه الفرية

قال أحمد في العلل: «وذكر عطية العوفي، فقال: هو ضعيف الحديث، ثم قال بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي، ويسأله عن التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد، فيقول قال أبو سعيد»[١].

فلو حللّنا هذا المقطع الذي نقله أحمد بن حنبل لاستنتجنا منه التالي:

أولاً: إن أحمد بن حنبل قال بلغني، ولا نعلم من هو ذلك الشخص الذي بلّغه هذه الفرية على الرجل، فإذن هناك واسطة مفقودة في نقل هذا الكلام، وهي غير معلومة، فكيف نثق بهذا النقل المقطوع من الأصل.

ثانياً: نسأل من هو هذا المفسّر الذي كان يأتيه عطية العوفي ليأخذ منه، فالمفروض أنه شيخه وعطية التلميذ، وعليه لابد أن يشيع ذكره في كتب

---

(١) أحمد بن حنبل، العلل، ج١ ص ٥٤٩.

التراجم، وهذا ما دأبنا عليه في كتب السير والتفسير.

إذن السؤال يدور حول أمرين مهمين، وبانتفائهما تنتفي أصل هذه الدعوى.

الأمر الأول: معرفة الكلبي المفسر.

الأمر الثاني: هل أن عطية بن سعد بن جنادة العوفي يأخذ التفسير عنه، وأنه تتلمذ على يديه؟

الجواب: أما الأمر الأول: فالظاهر أن الكلبي هو:(محمد بن السائب بن بشر النسابة المفسر)ولا بد من ترجمته، لتتضح الصورة ونزيل الإبهام الذي يلفّ هذه القضية.

ترجمة الكلبي

هو محمد بن السائب بن بشر بن عمرو بن الحارث الكلبي، أبو النضر الكوفي، النسابة، من الطبقة السادسة، ومن الذين عاصروا صغار التابعين.

قال ابن حجر العسقلاني: «ساق ابن سعد نسبه إلى كلب بن وبرة، قال: وكان جده بشر و بنوه السائب و عبيد وعبد الرحمن شهدوا الجمل مع علي، وشهد محمد بن السائب الجماجم مع ابن الأشعث، وكان عالماً بالتفسير وأنساب العرب وأحاديثهم، توفي بالكوفة سنة ست وأربعين، أخبرني ذلك ابنه هشام، قالوا: و ليس ذاك، في روايته ضعيف جداً. وقال علي بن الجنيد، والحاكم أبو أحمد، والدار قطني: متروك. وقال الجوزجاني: كذاب، ساقط.

وقال ابن حبان: وضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه، روى عن أبي صالح التفسير، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس، لا

يحل الاحتجاج به. وقال الساجي: متروك الحديث، وكان ضعيفاً جداً، وقد اتفق ثقات أهل النقل على ذمّه و ترك الرواية عنه في الأحكام والفروع. قال الحاكم أبو عبد الله: روى عن أبي صالح أحاديث موضوعة»[١].

إذن الرجل متروك كذاب مذموم الحديث، وهل يعقل أن عطية العوفي الذي ذكرنا ترجمته قبل قليل، وقلنا: إن البخاري روى عنه وأبو داود والترمذي و ابن ماجه، وهذه الكتب من الصحاح.

فهل أن البخاري وأبا داود والترمذي، يروون عن عطية المتهم بأن علمه يتلقاه من إنسان أجمعوا على كذبه، وذمه، وإنه كذاب ساقط. فهذا الكلام يخدش بهيبة هؤلاء العلماء التي تعد كتبهم من الصحاح عند القوم.

اعتقد أن هكذا قول هو مجازفة، وكما قالوا: حدث العاقل بما لا يليق...

ثم إننا قد تتبعنا في التراجم والسيّر كموسوعة تهذيب الكمال للمزي، وكذلك موسوعة سير أعلام النبلاء للذهبي، وغيرها من كتب التراجم والطبقات فلم نجد أن عطية العوفي يروي عن الكلبي، أو انه أخذ التفسير عنه.

أضف إلى ذلك أن عطية العوفي توفي سنة (١١١ هـ)، في حين أن الكلبي توفي سنة (١٤٦ هـ)، وعلى هذا يكون عطية توفي قبله بخمسة وثلاثين عاماً.

إذن هذه الفرية لا يمكن قبولها بحال. وأنها مخدوشة ولا تصلح كدليل على ضعف عطية العوفي.

وأما الدعوى الثانية: فقد تقدم الكلام عن توثيق عطية فراجع.

---

(١) ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب،ج٩ ص١٨٠.

نعم يبقى الكلام في الاختلاف الذي وقع في من ضعّفه ومن وثقه، فنقول:

تحقيق

حكم حديث الراوي المختلف فيه

لو راجعنا وتفحصّنا في حكم الراوي الذي اُختلف فيه، نجد أنهم يحسّنون هذا الرجل بذاته ولا يحتاج إلى عاضد رغم أنه مختلف فيه.

قال ابن حجر العسقلاني في القول المسدد عن قزعة بن سويد بن حجير الباهلي البصري: «قال فيه ابن معين مرة ضعيف ومرة ثقة، وقال أبو حاتم محله الصدق وليس بالمتين، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وقال البزار: ليس بالقوي، وقال العجلي: لا بأس به وفيه ضعف»

[ومع كل هذا الاختلاف فقد حكم عليه ابن حجر أن حديثه في مرتبة الحسن] (١).

وقال أيضا في تهذيب التهذيب في ترجمة عبد الله بن صالح كاتب الليث: «عن ابن القطان قوله فيه: هو صدوق، ولم يثبت عليه ما يسقط حديثه؛ إلا أنه مختلف فيه، فحديثه حسن» (٢).

وقال أيضاً: «هشام بن سعد قد ضُعّف من قبل حفظه، وأخرج له مسلم،

---

(١) ابن حجر العسقلاني: القول المسدد في مسند أحمد، ص٥٠.

(٢) ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، ج٥ ص٢٢٩.

فحديثه في رتبة الحسن»[١].

وقال أيضاً في تلخيص الحبير: «شهاب بن خراش اختلف فيه والأكثر وثقوه، ثم حسّن حديثه»[٢].

وقال أيضاً في فتح الباري: عن فليح بن سليمان الخزاعي «مضعف عند ابن معين والنسائي وأبي داود، ووثقه آخرون، وقد قال عنه: صدوق كثير الخطأ»[٣].

وقال عنه الذهبي في تذكرة الحفاظ:«حديثه في رتبة الحسن»[٤].

وقال أيضاً في هدي الساري:« إسماعيل بن زكريا الخلقاني اختلف فيه قول أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وقال النسائي: أرجو أن لا بأس، ووثقه أبو داود، وقال ابن عدي هو حسن الحديث [ثم حكم عليه بقوله] صدوق يخطئ»[٥].

وقال ابن دقيق العيد في نصب الراية: «وسنان بن ربيعة أخرج له البخاري، وهو وان كان لين الحديث، فقد قال ابن عدي: أرجو أن يكون لا باس به، وقال ابن معين: ليس بالقوي، فالحديث عندنا حسن»[٦].

قال المنذري في مقدمة الترغيب والترهيب في حكم ما يرويه محمد بن إسحاق بن يسار: «وبالجملة فهو ممن اختلف فيه، وهو حسن الحديث»[٧].

---

(١) بدر الدين بن بهادر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، ج١ ص ٤٦٤.
(٢) ابن حجر العسقلاني: تلخيص الحبير، ج٤ ص ٦٠٢
(٣) ابن حجر العسقلاني: فتح الباري، ج٢ ص ٤٣٥
(٤) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج ١ ص ٢٢٤.
(٥) ابن حجر العسقلاني: هدي الساري، ص ٣٩٠
(٦) الزيلعي: نصب الراية، ج١ ص ٧١.
(٧) المصدر نفسه، ج٦ ص ٤٥٨.

إذن مما تقدم تبين بجلاء وبوضوح لا غموض فيه ولا لبس، ان بعض أئمة هذا العلم حكموا أن راوي الحديث المختلف فيه يكون حسناً، وهذا هو اجتهادهم ولكل ناقد دليل.

وبالتالي والحال هذه لا نستطيع أن نقول عن الرجل الواقع في السند كعطية العوفي ضعيف، أو انه عند أكثر الأئمة ضعيف؛ بل الرجل موثق على هذا المبنى.

وعليه فيسقط قول المبار كفوري وغيره ولا عبرة بكلامهم البتة.

إذن ما ادعاه القوم من تضعيف عطية العوفي لا مبرر له على الإطلاق بل ثبت مما تقدم إن الرجل موثق، والسبب الحقيقي لضعفه هو ما بيناه سابقاً فتأمل.

تصحيح خطبة الزهراء عليها السلام

لعل هناك من يشكك في سند هذه الخطبة الشريفة، مع ما ذُكر من توثيقات لناقليها ومع ذلك نقول:

إنّ هناك قرائن واضحة لا يمكن تجاوزها بحال وهي تدل على صحة هذه الخطبة منها:

١ـ كثرة مخارج هذه الخطبة الشريفة.

٢ـ مطابقة الحديث للواقع.

٣ـ صدق المخبر.

أما كثرة مخارجها:

فقد تقدم ممن خرّج هذه الخطبة الشريفة، وكلهم ثقات يطمئن بصدق نقلهم، وقد تقرر أن من تمام صحة الحديث تعدد مخارجه.

وأما المطابقة للواقع:

فهل يُشك فيما جرى على الزهراءعليها السلام من أحداث، بحيث سرّعت في وفاتها وهي في ربيع العمر، وقد ذكرنا ما جرى عليها بأسانيد صحيحة ودلالة واضحة، كلها تدل على صدق الحادثة ومطابقتها للواقع.

أما صدق المخبر:

ففاطمة الزهراءعليها السلام هي الصادقة المصدقة في القول والفعل، وهل يشك مسلم في كلام بضعة رسول الله صلى الله عليه وآله وروحه التي بين جنبيه، فهي المعصومة بالقول والفعل[(١)].

وهل يشك في عدل القرآن وثقله[(٢)]، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[(٣)].

إذن بغض النظر عن السند، فالخطبة صحيحة؛ بل نقطع بصحتها، للقرائن التي ذكرناها.

حقيقة احتجاج الزهراءعليها السلام

قد يتساءل البعض عن احتجاج الزهراء عليها السلام هل كان الغرض منه مادياً للحصول على هذا العقار أو هذه الأرض أم أن المسألة أبعد من ذلك، أو قل

---

(١) قال رسول الله صلى الله عليه وآله: وأما ابنتي فاطمة، فإنها سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين، وهي بضعة مني، وهي نور عيني، وهي ثمرة فؤادي، وهي روحي التي بين جنبي، وهي الحوراء الإنسية. فرائد السمطين: ج٢ ص ٣٥ (ط، المحمودي).

(٢) إشارة إلى حديث الثقلين (إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً) وقد تواتر هذا الحديث بين الفريقين وقد رواه من الصحابة أكثر من ثلاثين صحابياً.

(٣) الأحزاب/٣٣.

بعبارة أخرى ماذا أرادت الزهراء من هذه الطالبة؟ ما هو جوهر هذه القضية وما هو الهدف منها؟

والجواب عن ذلك يتضح من خلال النقاط التالية:

أولاً: خطبتهاعليها السلام تكشف بشكل واضح أن الأمر كان سياسياً بلغة العصر التي نتداولها اليوم، فلو تأملنا بمفردات خطبتها، نجد أن ملامحها ومسارها وخطوطها الرئيسية والمفصلية يشير إلى حق مسلوب ومغيّب إلا وهو أمر الإمامة.

قالتعليها السلام كما يروي لنا ذلك ابن أبي الحديد:

«أين زحزحوها عن رواسي الرسالة وقواعد النبوة ومهبط الروح الأمين والطيبين بأمر الدنيا والدين ألا ذلك هو الخسران المبين! وما الذي نقموا من أبي حسن! نقموا والله نكير سيفه وشدة وطأته ونكال وقعته وتنمره في ذات الله، وتالله لو تكافوا عن زمام نبذه إليه رسول الله صلى الله عليه وآله لاعتلقه ولسار إليهم سيراً سجحا لا تكلم حشاشته ولا يتعتع راكبه ولأوردهم منهلاً نميراً فضفاضاً يطفح ضفتاه ولأصدرهم بطانا قد تحير بهم الرأي غير متحل بطائل إلا بغمر الناهل وردعه سورة الساغب ولفتحت عليهم بركات من السماء والأرض وسيأخذهم الله بما كانوا يكسبون. ألا هلم فاستمع وما عشت أراك الدهر عجبه وأن تعجب فقد أعجبك الحادث إلى أي لجأ استندوا وبأي عروة تمسكوا! لبئس المولى ولبئس العشير ولبئس للظالمين بدلا! استبدلوا والله الذنابى بالقوادم والعجز بالكاهل فرغماً لمعاطس قوم يحسبون أنهم يحسنون صنعا...»[١].

(١) نهج البلاغة، ج١٦ص٢٣٣-٢٣٤.

فلو تمعنا في هذه النصوص لوجدنا أن الزهراء عليها السلام ركّزت في خطبتها على أمور هي في صميم الإسلام وهي:

إنّ أمر الخلافة قد زحزح لغير محله، وان رواسي الرسالة وقواعد النبوة ومهبط الوحي الأمين المتمثل بأمير المؤمنين - الذي بذل الغالي والرخيص في سبيل الإسلام، والمتنمر في ذات الله، قد اخذ دوره، - لو كان له الأمر كما لو أراد رسول الله صلى الله عليه واله، لفتحت عليهم بركات من السماء والأرض... إلى آخر كلماتها فكلها تصب في هذا المعنى.

خطبة أبي بكر

أما خطبة أبي بكر التي خطبها والتي علق فيها على خطبة الزهراء معترضا عليها، ففيها إشارة إلى أن مسألة فدك هي في جوهرها وروحها اعتراض على الخلافة، وعلى المسار الذي نهجه القوم المغاير لما أراده رسول الله من النص على أمير المؤمنين عليه السلام.

قال ابن أبي الحديد نقلا عن الجوهري:

«فلما سمع أبو بكر خطبتها شق عليه مقالتها فصعد المنبر، وقال: أيها الناس، ما هذه الرعة[(١)] إلى كل قالة[(٢)]! أين كانت هذه الأماني في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا من سمع فليقل، ومن شهد فليتكلم، إنما هو ثعالة،[(٣)] شهيده ذنبه[(٤)]، مربّ لكل فتنة، هو الذي يقول: كرّوها جذعة[(٥)]

(١) الرعة بالتخفيف، أي الاستماع والإصغاء.

(٢) القالة: القول.

(٣) وثعالة: اسم الثعلب علم غير مصروف، ومثله ذؤاله للذئب.

(٤) وشهيده ذنبه: أي لا شاهد له على ما يدعى إلا بعضه وجزء منه.

(٥) وكروها جذعة: أعيدوها إلى الحال الأولى، يعنى الفتنة والهرج.

بعد ما هرمت، يستعينون بالضعفة ويستنصرون بالنساء، كأم طحال أحب أهلها إليها البغي. ألا أني لو أشاء أن أقول لقلت ولو قلت لبحت، إني ساكت ما تركت. ثم التفت إلى الأنصار فقال: قد بلغني يا معشر الأنصار مقالة سفهائكم، وأحق من لزم عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أنتم، فقد جاءكم فآويتم ونصرتم ألا إني لست باسطاً يداً ولا لساناً على من لم يستحق ذلك منا. ثم نزل، فانصرفت فاطمة عليه السلام إلى منزلها»[(١)].

تعليق ابن أبي الحديد على الخطبة

قال ابن أبي الحديد: «قرأت هذا الكلام على النقيب أبي يحيى جعفر بن يحيى بن أبي زيد البصري، وقلت له: بمن يعرض؟ فقال؛ بل يصرح. قلت: لو صرح لم أسألك. فضحك، وقال: بعلي بن أبي طالب عليه السلام، قلت: هذا الكلام كله لعلي يقوله! قال، نعم، إنه الملك يا بني، قلت: فما مقالة الأنصار؟ قال: هتفوا بذكر علي، فخاف من اضطراب الأمر عليهم، فنهاهم»[(٢)].

السؤال المهم هنا هو أن الخليفة ماذا فهم من خطبة الزهراء عليها السلام

نقول: فهم من خطبتها أن الزهراء وإن كان حقها الشرعي والقانوني هو مطالبتها بفدك، وهذا واضح؛ ولكن الزهراء تريد الجوهر من هذه القضية، وهو المطالبة بحق علي بن أبي طالب عليه السلام في الخلافة؛ لذا نجد الخليفة ركّز في خطبته على التعريض بل التصريح بعلي عليه السلام كما ينقل ابن أبي

(١) شرح نهج البلاغة، ج١٦ص٢١٤– ٢١٥.

(٢) شرح نهج البلاغة، ج١٦ص٢١٥.

الحديد، والمسألة مسألة ملك، وهو عقيم.

ثانياً: تقدم في بداية بحثنا إن إعطاء فدك وقع بعد نزول آية﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾ وقد اجمع علماؤنا رضوان الله عليهم، أن المراد بذي القربى هو الإمام، فرسول الله صلى الله عليه وآله وهبها لها بما إنها كانت أم الأئمة الأطهار وقرينة لأول الأوصياء. ولعل شده قربها من النبي صلى الله عليه وآله توجب الحياء ومن هتك حريمها والعواطف تعوق دون ابتزاز حقها، ولكن يد السياسة حرمت ما أسسه النبي صلى الله عليه وآله ما بناه وما أدراك ما السياسة؟![1].

ثالثاً:حدود فدك المترامية الأطراف في سعتها بحدود المملكة الإسلامية، هذه السعة لا يمكن أن تفسر إلا بأمر ومنصب الإمامة والخلافة.

فقد روى الزمخشري في ربيع الأبرار: «كان الرشيد يقول لموسى الكاظم بن جعفر: يا أبا الحسن خذ فدك حتى أردها عليك، فيأبى، حتى ألحّ عليه، فقال: لا آخذها إلا بحدودها. قال: وما حدودها؟ قال: يا أمير المؤمنين إن حددتها لم تردها، قال: بحق جدك إلا فعلت، قال: أما الحد الأول: فعدن، فتغير وجه الرشيد وقال: هيه، قال، والحد الثاني: سمرقند، فأربد وجهه، وقال: هيه، والحد الثالث: أفريقية، فاسود وجهه، وقال: هيه، قال، والرابع: سيف البحر مما يلي الخزر وأرمينيه، قال الرشيد: فلم يبق لنا شيء فتحول في مجلسي؟ قال موسى: قد أعلمتك أني أن حددتها لم تردّها. فعند ذلك عزم على قتله...»[2].

وروى الكليني عن علي بن اسباط، قال: «لما ورد أبو الحسن عليه السلام على

(١) دراسات في ولاية الفقيه، ص٣٣٢.
(٢) الزمخشري: ربيع الأبرار، ج١ ص٣١٥-٣١٦.

المهدي رآه يرد المظالم، فقال: ما بال مظلمتها لا ترد.... فقال له المهدي يا أبا الحسن حدها لي، فقال: حد منها جبل أحد، وحد منها عرش مصر، وحد منها سيف البحر، وحد منها دومة الجندل، فقال له، كل هذا؟ قال: نعم هذا كله مما لم يوجف على أهله رسول الله ﷺ بخيل ولا ركاب فقال كثير وانظر فيه»[1].

إذن واضح من هذه النصوص أن فدكاً كانت حدودها واسعة، جداً وواضح من كلام الرشيد قوله: «انه لم يبق لنا شيء وتحول في مجلسي» أن الأمر غير مقصور يرتبط بأمر الإمامة وهذا ما أكدت عليها الزهراء في خطبتها.

إذن هبة الرسول فدكاً لفاطمة عليها السلام، لا لأنها ابنته فقط؛ بل لأن بيتها مهبط الملائكة ومحور حفظ الكتاب والسنة وضمان مستقبل الأمة، وهذا كان من أهم المصالح العامة. فهو ﷺ أراد دعم بيت الإمامة من الجهة المالية، وبهذا الملاك أعطى ونحل فاطمة فدك، وبهذا الملاك أيضاً ابتزها الغاصبون. ومطالبة الميراث كانت في الرتبة المتأخرة ومن باب المماشاة، بعد أن رفض الحق الموهوب لها كما يظهر لمن تتبع[2].

لذا نجد أن الإمام عليه السلام في كتابه لعثمان بن حنيف يشير لهذه الحقيقة، قال: «وما أصنع بفدك وغير فدك والنفس مظانها في غد جدث... إلى آخر الخطبة»[3].

---

(١) الكليني: الكافي، ج١ ص٥٤٣.

(٢) المنتظري: دراسات في ولاية الفقيه، ص٣٣١. الناشر: دار الفكر ـ قم ـ إيران.

(٣) نهج البلاغة، ج٣ ص٧١.

رد شهادة الزهراء عليها السلام

عند مطالبة الزهراء بفدك أمام الخليفة أبي بكر رُدّت شهادتها؛ بدعوى أن شهادة زوجها يجر نفعاً، وشهادة أم أيمن قاصرة عن نصاب الشهادة.

قال الهيتمي في الصواعق المحرقة:

«ودعوى فاطمة أنه صلى الله عليه وآله نحلها فدكاً لم تأت عليها إلا بعلي وأم أيمن فلم يكمل نصاب البينة.. إلى آخر كلامه»(١).

نقول: أولاً: تنقل لنا الروايات الصحيحة أنّ أبا بكر غفل عن أخذ البينة من جابر بن عبد الله الأنصاري وأبو بشير المازني لما جاء يطلب مالاً كان قد أوعده النبي بذلك.

جاء في صحيح البخاري: «عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم، قال: لما مات النبي صلى الله عليه وآله جاء أبا بكر مال من قبل العلاء بن الحضرمي، فقال: أبو بكر من كان له على النبي صلى الله عليه وآله دين أو كانت له قبله عدة فليأتنا قال جابر: فقلت وعدني رسول الله صلى الله عليه وآله أن يعطيني هكذا وهكذا وهكذا، فبسط يديه ثلاث مرات، قال جابر: فعد في يدي خمسمائة ثم خمسمائة ثم خمسمائة»(٢).

وفي الطبقات لابن سعد: «عن أبي سعيد الخدري أنه قال: سمعت منادي أبي بكر ينادي بالمدينة حين قدم عليه مال البحرين: من كانت له عدة عند رسول الله صلى الله عليه وآله فليأت، فيأتيه رجال فيعطيهم، فجاء أبو بشير المازني، فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: يا أبا بشير، إذا جاءنا شيء فأتنا، فأعطاه أبو بكر

(١) ابن حجر الهيتمي: الصواعق المحرقة، ج١ ص٩٣. مؤسسة الرسالة ـ لبنان ـ ١٤١٧هـ
(٢) صحيح البخاري، ج٣ ص١٦٣. باب القرعة في المشكلات.

حفنتين أو ثلاثاً، فوجدوها ألفاً وأربعمائة درهم»[١].

فإذا كان أبو بكر لا يطالب أحداً من الصحابة بالبينة على الدين أو العدة؛ فكيف طالب الزهراء ببينة على النحلة.

ثانياً: إنّ احتياج القاضي إلى البيّنة هو لغلبه الظن أن المدعي صادق فيما يدعيه، لذلك قالوا: إن العدالة لها تأثير كبير في الشهادة، لان لها مدخلية في غلبة الظن بصدقه، فالحاكم أو القاضي يستطيع أن يحكم بعلمه، لان العلم أقوى من الشهادة.

لذا نجد أن رسول الله صلى الله عليه وآله أجاز شهادة خزيمة بن ثابت،عندما شهد له، عند نزاعه مع ذلك الإعرابي في ناقة، وهو غير عالم بهذه الدعوى.

فعندما سأله رسول الله صلى الله عليه وآله (من أين علمت شرائي لها) فقال: لا؛ ولكن علمت ذلك من حيث أنك رسول الله، فقال له النبي صلى الله عليه وآله، أجزت شهادتك، فسمي خزيمة بذلك ذا الشهادتين[٢].

فالزهراء هي كرسول الله الصادق في القول والفعل، والمفروض أن شهادتها تورث العلم عند من ادعت حقها لديه.

روى الحاكم النيسابوري عن عائشة: «أنها كانت إذا ذكرت فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وآله، قالت: ما رأيت أحداً كان أصدق لهجةً منها؛ إلا أن يكون الذي ولدها. ـ ثم قال ـ: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»[٣].

---

(١) محمد بن سعد: الطبقات الكبرى، ج٢ ص٣١٨ـ٣١٩.

(٢) الطبراني: المعجم الكبير، ج٤ ص٨٧، النشار: دار إحياء التراث العربي، وانظر: ابن الأثير، أسد الغابة: ج٢ ص١١٤. الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

(٣) الحاكم النيسابوري: المستدرك على الصحيحين، ج٢ ص١٦١ـ١٦٢، الناشر: دارا لمعرفة ـ بيروت.

فمن كان صادقاً في اللهجة، كما تصرح عائشة، هل يحتاج إلى البينة فيما يقول لاسيما والقائلة هي الزهراء عليها السلام؟!

ثالثاً: إن الزهراء عليها السلام معصومة من الخطأ مأموناً منها فعل القبيح، ومن هذه صفته لا يحتاج فيما يدعيه إلى شهادة ولا بينة.

الدليل على عصمتها عليها السلام

١ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾(١) وهذه الآية تتناول جماعة منهم فاطمة عليها السلام [بما تواترت الأخبار في ذلك] وأن الإرادة ها هنا دلالة على وقوع الفعل المراد.

٢ـ قوله صلى الله عليه وآله (فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني) (٢).

وهذا يدل على عصمتها؛ لأنها لو كانت ممن يقارف الذنوب لم يكن من يؤذيها مؤذياً له على كل حال؛ بل كان فعل المستحق من ذمها وإقامة الحد

---

(١) الأحزاب/٣٣.

(٢) صحيح البخاري، ج٤ ص ٢١٠.

قال ابن تيمية: حديث « إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يا فاطمة؟ إن الله يغضب لغضبك و يرضى لرضاك». فهذا كذب منه (أي العلامة)، ما رووا هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعرف هذا في شيء من كتب الحديث المعروفة، ولا الإسناد معروف عن النبي صلى الله عليه وسلم لا صحيح ولا حسن. انظر منهاج السنة:ج٤ص٢٤٨-٢٤٩.

قال الاميني رحمه الله معقبا على كلام ابن تيمية:

ليتني عرفت هل المقحم للرجل في أمثال هذه الورطة، جهله المطبق وضيق حيطته عن الوقوف على كتب الحديث؟! ثم إن الرعونة تحدوه إلى تكذيب ما لم يجده تكذيبا باتا؟ أو: أن حقده المحتدم لآل بيت الوحي يتدهور به إلى هوة المناوئة لهم بتفنيد فضائلهم ومناقبهم.

أحسب أن كلا الداءين لا يعدوانه. أما الحديث فله إسناد معروف عند الحفاظ والأعلام، صححه بعضهم وحسنه آخر، وأنهوه إلى النبي الأقدس صلوات الله عليه وآله. انظر: الغدير ج٣ ص ١٨٠-١٨١.

[عليها] - إن كان الفعل يقتضيه - سارا له ومطيعاً، على أنا لا نحتاج فيما نريد أن نبنيه على هذا الكلام إلى القطع على عصمتها. بل يكفي في هذا الموضع العلم بصدقها فيما ادعته، وهذا لا خلاف فيه بين المسلمين، لأن أحداً لا يشك أنهاعليها السلام لم تدّع ما ادعته كاذبة، وليس بعد أن لا تكون كاذبة إلا أن تكون صادقة[١].

المبحث الثالث: شبهات حول مسألة فدك

الشبهة الأولى:

عدم رد فدك في خلافة أمير المؤمنين

لعل هناك من يقول: إنكم تدّعون أن فدك هي نحلة لفاطمة، وأن أبا بكر كان ظالماً لها، إذن لماذا في خلافة أمير المؤمنين لم يُرجعها إلى أولادها، فيفهم من ذلك أنه أقرّ عمل الخليفة أبو بكر؟

نقول: إن هذا الإشكال مدفوع بأمرين:

الأمر الأول: التقية الشديدة لخوف الفرقة وشر الفتنة

قال السيد المرتضى رحمه الله:

«فأما ما ذكره من ترك أمير المؤمنينعليه السلام فدك لما أفضى الأمر إليه، واستدلاله بذلك على أنه لم يكن الشاهد فيها، فالوجه في تركهعليه السلام رد فدك هو الوجه في إقراره أحكام القوم، وكفه عن نقضها وتغييرها، وقد بيناه في هذا الكتاب مجملاً ومفصلاً، وذكرنا أنهعليه السلام كان في انتهاء الأمر إليه

(١) الشافي في الإمامة، ج ٤ ص ٩٤-٩٥.

في بقية من التقية قوية»[(١)].

نعم أمير المؤمنين كان يعيش التقية الشديدة، ولم يستطع تغيير بعض السنن التي أقرها الخلفاء قبله؛ لأنه سوف يتهم بأنه أتى شيئاً منكراً، ولتفرّق عنه الناس.

وهذا ما نجده في خطبته عليه السلام التي يرويها الكليني رحمه الله في الروضة بسند صحيح[(٢)]. عن سليم بن قيس قال: خطب أمير المؤمنين عليه السلام فحمد الله

(١) السيد المرتضى: الشافي في الإمامة، ج٤ ص١٠٤.

(٢) واليك ترجمة السند:

١- علي بن إبراهيم: بن هاشم القمي ثقة ثبت في الحديث،معتمد صحيح المذهب. النجاشي:رجال النجاشي ص٢٦٠. ترجمة علي بن إبراهيم القمي.

٢- أبوه: إبراهيم بن هاشم:معتمد عند الأصحاب مقبول الرواية. [العلامة الحلي:خلاصة الأقوال،ص٤٩.]

وكذلك وثقه السيد الخوئي، قال:

أقول: لا ينبغي الشك في وثاقة إبراهيم بن هاشم، ويدل على ذلك عدة أمور:

أ- أنه روى عنه ابنه علي في تفسيره كثيرا، وقد التزم في أول كتابه بأن ما يذكره فيه قد انتهى إليه بواسطة الثقات. وتقدم ذكر ذلك في (المدخل) المقدمة الثالثة.

ب - أن السيد ابن طاووس ادعى الاتفاق على وثاقته، حيث قال عند ذكره رواية عن أمالي الصدوق في سندها إبراهيم بن هاشم: " ورواة الحديث ثقات بالاتفاق ".

ج - أنه أول من نشر حديث الكوفيين بقم. والقميون قد اعتمدوا على رواياته، وفيهم من هو مستصعب في أمر الحديث، فلو كان فيه شائبة الغمز لم يكن يتسالم على أخذ الرواية عنه، وقبول قوله. معجم الرجال ج١ص ٢٩١. ترجمة إبراهيم بن هاشم القمي.

٣- حماد بن عيسى: أبو محمد الجهني البصري ثقة في حديثه صدوق من أصحاب الإجماع. رجال النجاشي، ص١٤٢.

٤- إبراهيم بن عثمان: مصحف إبراهيم بن عمر اليماني الصنعاني، شيخ من أصحابنا ثقة، ضعفه ابن الغضائري ولا يلتفت إلى تضعيفه بعد توثيق النجاشي له. وكذلك قول العلامة الحلي في الخلاصة: والأرجح عندي قبول روايته. انظر رجال النجاشي ص٢٠. خلاصة أقوال الرجال ص٥١.

وأثنى عليه، ثم صلى على النبي ﷺ، ثم قال: «إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: كيف أنتم إذا لبستم فتنة يربو فيها الصغير ويهرم فيها الكبير، يجري الناس عليها ويتخذونها سنة، فإذا غير منها شيء قيل: قد غيرت السنّة، وقد أتى الناس منكراً، ثم تشتد البلية وتسبى الذرية وتدقهم الفتنة، كما تدق النار الحطب، وكما تدقّ الرحى بثفالها، ويتفقهون لغير الله ويتعلمون لغير العمل ويطلبون الدنيا بأعمال الآخرة.

ثم أقبل بوجهه وحوله ناس من أهل بيته وخاصته وشيعته، فقال: قد عملت الولاة قبلي أعمالاً خالفوا فيها رسول الله ﷺ متعمدين لخلافه، ناقضين لعهده مغيرين لسنّته، ولو حملت الناس على تركها وحولتها إلى مواضعها وإلى ما كانت في عهد رسول الله ﷺ لتفرق عني جندي، حتى أبقى وحدي أو قليل من شيعتي الذين عرفوا فضلي وفرض إمامتي من كتاب الله عز وجل وسنة رسول الله ﷺ.

أرأيتم لو أمرت بمقام إبراهيم عليه السلام فرددته إلى الموضع الذي وضعه فيه رسول الله ﷺ، ورددت فدك إلى ورثة فاطمة عليها السلام و رددت صاع

قال السيد الخوئي في ترجمته لإبراهيم بن عثمان اليماني في كتابه (معجم رجال الحديث ج١ ص٢٣٥): (إنّ ابن داود لم يذكره مع أن نسخة الرجال بخط الشيخ كانت عنده، وكذلك لم يذكره العلامة والسيد التفريشي، والميرزا في رجاليه وإنما ذكر كلهم إبراهيم بن عمر اليماني، ويؤكد ذلك عدم تعرض الشيخ له في الفهرست مع أنه ذكر أن له كتاباً رواه عن أبي جعفر، وأبي عبد الله عليهما السلام، ويؤيد ذلك عد البرقي إبراهيم بن عمر اليماني، من أصحاب الباقر والكاظم عليهما السلام)؛ إذن التصحيف وارد، وما قاله السيد الخوئي رحمه الله في محله.

٥- سليم بن قيس الهلالي: ثقة جليل القدر عظيم الشأن، ويكفي في ذلك شهادة البرقي بأنه من الأولياء من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام. السيد الخوئي: معجم الرجال،ج ٩ص ٢٣٠ترجمة سليم بن قيس الهلالي.

رسول ﷺ كما كان، وأمضيت قطائع أقطعها رسول الله ﷺ لأقوام لم تمض لهم ولم تنفذ.... إلى آخر الرواية»[١].

وهذا الكلام غير مقصور على رواية الكليني لهذا الحديث؛ بل روته كتب القوم عن عبد الله بن مسعود، قال:

«كيف أنتم إذا لبستكم فتنة يربو فيها الصغير، ويهرم عليها الكبير، وتتخذ سنة مبتدعة جرى عليها الناس، فإذا غير منها شيء قيل: غيرت السنّة»[٢]

ورواية الكليني صريحة في أن أمير المؤمنين في زمان خلافته، لا يستطيع تغيير الأحكام لأنه لو غير شيئاً لاتهم بتغيير سنة رسول الله ﷺ، ولتفرق عنه جنده وبقي وحيداً.

ونظرُ أمير المؤمنين عليه السلام هو إلى زوال الإسلام عن مساره الصحيح، فأراد إن يحافظ عليه بهذا القدر الذي عاشه في زمن خلافته.

ولصدق ما قاله أمير المؤمنين، ورد فرضية انه أقر حكم أبي بكر.

فإن عمر بن عبد العزيز لما تولى الأمر ردّ فدك على ولد فاطمة عليها السلام، وكتب إلى واليه على المدينة أبي بكر بن عمرو بن حزم يأمره بذلك، فكتب إليه: «إن فاطمة عليها السلام قد ولدت في آل عثمان وآل فلان وفلان فعلى من أرد منهم؟ فكتب إليه: أما بعد، فإني لو كتبت إليك أمرك أن تذبح بقرة لسألتني ما لونها، فإذا ورد عليك كتابي هذا فاقسمها في ولد فاطمة عليها السلام من علي عليه السلام، فنقمت بنو أمية ذلك على عمر بن عبد العزيز وعاتبوه فيه، وقالوا

---

(١) الكليني: روضة الكافي، ج٨ ص٦١-٦٢. خطبته في تأسفه على ما سيحدث.

(٢) انظر: ابن أبي شيبة: المصنف، ج٨ ص٥٩٩، الدارمي في السنن: ج١ ص٦٤، والحاكم النيسابوري في المستدرك، ج٤ ص٥١٤ وابن حزم في الاحكام، ج٦ ص٨٨١

له: (هجنت فعل الشيخين).

وقيل: إنه خرج إليه عمر بن قيس في جماعة من أهل الكوفة فلما عاتبوه على فعله قال لهم: (إنكم جهلتم وعلمت، ونسيتم وذكرت، إن أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم حدثني عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ، قال: (فاطمة بضعة مني يسخطها ما يسخطني، ويرضيني ما أرضاها»[١].

وكذلك ردّها المأمون على الفاطميين سنة (٢١٠ هـ) وكتب بذلك إلى قثم بن جعفر عامله على المدينة:

«أما بعد، فإن أمير المؤمنين بمكانه من دين الله وخلافة رسوله ﷺ والقرابة به أولى من استن سنته، ونفذ أمره، وسلم لمن منحه منحة وتصدق عليه بصدقة منحته وصدقته، وبالله توفيق أمير المؤمنين وعصمته وإليه في العمل بما يقربه إليه رغبته، وقد كان رسول الله ﷺ أعطى فاطمة بنت رسول الله فدك وتصدق بها عليها، وكان ذلك أمراً ظاهراً معروفاً لا اختلاف فيه.

بين آل رسول الله ﷺ ولم تزل تدعي منه ما هو أولى به من صدق عليه، فرأى أمير المؤمنين أن يردها إلى ورثتها ويسلمها إليهم تقرباً إلى الله تعالى بإقامة حقه وعدله وإلى رسول الله ﷺ بتنفيذ أمره وصدقته، فأمر بإثبات ذلك في دواوينه والكتاب به إلى عماله، فلئن كان ينادي في كل موسم بعد أن قبض الله نبيه ﷺ أن يذكر كل من كانت له صدقة أو هبة أو عدة ذلك فيقبل قوله وتنفذ عدته، إن فاطمة عليها السلام لأولى بأن يصدق قولها فيما جعل رسول الله ﷺ لها»[٢].

---

(١) نهج البلاغة، ج١٦ص٢٧٨. في ذكره لكلام السيد المرتضى.

(٢) البلاذري: فتوح البلدان، ج١ ص٣٨. الناشر: مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة.

وفي ذلك يقول دعبل الخزاعي:

أصبح وجه الزمان قد ضحكا   برد مأمون هاشما فدكا

إذن لا يمكن قبول أن الإمام علياًعليه السلام أقرَّحكم أبي بكر بعدم إعطاء فدك للزهراء. فالدليل واضح من إعادة وإرجاع فدك في خلافة عمر بن عبد العزيز والمأمون.

إن قيل: هل أن عمر بن عبد العزيز أو المأمون هم أكثر عدلاً من عليعليه السلام؟

قلنا: علي مع الحق والحق يدور معه حيث دار[1]، أليس هو القائل والله لو ثنيت لي الوسادة لحكمت بين أهل التوراة بتوراتهم، وبين أهل الإنجيل بإنجيلهم، وبين أهل الزبور بزبورهم، وبين أهل الفرقان بفرقانهم، حتى يظهر كل كتاب من هذه الكتب، ويقول: يا رب إن علياً قد قضى بقضائك. ولكن الإمام يرى أنه لو غير حكماً، ولو كانت فدك، لاتهمعليه السلام بتغيير سنة رسول الله، ومعلوم حكم من يغيّر السنة.

إذن عليعليه السلام يرى أن الفتنة والفرقة تكون منشأ وسبباً لو قام بإرجاع فدك لأولاده. بعكس ما لو فعله عمر بن عبد العزيز أو المأمون.

---

(١) ان هذا الحديث أخرجه البزار، وهو من المحدثين الكبار، صاحب المسند الكبير الشهير، رواه عنه أبو بكر الهيثمي، وهو من أعلام الحفاظ، في مجمع الزوائد ج ٧ ص٢٣٦ وقال: رواه البزار وفيه سعد بن شعيب ولم أعرفه وبقية رجاله رجال الصحيح. نقول للهيثمي: عدم الوجدان لايدل على عدم الوجود، فعدم معرفتكم لاتدل عدم معرفة الآخرين له، فان(سعد بن شعيب) هو تصحيف لـ (سعيد بن شبيب) وهو الحضرمي، أبو عثمان المصري من كبار الآخذين عن تبع الأتباع. روى له أبو داود والنسائي، قال الذهبي في الكاشف[ج١ص٤٣٨]: صدوق، من الصلحاء. وقال ابن حجر في تقريب التهذيب [ج١ص٢٣٧]: صدوق.

إن قيل: إنّ علياً خالفهم في مسائل فما بال فدك؟

قلنا: ليس في تلك ما يؤدي إلى تظليم القوم، وتحريك الأحقاد الكامنة فيهم، وقد وافقهم في كثير، ولهذا قال لقضاته: اقضوا كما كنتم تقضون، حتى تكون الناس جماعة، أو أموت كما مات أصحابي، فلينظر العاقل ما في هذه الأحوال[١].

الأمر الثاني: فدك ملك لأهل البيت عليهم السلام

إن أمير المؤمنين عليه السلام يرى أن فدك هي لأهل البيت؛ وذلك من خلال ما كتبه إلى عثمان بن حنيف قوله: «بلى كانت في أيدينا فدك من كل ما أظلته السماء، فشحت عليها نفوس قوم، وسخت عنها نفوس آخرين»[٢].

ففدك إذن كانت في يد علي عليه السلام، واليد إمارة على الملك.

وعليه فلابد أن نحمل عمل الإمام علي عليه السلام ثلاثة وجوه.

أـ أنه كان يخص ورثة الزهراء وهم أولادها وزوجها بحاصلات فدك، وليس في هذا التخصيص ما يوجب إشاعة الخبر؛ لأن المال كان عنده وأهله الشرعيون هو وأولاده.

ب ـ يحتمل أنه كان ينفق غلاتها في مصالح المسلمين برضى منه ومن أولاده عليهم الصلاة والسلام.

ج ـ بل لعلهم أوقفوها وجعلوها من الصدقات العامة[٣].

(١) علي بن يونس العاملي: الصراط المستقيم، ج٣ ص١٦٠. الناشر: المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية.

(٢) نهج البلاغة، ج٣ ص٧١.

(٣) فدك في التأريخ، ص٣٧.

إذن هذا الإشكال وهذه الشبهة لا تصمد أمام ما قدمناه ووقرناه.

الشبهة الثانية:

آية القربى مكية وفدك مدنية

لقد اعترض ابن كثير بعد أن ساق حديث أبي سعيد الخدري «لما نزلت هذه الآية ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾[1] دعا رسول الله صلى الله عليه وآله فاطمة فأعطاها فدك»[2].

علّق قائلاً: «وهذا الحديث مشكل لو صح إسناده، لأن الآية مكية، وفدك إنما فتحت مع خيبر سنة سبع من الهجرة، فكيف يلتئم هذا مع هذا، الأشبه أنه من وضع الرافضة»[3].

جواب الشبهة

إنّ هذه الشبهة باطلة من وجوه:

الأول: قد تقرر في محله؛ أن تداخل الآيات في بعضها البعض ممكن وجائز، فما هو مكي قد يأخذ حكم المدني والعكس صحيح.

قال السيوطي في الإتقان في علوم القرآن:

«ومثال ما نزل بالمدينة وحكمه مكي سورة الممتحنة فإنها نزلت بالمدينة مخاطبة لأهل مكة.

وقوله في النحل: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُواْ﴾ إلى آخرها نزل بالمدينة مخاطباً به

---

(١) الإسراء/٢٦.

(٢) الشوكاني: فتح القدير، ج٣ ص٢٢٤، الناشر: عالم الكتب ـ بيروت.

(٣) ابن كثير: تفسير ابن كثير، ج٣ ص٣٩، الناشر: دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

أهل مكة. وصدر (سورة) براءة نزل بالمدينة خطاباً لمشركي أهل مكة»[١].

إذن فلا ضير لو قلنا إنّ هذه الآية حكمها مدني وان كانت مكية.

الثاني: إن تصنيف الآيات القرآنية إلى مكي ومدني لم يكن له أثر في أقوال رسول الله ﷺ وسنته الشريفة، وليس هو فرض تعبدنا الله به، قال الزركشي في(البرهان بعلوم القرآن):

«أنه لم يكن من النبي ﷺ في ذلك قول ولا ورد عنه أنه قال: اعلموا أن قدر ما نزل بمكة كذا وبالمدينة كذا وفصلّه لهم، ولو كان ذلك منه لظهر وانتشر، وإنما لم يفعله، أنه لم يؤمر به ولم يجعل الله علم ذلك من فرائض الأمة»[٢].

الثالث: ولعل الأقرب هو تنزيل قول من قال مكي ومدني على أنه خطاب المقصود به[٣] بغض النظر عن المكان، فالمدار هو ما قصد الخطاب به، ومن المعلوم أنّ المقصود هنا هو فاطمة عليها السلام بشهادة الروايات المتقدمة.

الرابع: إن الروايات لها مدخلية في إثبات أن هذه الآية مكية أو مدنية، لذا نجد السيوطي يتحدث عن سورة (يس) المكية ويقول:

«استثني منها ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى ...﴾ الآية لما أخرجه الترمذي والحاكم عن أبي سعيد، قال: كانت بنو سلمة في ناحية المدينة، فأراد النقلة

---

(١) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ج١ص٥٧، الناشر: دار الفكر- بيروت، ط١، ١٤١٦هـ

(٢) محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج١ص١٩٠، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط١٣٩١هـ

(٣) محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج١ص١٩٠، الناشر: دار المعرفة. بيروت،ط١٣٩١هـ

إلى قرب المسجد، فنزلت هذه الآية»[1]، وكذلك بالنسبة لهذه الآية، والروايات الآنفة الذكر قد دلت على أنها مدنية.

الخامس: لو سلمنا بما قاله ابن كثير، مع ذلك نقول:

إنه كان يعلم يقيناً وبنحو القطع أنّ هذا الحديث أخرجه كبار المحدثين والحفّاظ (كالبزار وأبي يعلى وابن أبي حاتم وغيرهم) وهؤلاء لهم من الخبرة ما ليس لابن كثير نفسه؛ فلو كان هذا الحديث من وضع الرافضة لأعرضوا عنه، أو لا أقل أشاروا إليه.

السادس: قوله: «وهذا الحديث مشكل لو صح إسناده..»[2].

نقول: بل إسناده صحيح؛ لأنّ سند هذا الحديث ينتهي إلى فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري.

ولم نعلم من طعن بصحة ما تقدم من صدر السند سوى الفضيل بن مرزوق وعطية العوفي؛ ولذلك لم نجد الهيثمي يتكلم في إسناد هذا الحديث سوى في عطية الذي ضعّفه وتقدم الكلام عنه، فراجع.

أما فضيل بن مرزوق: فقد قال ابن معين في تأريخه برواية الدوري:

«سمعت يحيى يقول فضيل بن مرزوق ثقة»[3].

وقال ابن حجر العسقلاني: «قال معاذ بن معاذ سألت الثوري عنه، فقال: ثقة، وقال الحسن بن علي الحلواني سمعت الشافعي يقول: سمعت ابن عيينة

---

(١) الإتقان في علوم القرآن، ج١ ص٦٣.

(٢) تفسير ابن كثير، ج٣ ص٣٩.

(٣) تاريخ ابن معين، ج١ ص٢٠٠، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت.

يقول: فضيل بن مرزوق ثقة، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ثقة، وقال عبد الخالق بن منصور عن ابن معين: صالح الحديث إلا أنه شديد التشيع، وقال أحمد: لا أعلم إلا خيراً»(١).

أما عطية العوفي: فقد تقدم قول الهيثمي بوثاقته وإن ضعفه وقد تقدم الكلام فيه، فهذه الروايات صحيحة ولا غبار عليها. إذن هذه الشبهة باطلة.

الشبهة الثالثة:

عدم عدالة رسول الله ﷺ بين بناته

كثيراً ما تتردد هذه الشبهة ومفادها: إن رسول الله ﷺ قال: «اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم» كدليل على أن رسول الله ﷺ لا يمكن أن يهب الزهراء عليها السلام فدك دون بقية بناته. ويستدلون بذلك: إن مسلماً روى في صحيحه: «عن الشعبي عن النعمان بن بشير، قال: تصدق علي أبي ببعض ماله، فقالت أمي عمرة بنت رواحة: لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ، فانطلق أبي إلى النبي ﷺ على صدقتي، فقال له رسول الله ﷺ: أفعلت هذا بولدك كلهم، قال: لا، قال: اتقوا الله واعدلوا في أولادكم فرجع أبي فرد تلك الصدقة»(٢).

إذن قول الشيعة بأن فدك وهبها رسول الله ﷺ لبنته فاطمة يستلزم أنه غير عادل؛ لأنه لم يساو في العطاء بين بناته.

---

(١) ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، ج٨ ص٢٦٩، الناشر: دار الفكر- بيروت.

(٢) صحيح مسلم، ج٥ ص٦٦، باب كراهة تفضيل بعض الأبناء في الهبة.

جواب الشبهة

أيضاً هذه الشبهة باطلة من وجوه.

الأول: علّق النووي في شرحه لصحيح مسلم على هذا الحديث: أن الهبة لبعض الأولاد دون بعض جائز وصحيح، قال: «وفي هذا الحديث أن هبة بعض الأولاد دون بعض صحيحة وأنه أن لم يهب الباقين»[(١)].

وهذا الحكم موافق لما تقول به الشيعة، فقد روى الكليني بسند صحيح:

عن سعد الأشعري قال: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يكون بعض ولده أحب إليه من بعض ويقدم بعض، ولده على بعض؟ فقال: نعم، قد فعل ذلك أبو عبد الله عليه السلام نحل محمداً وفعل ذلك أبو الحسن عليه السلام نحل أحمد شيئاً، فقمت أنا به حتى حزته له»[(٢)].

الثاني: لو تأملنا في دلالة الحديث الذي رواه مسلم، فهو يتكلم صلى الله عليه وآله في قضية خاصة خارجية وليس حكمها عامّاً؛ لاسيما أن هناك إصراراً من أمه عمرة بنت رواحة على ذلك تفضيلاً لابنها على أبناء زوجها الآخرين لا لسبب آخر.

الثالث: الزهراء عليها السلام سيدة نساء العالمين، الزهراء أم أبيها، الزهراء بضعة منه وروحه التي بين جنبيه، ولطالما كان صلى الله عليه وآله يردد «فاطمة فداك أبي وأمي«[(٣)]، وقال ابن حجر في فتح الباري: أخرج ابن أبي عاصم من حديث ابن عمر أن

---

(١) النووي: شرح صحيح مسلم، ج١١ص٦٧. الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

(٢) الكليني: الكافي، ج٦ ص٥١، الناشر: دار الكتب الإسلامية ـ طهران.

(٣) الطحاوي: مشكل الآثار، ج١ ص ٤٨ طبع حيدر آباد الدكن.

النبي ﷺ قال لفاطمة فدك أبوك»[١].

ولطالما كان يقول أيضاً: «يا عائشة إني إذا اشتقت إلى الجنة قبلت نحر فاطمة»[٢]، فلو أعطاها الدنيا بحالها، فلا يعد ذلك ظلماً إطلاقاً، وهل نستكثر أن يهبها قطعة أرض، وما هي قيمة الأرض أمام عطاء فاطمة عليها السلام.

الرابع: إن رسول الله ﷺ يعلم أن فاطمة عليها السلام هي امتداده فذريته سوف تستمر من نسلها، وهذا كاف أن يوجب إعطاؤها ما يعينها وذريتها من بعده.

الخامس: نفس هذا الفرض باطل ـ بعدما تقدم صحة حديث الهبة من رسول الله ﷺ لابنته فاطمة عليها السلام ـ لأننا نعلم بالقطع واليقين أن رسول الله ﷺ معصوم من الزلل والخطأ، في أقواله وأفعاله، إذن لا يمكن أن نفرض عدم العدالة في حقه ﷺ فهو مستلزم للهتك والطعن بأفعاله، وهو باطل بالضرورة.

الشبهة الرابعة:

أن المرأة لا ترث العقار

روى الشيخ الكليني في الكافي روايات تدل على عدم وراثة المرأة للعقار.

«عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: النساء لا يرثن من الأرض ولا من العقار شيئاً»[٣].

ومعلوم أن فدك كما تقولون: إرث لفاطمة عليها السلام، إذن فليس لها شيء؛ لأنها عقار.

---

(١) محب الدين الطبري ذخائر العقبى، ص٣٦، الناشر: مكتبة القدسي.
(٢) ابن حجر العسقلاني: فتح الباري، ج١٠ ص ٤٧٠، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.
(٣) الكافي، ج٧ ص ١٢٠.

جواب الشبهة

أيضاً هذه الشبهة باطلة وذلك بالبيان التالي:

إن روايات الكافي التي نقلها الشيخ الكليني رحمه الله تتكلم عن إرث (الزوجة) وليس إرث (البنت)، وهذا واضح، والبنت ترث من أبيها بلا خلاف بين علمائنا.

فقد روى الكليني في الكافي بسند صحيح: «عن ابن محبوب، عن ابن رئاب، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل مات وترك ابنته وأخته لأبيه وأمه قال: المال للابنة»(١).

والمال مطلق يشمل العقار وغيره، وهذا لا خلاف فيه بين فقهاء الشيعة رضوان الله عليهم. وقد افرد الشيخ الكليني باباً مستقلاً بنفسه لوراثة البنت من أبيها.إذن ما فرض أجنبي عن الموضوع.

الشبهة الخامسة:

بطلان المطالبة بفدك سواء كان إرث أو هبة

قال ابن تيمية في منهاج السنة: «إن ما ذكر من ادعاء فاطمة رضي الله عنها فدك، فإن هذا يناقض كونها ميراثاً لها فإن كان طلبها بطريق الإرث امتنع أن يكون بطريق الهبة، وإن كان بطريق الهبة، امتنع أن يكون بطريق الإرث، ثم إن كانت هذه هبة في مرض الموت فرسول الله صلى الله عليه وآله منزه إن كان يورث كما يورث غيره أن يوصى لوارث أو يخصه في مرض موته بأكثر من حقه»(٢).

---

(١) الكافي، ج٧ ص٨٧ باب ميراث الولد.

(٢) ابن تيمية الحراني: منهاج السنة، ج٤ ص٢٢٨، الناشر: مؤسسة قرطبة.

جواب الشبهة

وهذه الشبهة مردودة من وجوه:

الأول: قد تقدم بالأسانيد الصحيحة أن فدك هي نحلة وهبة من أبيها صلى الله عليه وآله وتقدم أيضاً في مبحث تعارض الإرث مع النحلة، حيث قلنا: إنّ فدك كانت بيد الزهراء نحلة من أبيها صلى الله عليه وآله، وبعد وفاته أخذت منها، وهذا واضح، فاحتجت الزهراء عليهم وجاءت بعلي عليه السلام وأم أيمن كشاهدين لإرجاع الحق إلى أصحابه، ولكن رُفضت هذه الدعوة، كما هو معلوم؛ لذا جاء احتجاجها بالإرث لهذا الغرض، وهذه المطالبة مقبولة عقلاً وشرعاً، فلا تناقض بين الأمرين فبعد رفض الخليفة تسليمها فدك بعنوان النحلة، طالبت بها بعنوان آخر وهو الإرث ولا مانع من ذلك.

الثاني: قولكم إن فدكاً وهبها رسول الله صلى الله عليه وآله في مرضه باطل؛ لأنه تقدمت رواية أبي سعيد الخدري أنه وهبها في السنة السابعة من الهجرة، إذن هذه الدعوة لا وجه لها، وفيها من المغالطة ما لا تخفى على البصير.

خاتمة البحث

إذن من مجموع بحثنا تجلى بوضوح أن فدكاً هي هبة ونحلة من أبيها صلى الله عليه وآله، وكذلك من خلال احتجاجاتها المتمثل بخطبتها التي زلزلت بصداها الوضع القائم آنذاك، ومن خلال ما قدمناه من رد لكل الشبهات المثارة حول هذه المسألة، من جميع ذلك ثبت أن فدكاً حقيقة فاطمية علوية ولا يمكن أن تكون إلا كذلك.

الفصل الرابع

حديث خطبة الإمام علي عليه السلام بنت أبي جهل

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: شبهة ابن تيمية وجوابها

المبحث الثاني: الطرق المعتمدة لهذا الحديث

المبحث الثالث: تفرد الزهري بهذا الحديث وذكر متابعاته ومناقشتها

المبحث الرابع: دلالات الحديث ونكاراته

تمهيد

إنّ فضائل الزهراء عليها السلام كثيرة يعجز اللسان عن عدّها فضلاً عن إحصائها، ولعل أكثرها شهرةً الحديث المتواتر بين الفريقين، والذي كان رسول الله صلى الله عليه وآله يردده في أكثر من مناسبة.

«فاطمة بضعة مني فمن أغضبها فقد أغضبني»[1].

وكذلك قوله صلى الله عليه وآله:«إنما فاطمة بضعة منى يؤذيني ما آذاها وينصبني ما أنصبها» صححه الحاكم حيث قال: هذا حديث صحيح ولم يخرجاه[2].

وقوله صلى الله عليه وآله: «من عرف هذه فقد عرفها، ومن لم يعرفها فهي بضعة مني، هي قلبي وروحي التي بين جنبي، فمن آذاها فقد آذاني»[3].

وقوله صلى الله عليه وآله: «فاطمة بضعة مني يقبضني ما يقبضها، ويبسطني ما يبسطها»[4].

قال ابن حجر العسقلاني في تعليقه على هذا الحديث:

«وفى الحديث تحريم أذى من يتأذى النبي صلى الله عليه وسلم بتأذيه؛ لأنّ أذى النبي صلى الله عليه وسلم حرام اتفاقاً قليله وكثيره، وقد جزم بأنه يؤذيه ما يؤذي فاطمة، فكل من وقع منه في حق فاطمة شيء فتأذت به فهو يؤذي النبي صلى الله عليه وسلم بشهادة هذا الخبر الصحيح»[5].

---

(١) صحيح البخاري:ج٤ص٢١٠. صحيح مسلم:ج٧ص١٤١. سنن الترمذي:ج٥ص٣٦٠.
(٢) الحاكم النيسابوري: المستدرك على الصحيحين،ج٣ص١٥٩.
(٣) ابن الصباغ: الفصول المهمة،ج١ص٦٦٤. الناشر: دار الحديث – إيران،ط١ ـ ١٤٢٢هـ
(٤) السيوطي: الجامع الصغير،ج٢ص٢٠٨. الناشر: دار الفكر، بيروت.
(٥) فتح الباري:ج٩ص٢٨٨. الناشر: دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

إذن فاطمة عليها السلام بضعة وشجنة وقطعة من روح أبيها، ومن يغضبها فقد باء بغضب الله وغضب رسوله صلى الله عليه وآله.

وهذا الحديث طالما كان صداه يرن بأُذن من كان على مقربة من مسرح الأحداث، ولعل السبب لا يخفى عليهم، وقد حفل بحثنا بتلك الأحداث التي ألمت بالزهراء عليها السلام.

قال الشيخ الاميني في غديره:«وبقوله: يا فاطمة إن الله يغضب لغضبك، ويرضى لرضاك، وبهذا الهتاف تعلم أن ندم الخليفة كان في محله، غير أنه ندم ولات حين مندم، ندم وقد قضي الأمر ووقع ما وقع، ندم والصديقة الطاهرة مقبورة وملء إهابها موجدة»[1].

المبحث الأول: شبهة ابن تيمية

ولكن هناك من أثار الغبار حول هذه الحقيقة وقلب الأمور ليكون علياً هو السبب في إغضاب فاطمة عليها السلام، وبذلك يضيف ظلامة جديدة إلى ظلاماتها عليها السلام التي تقدم الحديث عنها.

قال ابن تيمية الحراني في منهاج السنة:

«فسبب الحديث خطبة علي رضي الله عنه لابنة أبي جهل، والسبب داخل في اللفظ قطعاً؛ إذ اللفظ الوارد على سبب لا يجوز إخراج سببه منه؛ بل السبب يجب دخوله بالاتفاق، وقد قال في الحديث يريبني ما رابها ويؤذيني ما آذاها، ومعلوم قطعاً أن خطبة ابنة أبي جهل عليها رابها وآذاها،

---

(١) الغدير: ج٧ص ١٧٤.

والنبي صلى الله عليه وسلم رابه ذلك وآذاه، فإن كان هذا وعيداً لاحقا بفاعله، لزم أن يلحق هذا الوعيد علي بن أبي طالب، وإن لم يكن وعيداً لاحقا بفاعله كان أبو بكر أبعد عن الوعيد من علي»[١].

جواب الشبهة

أولاً: ليس السبب هو خطبة بنت أبي جهل؛ بل السبب هو من أغضبها حتى لحقت بربها غير راضية عنه، كما قرأنا في أول البحث رواية صحيح البخاري:« فغضبت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فهجرت أبا بكر فلم تزل مهاجرته حتى توفيت»[٢].

ثانياً: نسلّم أن السبب لابد أن يكون داخلاً في اللفظ؛ ولكن السبب والعلة الحقيقية هو ما تقدم فلا نطيل.

ثالثاً: إن هذا الحديث باطل وموضوع من أساسه كما سيتضح، وعليه فلا يمكن أن تكون هناك مشابهة بين علي عليه السلام وأبي بكر، فلا يصل الكلام الى الوعيد المفروض؛ لأن علياً مع رسول الله صلى الله عليه وآله في درجته.

قال عبد الله بن عمر«علي من أهل البيت لا يقاس بهم، علي مع رسول الله في درجته، إن الله يقول: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم﴾ ففاطمة مع رسول الله في درجته وعلي معهما»[٣].

---

(١) ابن تيمية الحراني: منهاج السنة، ج٤ ص ٢٥٠، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: مؤسسة قرطبة، ط ١- ١٤٠٦ هـ

(٢) البخاري: صحيح البخاري،ج٤ ص ٤٢.باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم الى الإسلام والنبوة. الناشر: دار الفكر،ط، ١٤٠١هـ

(٣) الحسكاني: شواهد التنزيل،ج٢ص٢٧١، الناشر: مجمع إحياء الثقافة الإسلامية –قم، ط ١، ١٤١١هـ

وكذلك روى أبو نعيم في خصائص الوحي المبين عن علي عليه السلام: «نحن أهل بيت لا نقاس بالناس»[(١)].

ومن كان كذلك محال أن يتوعده رسول الله بأي نحو من إنحاء الوعيد.

وسيتضح الأمر أكثر في دلالات هذا الحديث ونكاراته في بحوث لاحقة إن شاء الله تعالى.

إذن فقياس أبي بكر بعلي عليه السلام باطل ولايمكن قبوله بحال. والآن نشرع في نقل حيثيات هذا الحديث وبيان طرقه وما ذكر من متابعات ومن تفرد به وبيان دلالاته ونكاراته.

المبحث الثاني: الطرق المعتمدة لهذا الحديث

الطريق الذي أُتفق عليه هو:

١ـ ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما عن(الزهري): «أن المسور بن مخرمة، قال: خطب بنت أبي جهل، فسمعت بذلك فاطمة فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: يزعم قومك أنك لا تغضب لبناتك، وهذا علي ناكح بنت أبي جهل فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعته حين تشهد يقول: أما بعد فإني أنكحت أبا العاص بن الربيع فحدثني وصدقني وأن فاطمة بضعة مني وإني أكره أن يسوءها، والله لا تجتمع بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وبنت عدو الله عند رجل واحد فترك علي الخطبة»[(٢)].

---

(١) نفس المصدر: ج٢ص٢٧٢.

(٢) البخاري: صحيح البخاري، ج٤ ص٢١٢ ـ ٢١٣، باب مناقب المهاجرين وفضلهم، الناشر: دار الفكر ـ بيروت؛ صحيح مسلم: ج٧ ص١٤٢، باب فضائل فاطمة بنت النبي عليها الصلاة والسلام، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

٢- وروى مسلم في صحيحه: «عن ابن شهاب (الزهري) أن علي بن الحسين حدثه إنهم حين قدموا المدينة من عند يزيد بن معاوية مقتل الحسين ابن علي رضي الله عنهما لقيه المسور بن مخرمة، فقال له: هل لك إلي من حاجة تأمرني بها، قال: فقلت له: لا، قال له: هل أنت معطي سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإني أخاف أن يغلبك القوم عليه، وايم الله لئن أعطيتنيه لا يخلص إليه أبداً حتى تبلغ نفسي، إن علي بن أبي طالب خطب بنت أبي جهل على فاطمة، فسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو يخطب الناس في ذلك على منبره هذا وأنا يومئذ محتلم، فقال: إن فاطمة مني وإني أتخوف أن تفتن في دينها، قال: ثم ذكر صهراً له من بني عبد شمس فأثنى عليه في مصاهرته إياه فأحسن، قال: حدثني فصدقني ووعدني فأوفى لي، وإنى لست أُحرم حلالاً، ولا أحل حراماً، ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله مكاناً واحداً أبداً»[1] واكتفي بما روي في الصحاح؛ لأن مجمل الروايات الأخرى محل نظر[2].

المبحث الثالث: تفرد الزهري بهذا الحديث وذكر متابعاته ومناقشتها

من خلال المتابعة لطرق هذا الحديث نرى أن أصله هو من الزهري وهو الذي تفرد به عن المسور بن مخرمة، فمعظم هذه الطرق تنتهي إليه، وما ذكر من متابعات سوف نناقشها، وأما الروايات الأخرى فلا تخفى على أهل الصناعة، فهي أما منقطعة أو مرسلة، فلا نستطيع أن نقول إنها متابعة للزهري؛

---

(١) صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٤١.

(٢) انظر: السيد علي الميلاني، رسالة في حديث خطبة علي بنت أبي جهل، ص١٧ ـ ٢٢، فصل نظرات في أسانيد الحديث، وأثبت هناك أن أسانيد هذه الروايات كلها ضعيفة وغير مقبولة. الناشر: مطبعة ياران ـ قم، ط١، ١٤١٨هـ

لاحتمال أن يكون الزهري هو الأصل فيها وهو القدر المتيقن عند الشك؛ وذلك لكثرة الطرق التي تنتهي إليه مع شهرة الحديث عنه؛ لذا أعرضنا عن نقل بقية الطرق في المصادر الأخرى.

المتابعات لحديث الزهري

قد يُعترض ويُناقش من غير ما رواه الزهري:

١ـ من طريق ابن أبي مليكه عن المسور بن مخرمة قال:سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو على المنبر: إن بني هشام بن المغيرة استأذنوا في أن ينكحوا ابنتهم علي بن أبي طالب، فلا آذن، ثم لا آذن ثم لا... الحديث.»[١]

فقد يقال: إن هذه متابعةٌ للزهري؛ لأنها تدل على أن علياً قد كان خطبها[٢].

الجواب:إنّ حديث ابن أبي مليكة لو دققنا وتأملنا فيه فإننا لم نجد ما يدل على أن علياً عليه السلام قد خطب بنت أبي جهل، فرسول الله صلى الله عليه وآله يقول: إنّ بني هشام بن المغيرة استأذنوه (أي طلبوا الإذن منه) أن ينكحوا ابنتهم علياً عليه السلام فهم طلبوا ذلك رغبة في الزواج منه عليه السلام، والواسطة هو رسول الله صلى الله عليه وآله، إذن فعلي ليس هو الطالب منهم، ورسول الله صلى الله عليه وآله قال: لا آذن لهم، ورفض هذا الطلب، فلم نجد ذكراً في هذا الحديث أنّ علياً خطب بنت أبي

(١) صحيح البخاري: ج ٦ ص ١٥٨. صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٤١. أحمد بن حنبل: مسند أحمد، ج٤ ص ٣٢٨، أبو داود السجستاني:سنن أبي داود، ج١ ص ٤٦٠، الترمذي: سنن الترمذي، ج ٥ ص ٣٥٩. البيهقي: السنن الكبرى، ج ٧ ص ٣٠٧.

(٢) بدر الدين الحوثي: الزهري أحاديثه وسيرته، ص٤٨، الناشر: مؤسسة زيد ابن علي الثقافية.

جهل، وهذا واضح جداً.

ولعل ما رواه أحمد في مسنده والحاكم في المستدرك يؤكد هذا المعنى فقد روي عن ابن أبي مليكة عن ابن الزبير: «أنّ علياً ذكر ابنة أبي جهل، فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إنها فاطمة بضعة مني، يؤذيني ما آذاها، وينصبني ما أنصبها»(١).

فهذه الرواية تقول (ذَكَر) وليس (خَطَبَ) وفرق بين الأمرين، فالذكر يحصل بدون الزواج، وأما الخطبة فهي طلب للزواج، ولعل ذكره لها عليه السلام من باب حسن إسلامها وذلك مقارنة بأبيها.

٢- ما رواه الطبراني في المعجم الكبير:

«حدثنا محمد بن السري بن مهران الناقد ثنا محمد بن عبد الله الرازي ثنا عبيد الله بن تمام ثنا خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن علي بن أبي طالب خطب بنت أبي جهل، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إن كنت تزوجها فرد علينا ابنتنا» (٢).

فقد يقال: إن هذه متابعة لحديث الزهري لأنها تثبت الخطبة في الجملة.

الجواب: عندما نقول إن هذا الحديث يتابع الحديث الآخر، لو كان صحيحاً، فلو كان الحديث ضعيفاً لا تسمى متابعة، وهذا الحديث فيه عبيد الله بن تمام أبو عاصم.

قال الرازي: «سئل أبو زرعة عن عبيد الله بن تمام، فقال: ضَعيف

(١) مسند أحمد: ج ٤ ص٥. المستدرك على الصحيحين: ج ٣ ص ١٥٩.

(٢) الطبراني: المعجم الكبير، ج ١١ ص٢٧٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

الحديث، وأمر بأن يضرب على حديثه»[١].

وقال ابن حبان في المجروحين:« وكان ممن ينفرد عن الثقات بما لا يعرف من أحاديثهم حتى يشهد من سمعها ممن كان الحديث صناعته أنها معمولة أو مقلوبة لا يحل الاحتجاج بخبره»[٢].

وقال العقيلي في ضعفائه: «كان عنده عجائب»[٣].

قال ابن حجر في لسانه:« ضعفه الدارقطني وأبو حاتم وأبو زرعة»[٤].

فهو متفرد بهذه الرواية ولا يصح الاحتجاج بخبره.

قال الطبري: «لم يروه عن خالد إلا ابن تمام تفرد به عن الأزري»[٥].

أضف إلى ذلك أنّ عكرمة متهم بالكذب والخفة، وعدم التقوى والخبث ويرى رأي الصفرية، وهم من غلاة الخوارج ومداخلة الأُمراء وطلب جوائزهم، ويرى رأي الإباضية. إلى غيرها من التهم التي تسقط حديثه عن الاعتبار[٦].

إذن لا تصح هذه المتابعة بعد ضعف هذا الحديث، وان المتهم فيها هو

(١) الرازي: الجرح والتعديل: ج ٥ ص ٣٠٩. الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٢) ابن حبان: المجروحين، ج ٢ ص٦٧. الناشر: دار الوعي ـ حلب.

(٣) العقيلي: الضعفاء، ج ٣ ص١١٨. الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت.

(٤) ابن حجر العسقلاني: لسان الميزان، ج ٤ ص ٩٧، الناشر: مؤسسة الأعلمي– بيروت.

(٥) المعجم الصغير: ج ٢ ص ١٦.

(٦) انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام،ج٧ - ص ١٧٧ – ١٨١، وانظر تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني:ج٧ ص٢٣٥ رقم الترجمة ٤٧٦. وانظر الوافي بالوفيات للصفدي ج ٢٠ ص ٣٩ رقم الترجمة ٤٩ وانظر تهذيب الكمال للمزي، ج٢٠ صص٢٦٥- ٢٩٢ رقم الترجمة ٤٠٠٩ – تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

من الخوارج ومن أعداء علي عليه السلام.

إذن ما فرض من متابعات قد تبين فسادها بمقتضى ما تقدم.

أما الروايات الأخرى فيدور أمرها بين الإرسال والقطع والجهالة.

إذن فالزهري هو الذي تفرّد بهذا الحديث عن المسور بن مخرمة، فمن هو الزهري ومن هو المسور؟ ولكي تتضح الرؤية أكثر لابد أن نتصفح حالهما من خلال ما ذكره أهل التراجم والسّير.

١ـ الزهري (ت / ١٢٥ هـ)

هو: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، أبو بكر المدني، من الطبقة الرابعة أي الطبقة التي تلي الوسطى من التابعين. وقد وثقه القوم؛ ولكنّ الحق الذي يجب أن يقال والذي يفرضه العقل ومنطق الواقع هو خلاف ما قالوه؛ لأننا في الرتبة الأولى لابد من دراسة موضوعية لهذا الرجل، ومن ثم يأتي الحكم على ما يرويه.

الزهري ينكر فضائل أمير المؤمنين عليه السلام

ولعل أبرز ما أنكره الزهري هو فضيلة لعلي عليه السلام في سبقه للإسلام مع أن هذه المنقبة اعترف بها القاصي والداني.

قال ابن عبد البر« وذكر معمر في جامعه عن الزهري، قال: ما علمنا أحداً أسلم قبل زيد بن حارثة. قال عبد الرزاق: وما أعلم أحداً ذكره غير الزهري»[1].

---

(١) ابن عبد البر: الاستيعاب، ج ٢ ص ٥٤٦، الناشر: دار الجيل ــ بيروت.

الزهري من المنحرفين عن أمير المؤمنين عليه السلام

قال ابن أبي الحديد المعتزلي في نهج البلاغة: «وكان الزهري من المنحرفين عنه. وروى جرير بن عبد الحميد عن محمد بن شيبة، قال: شهدت مسجد المدينة فإذا الزهري وعروة ابن الزبير جالسان يذكران علياً، فنالا منه. فبلغ ذلك علي بن الحسين فجاء حتى وقف عليهما، فقال: أما أنت يا عروة، فإن أبي حاكم أباك إلى الله فحكم لأبي على أبيك وأما أنت يا زهري، فلو كنت بمكة لأريتك كير أبيك، قال: وروى عاصم بن أبي عامر البجلي، عن يحيى بن عروة، قال: كان أبي إذا ذكر عليا نال منه»(١).

الزهري يدرج ألفاظا خارج النص

إنّ الزهري كان يدرج ألفاظاً في الأحاديث النبوية هي من فهمه أو تفسيره، نبه على ذلك البخاري، قال المباركفوري في تحفة الأحوذي:

« قال الإمام البخاري في جزء القراءة قوله: (فانتهى الناس) من كلام الزهري وقد بينه لي الحسن بن الصباح، قال: حدثنا مبشر عن الأوزاعي قال الزهري: فاتعظ المسلمون بذلك فلم يكونوا يقرؤون فيما جهر، وقال مالك: قال ربيعة: إذا حدثت فبين كلامك من كلام النبي صلى الله عليه وسلم.

وقال البيهقي في معرفة السنن: قوله: فانتهى الناس في القراءة من قول الزهري، قاله محمد بن يحيى الذهلي صاحب الزهريات، ومحمد ابن إسماعيل البخاري وأبو داود، واستدلوا على ذلك برواية الأوزاعي حين ميزه

---

(١) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ج ٤ ص ١٠٢، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

من الحديث وجعله من قول الزهري.

وقال في كتاب القراءة رواية ابن عيينة عن معمر دالة على كونه من قول الزهري، وكذلك انتهاء الليث بن سعد وهو من الحفاظ الأثبات الفقهاء مع ابن جريج برواية الحديث من الزهري، إلى قوله ما لي أنازع القرآن الدال على أن ما بعده ليس في الحديث، وأنه من قول الزهري ففصل كلام الزهري من الحديث بفصل ظاهر.

وقال الحافظ في التلخيص الحبير: وقوله: فانتهى الناس إلى آخره مدرج في الخبر من كلام الزهري بيّنه الخطيب واتفق عليه البخاري في التاريخ وأبو داود ويعقوب بن سفيان والذهلي والخطابي وغيرهم»[١].

وقال الخطيب البغدادي: «كان موسى بن عقبة يقول للزهري: أفصل كلامك من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم. لما كان يحدث به فيخلطه بكلامه»[٢].

إذن فالزهري أدرج زيادات من تلقاء نفسه، وشهادة الحفاظ كافية في هذا المعنى.

الزهري من المدلسين

عدّه الحافظ ابن حجر العسقلاني في المرتبة الثالثة من المدلسين حيث قال في تعريف هذه المرتبة: «من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من

(١) المباركفوري: تحفة الأحوذي شرح صحيح الترمذي، ج ٢ ص ١٩٧- ١٩٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) نقلاً عن: العظيم آبادي: عون المعبود شرح سنن أبي داود، ج١٠ ص ٣٣٥، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً»[١].

ثم قال عند ذكره محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري، فقال: «... وصفه الشافعي والدار قطني وغير واحد بالتدليس»[٢].

روايته عن قاتل الحسين عليه السلام

وروايته عن عمر بن سعد قاتل الحسين عليه السلام، قال ابن حجر في تهذيب التهذيب:

«عمر بن سعد بن أبي وقاص الزهري، وعنه... قال العجلي كان يروي عن أبيه أحاديث وروى الناس عنه وهو تابعي ثقة، وهو الذي قتل الحسين. وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين كيف يكون من قتل الحسين ثقة»[٣].

عدم صلاحية الزهري للزعامة الدينية

عندما سُئل عن احتياج الناس إليه في تبليغ الأحكام الدينية، نجده يرفض هذه الدعوى ويعترف أنه ليس أهلاً لها، ولا يقال: إن ذلك كان زهداً من الزهري؛ لأن التصدي لإظهار الفتوى لعوام الناس هو من واجب العلماء، ولكن الزهري كان يرى أن الناس تطأ عقبه؛ لأنه ذلك الإنسان الذي جنّد

---

(١) ابن حجر العسقلاني: طبقات المدلسين، ص ١٣. الناشر: مكتبة المنار، الأردن - عمان.

(٢) المصدر نفسه: ص ٤٥.

(٣) ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، ج ٧ ص ٣٩٦، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت.

ولا تنتهي الغرائب فكما ترى أنّ العجلي يوثق قاتل ريحانة رسول الله، وهو القائل صلى الله عليه وآله: «حسين منى، وأنا من حسين، أحب الله من أحب حسيناً، حسين سبط من الأسباط» في الزوائد: إسناده حسن، رجاله ثقات. انظر سنن ابن ماجة: ج ١ ص٥١. وسنن الترمذي: ج٥ ص ٣٢٤. والحاكم النيسابوري: ج ٣ ص١٧٧ وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

نفسه لخدمة السلطان وأفسدها بصحبة الملوك.

روى ابن عساكر في تاريخه:«عن إبراهيم بن المنذر ثنا سفيان قال قيل للزهري لو أنك الآن في آخر عمرك أقمت بالمدينة ولزمت مسجد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقعدت إلى عمود من عمده وعلمت الناس، فقال ابن شهاب إني لن أفعل ذلك حتى أزهد في الدنيا وأرغب في الآخرة، إني إن فعلت ذلك وطئ الناس عقبي»[(١)].

وروى أيضاً عن ابن عيينة، قال قائل للزهري:« لو جلست في حلقة بالمدينة، فإنه قد احتيج إليك، قال: إذاً لوطئ عقبي، ويبغي لمن فعل هذا، أن يكون زاهداً في الدنيا، راغباً في الآخرة»[(٢)].

وروى أيضاً: عن إسحاق بن إبراهيم المروزي، قال:« سمعت سفيان يقول: قيل للزهري: لو جلست إلى سارية، فقال: إني إذا فعلت ذلك لوطئ الناس عقبي، ولا ينبغي أن يقعد ذلك المقعد إلا رجل زهد في الدنيا»[(٣)].

فهو يعترف بنفسه بعدم صلاحيته للزعامة الدينية للناس بعد أن تلبس بلباس الجور وصحبته للظلمة.

وقال القاسم بن محمد:«أليس كان بنو أمية وأتباعهم يلعنون علياً عليه السلام على المنابر، وابن شهاب يسمع ويرى، فماله ما يغضب ويظهر علمه»[(٤)].

---

(١) ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق: ج ٥٥ ص ٣٦٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ٥٥ ص ٣٦٢.

(٣) المصدر نفسه: ج ٥٥ ص ٣٦٢.

(٤) السيد محمد رضا الجلالي، جهاد الإمام السجاد، ص٢٢٥، نقلاً عن كتاب الاعتصام: ج٢ ص ٢٦٠.

كان جنديا وأميرا في دولة بني أمية

قال الذهبي:«كان رحمه الله تعالى محتشماً جليلاً بزي الأجناد، له صورة كبيرة في دولة بني أمية... قال محمد بن إشكاب: كان الزهري جندياً، قلت: كان في رتبة أمير. وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: إرسال الزهري ليس بشئ؛ لأنا نجده يروي عن سليمان بن أرقم... عن مكحول وذكر الزهري، فقال: أي رجل هو لولا أنه أفسد نفسه بصحبة الملوك.

قلت [أي الذهبي]: بعض من لا يعتد به لم يأخذ عن الزهري لكونه كان مداخلاً للخلفاء»[(١)].

نقول: كيف لا يعتد به وقد وصفتم الزهري بأنه كان في رتبة أمير في دولة بني أُمية، وقد صرح أكثر العلماء أن الذي يكون بهذه الصفة يكون مفسداً لنفسه.

قال مكحول وهو فقيه الشام، الذي وثقتموه في كتابكم الكاشف:«أنه أفسد نفسه بصحبة الملوك»[(٢)].

المقارنة بينه وبين الأعمش

حكى الحاكم عن ابن معين حين سئل عن المقارنة بينه وبين الأعمش، قال: «الزهري يرى العرض والإجازة، ويعمل لبني أمية؟ والأعمش فقير صبور، مجانب للسلطان ورع عالم بالقرآن»[(٣)].

---

(١) سير أعلام النبلاء: ج٥ ص ٣٣٧- ٣٣٩. الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت – لبنان.

(٢) الكاشف، ج ٢ ص ٢٩١. الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو - جدة ط ١، ١٤١٣هـ

(٣) الذهبي: ميزان الاعتدال، ج١ ص ٦٢٥.

العلماء يجرحون الزهري

أما العلماء الذين جرحوا الزهري فهم كالتالي:

١- ابن معين

وتكلم فيه شيخ أهل الجرح والتعديل يحيى بن معين بكلام خشن، حول قتله لغلامه، قال ابن عبد البر في جامع البيان وعلمه:

«قد كان ابن معين عفا الله عنه يطلق في أعراض الثقات الأئمة لسانه بأشياء أنكرت عليه، منها قوله في الزهري: إنه ولى الخراج لبعض بني أمية، وإنه فقد مرة مالاً فاتهم به غلاماً له فضربه فمات من ضربه، وذكر كلاماً خشناً في قتله على ذلك تركت ذكره لأنه لا يليق بمثله»[1].

وقال ابن معين أيضاً عنه في معرفة الرجال: «هجا عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود - وكان أعمى - الزهري وصالح بن كيسان، ومعاوية بن عبد الله بن جعفر، في بيت واحد، فقال:

ليس بإخوان الثقات ابن مسلم ولا صالح ولا الطويل معاوية[2].

فنفى ابن معين الوثاقة عن الزهري على لسان الشاعر، أضف الى ذلك أن الزهري لم يرد على ابن مسعود وكأنه أمضى كلامه.

٢- خارجة بن مصعب أبو الحجاج السرخسي الفقيه

قال الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة (خارجة بن مصعب): «قدمت

---

(١) ابن عبد البر: جامع البيان وفضله، ج٢ ص ١٥٩، الناشر: دار الكتب العلمية،ط ١٣٩٨ هـ

(٢) السيد محمد رضا الجلالي: جهاد الإمام السجاد، ص ٢٢٥، نقلاً عن معرفة الرجال: ج٢ ص ٥٠، الناشر: مؤسسة دار الحديث الثقافية، ط ١٤١٨ هـ

على الزهري وهو صاحب شرطة بني أمية، فرأيته ركب وفي يديه حربة، وبين يديه الناس، وفي أيديهم الكافر كوبات![١] فقلت: قبح الله ذا من عالم، فلم أسمع منه»[٢].

٣- أبو حازم سلمة بن دينار

قال ابن عساكر في تأريخه في ترجمة (سلمة بن دينار):

وكان سلمة يتكلم عن علماء اليهود، قال: «... حيث كان أمراؤهم يأتون إلى علمائهم رغبة في علمهم، فلما أنكسوا وانتكسوا وسقطوا من عين الله تعالى وآمنوا بالجبت والطاغوت، فكان علماؤهم يأتون إلى أمرائهم فشاركوهم في دنياهم وشركوا معهم في فتكهم، فقال ابن شهاب يا أبا حازم لعلك إياي تعني أو بي تعرض، فقال: ما إياك اعتمدت ولكن هو ما تسمع، قال سليمان: يا ابن شهاب: تعرفه، قال: نعم، جاري منذ ثلاثين سنة ما كلمته كلمة قط، قال أبو حازم: إنك نسيت الله فنسيتني، ولو أحببت الله لأحببتني، قال ابن شهاب: يا أبا حازم شتمتني، قال سليمان: ما شتمتك، ولكن أنت شتمت نفسك»[٣].

ثم يعطف سليمان الكلام حول الجار(أما علمت أن للجار على الجار حقاً) وهو غريب، فالزهري يعلم أن الكلام موجه إليه ويشبهه بعلماء بني إسرائيل، وإنّ علماءهم شاركوا أمراءهم في دنياهم وشاركوا معهم في فتكهم، والقرينة التي تدل على ذلك قوله: (هو ما تسمع) ولم ينف أبو

(١) هكذا في الأصل.

(٢) الذهبي: ميزان الاعتدال، ج١ ص٦٢٥، ترجمة خارجة بن مصعب السرخسي.

(٣) ابن عساكر: تأريخ مدينة دمشق: ج٢٢ ص ٣٧.

حازم التهمة عنه.

٤- المؤيد بالله في شرح التجريد

قال:« الزهري عندنا في غاية السقوط»[١].

٥- القاسم بن محمد (من أئمة الزيدية)

قال:«أما الزهري فلا يختلف المحدثون وأهل التاريخ في أنه كان مدلساً، وأنه كان من أعوان ظلمة بني أمية، وقد أقروه على شرطتهم»[٢].

ابن المسيب ينكر على أعوان الظلمة

ويحدثنا ابن المسيب كما ينقل الذهبي في سير أعلام النبلاء:

«قال: لا تملؤوا أعينكم من أعوان الظلمة إلا بإنكار من قلوبكم، لكيلا تحبط أعمالكم»[٣].

فابن المسيب يرى سنخية بين التعامل مع أعوان الظلمة وبين حبط الأعمال، فالذي يتعامل معهم يحبط عملة، فما بالك بأعوان الظلمة أنفسهم، وهل يشك عاقل بأن الزهري ليس من أعوان الظلمة؛ بل هو الأمير والجندي المطيع لبني أمية، كما تقدم من الذهبي وغيره.

وقال الشيخ محمد أبو شهبة:

«اعتبروا من الجرح الذهاب إلى بيوت الحكام، وقبول جوائزهم، ونحو ذلك مما راعوا فيه إن الدوافع النفسية قد تحمل صاحبها على الانحراف»[٤].

---

(١) نقلاً عن لوامع الأنوار: ص١١٠: السيد محمد رضا الجلالي: جهاد الإمام السجاد، ص ٢٢٦.

(٢) الاعتصام: ج٢ ص ٢٥٧.

(٣) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج ٤ ص ٢٣٢ ترجمة سعيد بن المسيب.

(٤) نقلاً عن كتاب دفاع عن السنة، ص٣١. السيد محمد رضا الجلالي، جهاد الإمام السجاد، ص ٢٢٤.

مواعظ الإمام السجاد للزهري

بعد أن رأى الإمام السجاد عليه السلام أن هذا الرجل من وعّاظ السلاطين وعمالهم، أراد ان ينصحه ويعيده إلى جادة الصواب ليلقي عليه الحجة، فكتب إليه:

«إن أدنى ما كتمت وأخف ما احتملت أن آنست وحشة الظالم، وسهلت له طريق الغي... جعلوك قطباً أداروا بك رحى مظالمهم، وجسراً يعبرون عليك إلى بلاياهم، وسُلّماً إلى ضلالتهم، داعياً إلى غيهم، سالكاً سبيلهم، احذر فقد نبئت، وبادر فقد أجلت. ولا تحسب أني أردت توبيخك وتعنيفك وتعييرك، لكني أردت أن ينعش الله ما فات من رأيك، ويرد إليك ما عزب من دينك، أما ترى ما أنت فيه من الجهل والغرة، وما الناس فيه من البلاء والفتنة؟!.. فأعرض عن كل ما أنت فيه حتى تلحق بالصالحين الذين دفنوا في أسمالهم، لاصقة بطونهم بظهورهم.. ما لك لا تنتبه من نعستك وتستقيل من عثرتك فتقول: والله ما قمت لله مقاماً واحداً ما أحييت به له ديناً، أو أمت له فيه باطلاً، فهذا شكرك من استحملك. ما أخوفني أن تكون كمن قال الله تعالى في كتابه: ﴿أَضَاعُوا الصَّلاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾[1] استحملك كتابه واستودعك علمه فأضعتها، فنحمد الله الذي عافانا مما ابتلاك به، والسلام»[2].

---

(١) مريم / ٩٥.

(٢) ابن شعبة الحراني: تحف العقول، ص٢٧٧. الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

خلاصة ما تقدم

بعدما ذكرنا نبذة من تأريخ حياة (محمد بن مسلم الزهري) يأتي السؤال القهري وهو:

أولاً: هل يمكن أن نصدّق بمقالة الزهري، والتي ينتقص فيها من أمير المؤمنين عليه السلام كما ستأتي الإشارة إليه في شرح دلالة هذا الحديث؛ بل الصدق كل الصدق والقريب إلى الواقع أن الزهري أدرجه من نفسه، ووضعه بلا وازع من دين؟! أليس هو الجندي والمدافع عن حريم بني امية، والجسر الذي يعبرون عليه إلى بلاياهم، وسُلّماً إلى ضلالتهم، كما يقول الإمام السجاد عليه السلام، أليس هو المنحرف عن أمير المؤمنين والمنكر لفضائله، والراوي عمن قتل ابنه عليه السلام.

ثانياً: ثم هل نستطيع أن نحكم بوثاقة الزهري بعد ما تقرر من مفردات حياته.

نعتقد أنّ الإنصاف والوجدان والضمير الإنساني، يحكمان بخلاف من ترجم له ووصفه بالوثاقة.

٢ـ المسور بن مخرمة (ت / ٦٤ هـ)

هو: المسور بن مخرمة بن نوفل بن أهيب بن عبد مناف القرشي،قالوا في ترجمته:

المسور من جنود عبد الله بن الزبير

قال الذهبي: « وقد انحاز إلى مكة مع ابن الزبير، وسخط إمرة يزيد، وقد

أصابه حجر منجنيق في الحصار»(١).

وقال أيضاً:« وعن عطاء بن يزيد كان ابن الزبير لا يقطع أمراً دون المسور بمكة»(٢) ومعلوم أن عبد الله بن الزبير قد أضل أباه وزيّن له حرب علي عليه السلام في معركة الجمل.

روى ابن أبي الحديد: «وكان عبد الله بن الزبير يبغض علياً عليه السلام، وينتقصه وينال من عرضه، وروى عمر بن شبه وابن الكلبي والواقدي وغيرهم من رواة السيّر، أنه مكث أيام ادعائه الخلافة أربعين جمعة لا يصلي فيها على النبي صلى الله عليه وسلم، وقال لا يمنعني من ذكره إلا أن تشمخ رجال بآنافها، وفي رواية محمد بن حبيب وأبي عبيدة معمر بن المثنى: أن له أُهيل سوء ينغضون رؤوسهم عند ذكره»(٣)

المسور يصلي على معاوية

قال الذهبي:«قال عروة: فلم أسمع المسور ذكر معاوية إلا صلى عليه»(٤)

فمن كان يصلي على معاوية العدو اللدود لعلي عليه السلام؛ كيف نستطيع أن نطمئن لرواياته ونثق بصدورها وإن رويت في أصح الكتب.

الخوارج ينتحلون رأي المسور

بل نجد أن الخوارج ينتحلون رأيه، كما قال الذهبي: «قال الزبير بن بكار

---

(١) سير أعلام النبلاء:ج٣ص٣٩١.

(٢) سير أعلام النبلاء:ج٣ص٣٧٣.

(٣) شرح نهج البلاغة: ج٤ ص٦٢، فصل فيما روى من سب معاوية وحزبه لعلي.

(٤) المصدر نفسه:ج٣ص٣٩٢. وانظر: تاريخ دمشق:ج٢٨ص٢٠٨.

كانت الخوارج تغشاه وينتحلونه»[١].

وروى ابن عساكر عن الزبير بن بكار: «وكانت الخوارج تغشى المسور بن مخرمة وتعظمه وينتحلون رأيه»[٢] ومن كان هذه صفته هل يُعقل أن ينصف علياً؛ بل لابد أن نجد مثل هذه الأحاديث وغيرها المئات التي تنال من علي وأهل بيته الطاهرين.

ابن حجر يقول: خبر المسور مشكل المأخذ

أما لو تتبعنا فيما ينقله من هذا الحديث، فنجد أنّ هناك من الحفّاظ من أشكل في مولده يوم وقعت هذه الخطبة.

قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب:

«ووقع في (صحيح مسلم) من حديثه في خطبة علي لابنة أبي جهل، قال المسور: سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم و أنا محتلم يخطب الناس... فذكر الحديث.

وهو مشكل المأخذ؛ لأن المؤرخين لم يختلفوا أن مولده كان بعد الهجرة، وقصة خطبة علي كانت بعد مولد المسور بنحو من ست سنين أو سبع سنين، فكيف يسمى محتلماً!

فيحتمل أنه أراد الاحتلام اللغوي، و هو العقل، والله تعالى أعلم»[٣].

نقول: لقد وقع ابن حجر في تهافت واضح، فلا يمكن أن نفسر الاحتلام باللغة، لان من الواضح أن الاحتلام ينصرف الى المعنى العرفي وهو

---

(١) المصدر نفسه:ج٣ص٣٩١.

(٢) تاريخ دمشق:ج٥٨ص١٦١. وانظر: الذهبي تاريخ الإسلام: ج٥ص٢٤٥.

(٣) ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، ج ١٠ ص ١٥١.

البلوغ.(١) وحمله على العقل تكلف لا سبيل إليه.

اعتراض ابن حجر على المسور

وقال ابن حجر أيضاً في فتح الباري: «ولا أزال أتعجب من المسور كيف بالغ في تعصبه لعلي بن الحسين حتى قال: أنه لو أودع عنده السيف لا يمكن أحداً منه حتى تزهق روحه، رعاية لكونه ابن فاطمة محتجاً بحديث الباب، ولم يراع خاطره في أن ظاهر سياق الحديث المذكور غضاضة على علي بن الحسين لما فيه من إيهام غض من جده علي بن أبي طالب حيث أقدم على خطبة بنت أبي جهل على فاطمة حيث اقتضى أن يقع من النبي في ذلك من الإنكار ما وقع؛ بل وأتعجب من المسور تعجباً آخر أبلغ من ذلك وهو أن يبذل نفسه دون السيف رعاية لخاطر ولد ابن فاطمة، وما بذل نفسه دون ابن فاطمة نفسه أعني الحسين والد علي الذي وقعت له معه القصة حتى قتل بأيدي ظلمة الولاة»(٢).

فابن حجر يذكر اعتراضين على المسور:

الأول: أن المسور وقع في تناقض في مضمون كلماته فهو يجرح عواطف الإمام علي بن الحسين عليه السلام بإيراد هذه القصة وفي الوقت نفسه يريد إظهار الحب له، كتمهيد لطلب سيف رسول الله صلى الله عليه وآله منه؟!

الثاني: إذا كان هذا الحب لآل النبي صلى الله عليه وآله عند المسور لماذا لم يساهم في نصرة الحسين عليه السلام ضد ظلمة الولاة بنفسه في حين أنه يدعي أنه يبذل نفسه للسيف، وهل السيف أهم وأشرف من آل الرسول صلى الله عليه وآله؟!

(١) انظر ابن الجوزي: زاد المسير، ج٢ ص٨٦

(٢) فتح الباري: ج٩ ص٢٨٥، دار المعرفة ـ بيروت.

وقال المزي في تهذيب الكمال: «وولد بمكة بعد الهجرة بسنتين، فقدم به المدينة في عقب ذي الحجة سنة ثمان عام الفتح، و هو ابن ست سنين»[١].

إذن على ضوء ابن حجر والمزي فيكون عمره ست سنوات فهل هذه السن المبكرة تجعل من المسور ذاكراً لهذه القصة بتمامها وتفاصيلها.

إذن تبين لنا من خلال هذه المراجعة الفاحصة لكلا الرجلين (الزهري والمسور) أنّ هناك نقاطاً لابد من أخذها بعين الاعتبار، مما تشكل دليلاً على سقوط الزيادة في هذا الحديث، وهي الخطبة المزعومة، ولعل من تأمل في الدلالة يتضح له الأمر أكثر.

المبحث الرابع: دلالة الحديث ونكارته

ولو دققنا النظر في هذا الحديث نرى آثار الوضع واضحة عليه كوضوح الشمس في رابعة النهار، فلو تأمل المنصف بمدلولاته ومعانيه، لقطع بوضعه جزماً؛ فالروايات التي ذكرناها من طريق (الزهري وابن أبي مليكة عن المسور) والتي استشهد بها الغامدي وصوّر أن الإيذاء لرسول الله صلى الله عليه وآله هو من فعل علي عليه السلام لأنه خطب بنت أبي جهل، فيكون علي هو السبب في إيذاء رسول الله صلى الله عليه وآله ولذا قال صلى الله عليه وآله: «يريبني ما رابها ويؤذيني ما آذاها»، ولكن لنا على هذا الاستدلال بعض الملاحظات وبعض النكارات، وهي كالتالي:

النكارة الأولى: إيذاء علي لرسول الله ولابنته الزهراء

وهذه نكارة مفضوحة للأسباب التالية:

---

(١) المزي: تهذيب الكمال، ج ٢٧ ص ٥٨٣. الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

السبب الأول: علاقة الأبوة والبنوة

فرسول الله صلى الله عليه وآله هو الأب والمربي لعلي عليه السلام وكان يتبعه اتباع الفصيل أثر أمه، وينفذ أوامره حرفياً، وكان صلى الله عليه وآله يحرص على تعليمه أشد الحرص؛ بحيث كان إذا سأله أعطاه وإذا سكت ابتدأه، فكان يغذيه بلبان الطاعة لله ولرسوله؛ فلا غرو أن يكون التلميذ وفياً له؛ ولايمكن أن يتجاوز علي عليه السلام ما تربى عليه من تلك المبادئ والقيم والمُثل العليا التي نشأ عليها في أحضان ابن عمه ومربيه وأستاذه، وهذا ابن حجر العسقلاني يعترف بقوله:«أنّ علياً كان عنده كالولد؛ لأنه رباه من حال صغره ثم لم يفارقه بل وازداد اتصاله بتزويج فاطمة»[1] فمن كان كذلك كيف يكون سبباً في إيذائه صلى الله عليه وآله.

السبب الثاني: الفداء والتضحية

لذا نجد أنّ علياً فداه بنفسه وروحه عندما نام في فراشه في ليلة الغار حفاظاً على رسول الله من أن يغدروا به؛ بل في سائر حروبه صلى الله عليه وآله كان علي هو الواقي والمحامي والذابّ عنه في الهيجاء.[2] وينقل لنا ابن أبي الحديد

(١) ابن حجر العسقلاني: فتح الباري، ص ٨ ص ٣٥٧. الناشر: دار المعرفة بيروت.
ثم يعلق ابن أبي الحديد على هذه الحادثة قائلاً:«قال علماء المسلمين إن فضيلة علي عليه السلام تلك الليلة لا نعلم أحداً من البشر نال مثلها، إلا ما كان من إسحاق وإبراهيم عند استسلامه للذبح، ولولا أن الأنبياء لا يفضلهم غيرهم لقلنا إن محنة علي أعظم، لأنه قد روى أن إسحاق تلكأ لما أمره أن يضطجع، وبكى على نفسه، وقد كان أبوه يعلم أن عنده في ذلك وقفه..، ولذلك قال له: (فانظر ماذا ترى) وحال علي عليه السلام بخلاف ذلك، لأنه ما تلكأ ولا تتعتع، ولا تغير لونه ولا اضطربت أعضاؤه» شرح نهج البلاغة: ج ١٣ص ٢٦٠.

(٢) وخبر الفراش قد ثبت بالتواتر، وهذا ما صرح به شيخ ابن أبي الحديد حيث قال في شرح النهج: «قال شيخنا أبو جعفر (رحمه الله): هذا فرق غير مؤثر، لأنه قد ثبت بالتواتر حديث

عن شيخه أبو جعفر، في رده على الجاحظ حينما نقل فضيلة لأبي بكر في الغار قال معترضاً:

«فما بالك أهملت أمر مبيت علي عليه السلام على الفراش بمكة ليلة الهجرة هل نسيته أم تناسيته فإنها المحنة العظيمة والفضيلة الشريفة التي متى امتحنها الناظر، وأجال فكره فيها، رأى تحتها فضائل متفرقة ومناقب متغايرة.. الى أن قال: أجاب إلى ذلك سامعاً مطيعاً طيبة بها نفسه، ونام على فراشه صابراً محتسباً، واقياً له بمهجته، ينتظر القتل، ولا نعلم فوق بذل النفس درجه يلتمسها صابر، ولا يبلغها طالب، والجود بالنفس أقصى غاية الجود»[1] فمن كان يجود بنفسه التي هي أقصى غاية الجود، وهو السامع والمطيع، فهل يعقل أن يكون سبباً في إيذائه صلى الله عليه وآله.

السبب الثالث: علم علي وحكمته

ثم إنّ علياً هو رأس الحكمة والعلم؛ ولذلك كان وزيراً لرسول الله صلى الله عليه وآله كما يدل على ذلك قوله لعلي عليه السلام «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون

الفراش...، ولا يجحده إلا مجنون أو غير مخالط لأهل الملة، أرأيت كون الصلوات خمساً، وكون زكاة الذهب ربع العشر،، وأمثال ذلك مما هو معلوم بالتواتر حكمه.» شرح نهج البلاغة: ج ١٣ ص ٢٦١- ١٦٢.

(١) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ج ١٣ ص ٢٥٩.

ثم يعلق ابن أبي الحديد على هذه الحادثة:« قال علماء المسلمين إن فضيلة علي عليه السلام تلك الليلة لا نعلم أحداً من البشر نال مثلها، إلا ما كان من إسحاق وإبراهيم عند استسلامه للذبح، ولولا أن الأنبياء لا يفضلهم غيرهم لقلنا إن محنة على أعظم، لأنه قد روى أن إسحاق تلكأ لما أمره أن يضطجع، وبكى على نفسه، وقد كان أبوه يعلم أن عنده في ذلك وقفه..، ولذلك قال له (فانظر ماذا ترى) وحال علي عليه السلام بخلاف ذلك، لأنه ما تلكأ ولا تتعتع، ولا تغير لونه ولا اضطربت أعضاؤه» شرح نهج البلاغة: ج ١٣ص ٢٦٠.

من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»[١] وقد قال تعالى في موسى عليه السلام: ﴿وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيرًا﴾[٢] ومعلوم أن من لوازم الوزارة كمال الحكمة والرأي والفطنة. ومقتضى حكمته وكمال علمه أنه لا يُقدم على إيذائه صلى الله عليه وآله.

السبب الرابع: خلق علي وسمو نفسه

ثم أين هذا من أخلاق علي عليه السلام وسمو نفسه الذي يصفه لنا ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة، قال:«أخلاق علي عليه السلام كأخلاق محمد عليه السلام مربيه، وأن يكون الكل شيمة واحدة وسوساً واحداً[٣]، وطينة مشتركة، ونفساً غير منقسمة ولا متجزئة، وألا يكون بين بعض هؤلاء وبعض فرق ولا فضل، لولا أن الله تعالى اختص محمداً صلى الله عليه وآله برسالته، واصطفاه لوحيه، وإلى هذا المعنى أشار صلى الله عليه وآله بقوله: (أخصمك بالنبوة فلا نبوة بعدي، وتخصم الناس بسبع)، وقال له أيضا: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي)، فأبان نفسه منه بالنبوة، وأثبت له ما عداها من جميع الفضائل والخصائص مشتركاً بينهما»[٤] فجميع

(١) قال الشيخ محمد جعفر الكتّاني بما نصه:
«وحديث: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى) متواتر جاء عن نيف وعشرين صحابياً، واستوعبها ابن عساكر، في نحو عشرين ورقة» محمد جعفر الكتاني، نظم المتناثر في الحديث المتواتر: ص١٩٥، الناشر: دار الكتب السلفية ـ مصر.
وقال ابن عبد البر في الاستيعاب: «هو من أثبت الآثار وأصحها، ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله سعد بن أبي وقاص، وطرق حديث سعد فيه كثيرة جداً، قد ذكرها ابن أبي خيثمة وغيره، ورواه ابن عباس وأبو سعيد الخدري وأم سلمة وأسماء بنت عميس وجابر بن عبد الله وجماعة يطول ذكرهم» ابن عبد البر، الاستيعاب: ج٣ ص١٠٩٧.
(٢) الفرقان: ٣٥.
(٣) أي أصلاً واحداً.
(٤) المستدرك على الصحيحين: ج ٣ ص ١٥٤.

الفضائل والخصائص مشتركة بينهما عليهما السلام. فمن كان بهذا الخلق الرفيع وهذه الفضائل التي هو رأسها كيف يكون سبباً في إيذائه صلى الله عليه وآله.

السبب الخامس: علي نفس رسول الله صلى الله عليه وآله

أضف إلى ذلك أنه نفس رسول الله صلى الله عليه وآله لقوله جل وعلا في آية المباهلة: ﴿وَأَنفُسَنَا وأَنفُسَكُمْ﴾ (١) فكيف يليق بمن هو بهذه المنزلة العظيمة والرفيعة بحيث يرتقي الى أن يصفه رسول الله بنفسه، وهل يؤذي الإنسان نفسه.

السبب السادس: حب الرسول المطلق لعلي عليه السلام

تروي لنا أم المؤمنين عائشة أنها لا تعلم أن هناك رجلاً على الإطلاق أحب إليه من علي عليه السلام وذلك لما رواه الحاكم النيسابوري، عنها عندما سئلت عن علي عليه السلام: قالت:« تسألني عن رجل والله ما أعلم رجلاً كان أحب إلى رسول الله من علي». وقال هذا حديث صحيح الإسناد» (٢).

وروى أيضاً: بسنده عن أبي الجحاف عن جميع بن عمير قال:«دخلت مع عمتي على عائشة رضي الله عنها فسئلت أي الناس كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، قالت: فاطمة، قيل: فمن الرجال قالت: زوجها» وعلق الحاكم قائلاً (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) (٣).

وروى الهيثمي في زوائده عن النعمان بن بشير، قال: «استأذن أبو بكر على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمع صوت عائشة عالياً وهي تقول:

---

(١) المصدر نفسه: ج ٣ ص ١٥٧.
(٢) المستدرك على الصحيحين: ج ٣ ص ١٥٧.
(٣) المصدر نفسه: ج ٣ ص ١٥٧.

والله لقد عرفت أن علياً وفاطمة أحب إليك مني ومن أبي مرتين أو ثلاثاً فاستأذن أبو بكر فأهوى إليها، فقال يا بنت فلانة لا أسمعك ترفعين صوتك على رسول الله صلى الله عليه وسلم»، ثم قال معقباً على هذا الحديث، قلت: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح[1].

وأيضا رواه النسائي في الخصائص عن النعمان بن بشير قال: «استأذن أبو بكر على النبي صلى الله عليه وسلم فسمع صوت عائشة عالياً، وهي تقول: لقد علمت أن علياً أحب إليك مني فأهوى لها ليلطمها، وقال لها: يا بنت فلانة أراك ترفعين صوتك على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأمسكه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وخرج أبو بكر مغضباً»[2].

فهنا نجد مدى عمق الحب الذي يضمره رسول الله صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام بحيث نجد (غيرة أم المؤمنين عائشة) أخرجتها عن توازنها؛ بحيث هددها أبو بكر بلطمها وخرج غاضباً.

وروى الهيثمي أيضاً عن ابن عباس، قال: «دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على علي وفاطمة وهما يضحكان، فلما رأيا النبي صلى الله عليه وسلم سكتا، فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم: ما لكما كنتما تضحكان فلما رأيتماني سكتما، فبادرت فاطمة فقالت: بأبي أنت يا رسول الله، قال هذا: أنا أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك، فقلت: بل أنا أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك، فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال: يا بنية لك رقة الولد وعلي أعز علي منك». رواه الطبراني ورجاله

(١) مجمع الزوائد: ج ٩ ص ٢٠٢. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. ط ١٤٠٨ هـ
(٢) النسائي: الخصائص، ص ١٠٨- ١٠٩. الناشر: مكتبة نينوى الحديثة – طهران.

رجال الصحيح[١].

وهنا نرى عطف رسول الله صلى الله عليه وآله عليهما، ففاطمة هي الرقيقة وعلي هو العزيز، فهما بنفس الدرجة، فهو صلى الله عليه وآله لم يرجّح أحدهما على الآخر؛ لأنهما نفس رسول وروحه التي بين جنبيه.

فلماذا هذا الحب لعلي عليه السلام هل نشأ هذا الحب بلا مسوغ،وبلا مبرر؟ أليس علي منه وهو من علي، كما يروي لنا ابن حبان في صحيحه والنسائي في فضائل الصحابة، وصححه الحاكم في مستدركه[٢].

فمن كان (منه وهو منه) هل يعقل أن يكون سبباً لإيذائه، وهل يعقل أيضاً ان هذا الحب المطلق لعلي عليه السلام وبلا حدود يكون جزاؤه أن علياً يخطب بنت أبي جهل على سيدة نساء العالمين.

السبب السابع: علي عليه السلام ممن أذهب الله عنه الرجس

ثم إنّ علياً ممن طهره الله وأذهب عنهم الرجس، كما ورد في الآية الشريفة (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً)[٣] - وقد تسالمت الأمة الإسلامية على نزول آية التطهير في صاحب الرسالة الخاتمة ووصيه الطاهر وابنيهما الإمامين وأمهما الصديقة الكبرى،

---

(١) نفس المصدر: ج ٩ص ٢٠٢.

(٢) روى ابن حبان في صحيحه:عن عمران عن حصين: «...فأقبل إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم والغضب يعرف في وجهه، فقال ما تريدون من علي ثلاثاً إن علياً مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي» صحيح ابن حبان: ج ١٥ ص ٣٧٤. الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ١٤١٤ هـ النسائي: فضائل الصحابة: ص ١٥.وقد صححه الحاكم، قال « هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» المستدرك: ج٣ ص ١١١.

(٣) الأحزاب / ٣٣.

وأخرج الحفّاظ وأئمة الحديث فيهم أحاديث صحيحة متواترة في الصحاح والمسانيد[(١)].

ومعلوم أن إيذاء رسول الله ﷺ لاسيما عند علي عليه السلام هو ذنب وأي ذنب، فهل تجتمع صفة التطهير من الذنوب مع الإيذاء لرسول الله،ولابنته الطاهرة.

إذن مما تقدم من ذكرنا لهذه الأسباب نقطع بل نجزم بوضع هذا الحديث، أو إدراجه من قبل الزهري. وقد قلنا أيضاً: أن الزهري كثيراً ما يدرج بعض الأحاديث خارج النص من فهمه أو تفسيره.

النكارة الثانية: المقارنة بين علي وأبي العاص بن الربيع

ففي رواية البخاري ومسلم: «فإني أنكحت أبا العاص بن الربيع فحدثني

---

(١) روى مسلم في صحيحه عن عائشة، قالت: «خرج النبي صلى الله عليه وسلم غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فادخله ثم جاء الحسين، فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء علي فادخله، ثم قال: إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا».

وروى الترمذي عن عمر بن أبي سلمة ربيب النبي صلى الله عليه وسلم، قال: « لما نزلت هذه الآية على النبي صلى الله عليه وسلم (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيراً) في بيت أم سلمة فدعا فاطمة وحسناً وحسيناً فجللهم بكساء وعلي خلف ظهره فجلله بكساء، ثم قال: اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا. قالت أم سلمة: وأنا معهم يا نبي الله، قال أنت على مكانك وأنت على خير».

وروى الحاكم النيسابوري: عن أم سلمة رضي الله عنها انها قالت: « في بيتي نزلت هذه الآية إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت، قالت فأرسل رسول الله صلى الله عليه وآله إلى علي وفاطمة والحسن والحسين رضوان الله عليهم أجمعين، فقال: اللهم هؤلاء أهل بيتي قالت أم سلمة يا رسول الله ما أنا من أهل البيت، قال: إنك أهلي خير وهؤلاء أهل بيتي اللهم أهلي أحق». هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه.

وصدقني...» وفي رواية أخرى يرويها البخاري« وقال المسور سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ذكر صهراً له فأثنى عليه في مصاهرته فأحسن، قال حدثني وصدقني ووعدني فوفى لي»(١).

وهذه نكارة مفضوحة أخرى رواها لنا الزهري، فرسول الله صلى الله عليه وآله يعرّض بعلي في مدح أبي العاص فهو الوفي والصادق، وأما علي عليه السلام فليس كذلك.
وهذا باطل للأسباب التالية:

السبب الأول: الوفاء والصدق سمة لعلي عليه السلام وليس غيره

يروي لنا مسلم في صحيحه وأحمد في مسنده وأبو يعلى في مسنده، قول علي عليه السلام: « فوالله ما كَذبت ولا كُذبت ثلاثاً ....»(٢) فعلي هو الصادق في القول والفعل وهو في هذا الحديث الصحيح يُقسم بالله انه لم يكذب ولم يكذّبه أحد، فكيف لم يكن صادقاً ولا وفياً مع معلمه ومربيه.

السبب الثاني: قياس مع الفارق

والغريب، أن ينقل لنا الزهري عملية القياس الباطلة بين أبو العاص بن الربيع، والذي بقى في شركه وكفره إلى عام الحديبية، وأسر مع المشركين، وفرق الإسلام بينه وبين زوجته (زينب) بنت رسول الله صلى الله عليه وآله فهاجرت مسلمة، وتركته لشركه.

قال العيني في عمدة القاري:«.. والإسلام فرّق بينهما. وقال ابن كثير: إنما حرم المسلمات على المشركين عام الحديبية سنة ست من الهجرة، وكان

(١) صحيح البخاري: ج٣ ص ١٧٥. باب الشروط، الناشر: دار الفكر للطباعة ـ بيروت.
(٢) صحيح مسلم: ج٣ ص ١١٦. مسند أحمد: ج١ ص ١٤٠. مسند أبي يعلى: ج ١ ص ٢٧٤.

أبو العاص في غزوة بدر مع المشركين، ووقع في الأسر... وقال ابن إسحاق: وقد كان رسول الله قد أخذ عليه أن يخلي سبيل زينب، يعني أن تهاجر إلى المدينة فوفى أبو العاص بذلك ولحقت بأبيها، وأقام أبو العاص بمكة على كفره، واستمرت زينب عند أبيها بالمدينة، ثم آخر الأمر أسلم وخرج»[١] فلم نجد في التأريخ منقبة لهذا الرجل حتى يمكن قياسه مع علي عليه السلام.

وبين علي ابن أبي طالب عليه السلام روى المناوي في كتابه فيض القدير، عن جابر: «مكتوب على باب الجنة لا إله إلا الله محمد رسول الله علي أخو رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يخلق السماوات والأرض بألفي سنة.

ثم ذكر حديث (علي أصلي وجعفر فرعي)، فيقول: «وفي رواية الطبراني، قال في الحلية: علي سيد القوم محب المشهود ومحبوب المعبود باب مدينة الحكم والعلوم وراية المهتدين ونور المطيعين وولي المتقين وإمام العادلين، أقدمهم إجابةً وإيماناً وأقومهم قضية وإيقاناً وأعظمهم حلماً وأوفرهم علماً قدوة المتقين وزينة العابدين المنبئ عن حقائق التوحيد المشير إلى لوامع علم التفريد صاحب القلب العقول واللسان السؤول والأذن الواعي والعهد الوافي، فقّاء عيون الفتن ووقى من فنون المحن، فدفع الناكثين ووضع القاسطين ودفع المارقين الأخيشن في دين الله الممسوس في ذات الله»[٢].

ثم ينقل عن أبي أمامة: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم آخى بين

---

(١) العيني: عمدة القاري، ج ٤ ص ٣٠٢. الناشر: دار إحياء التراث العربي.
(٢) المناوي: فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج ٤ ص ٤٦٨. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

الناس وآخى بينه وبين علي، قال الإمام أحمد: ما جاء في أحد من الفضائل ما جاء في علي، وقال النيسابوري: لم يرد في حق أحد من الصحابة بالأحاديث الحسان ما ورد في حق علي»[١].

إذن فمن كان أخاً لرسول الله قبل أن تخلق السموات والأرض بألفي عام، وهو زينة العابدين والمنبئ عن حقائق التوحيد والأذن الواعية، وهو أصل رسول الله، وما جاء في أحد من الفضائل ما جاء في علي عليه السلام، فهل نستطيع بعد هذا كله أن نصدّق بما قاله الزهري في هذه الرواية.

النكارة الثالثة: عدم الاقتران بين المناسبة والموضوع

لو لاحظنا وتأملنا في الحديث الذي يروى عن الإمام زين العابدين عليه السلام نجد أنه لا توجد مناسبة واقتران بين الموضوع الذي نحن بصدده؛ وهو الخطبة وبين سيف رسول الله، كما سيتضح من خلال الرواية. فلو راجعنا النص الذي يرويه الزهري بدقة لوجدنا أن هناك أمرين أحدهما مختلف عن الآخر، مما يدل على أن هذه القصة موضوعة من قبل الزهري.

وإليك النص الذي رواه البخاري ومسلم:

«عن ابن شهاب(الزهري) أن علي بن الحسين حدثه أنهم حين قدموا المدينة من عند يزيد بن معاوية مقتل الحسين بن علي رضي الله عنهما لقيه المسور بن مخرمة، فقال له: هل لك إليّ من حاجة تأمرني بها قال: فقلت له: لا، قال له: هل أنت معطي سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم فإني أخاف أن يغلبك القوم عليه، وايم الله لئن أعطيتنيه لا يخلص إليه أبداً حتى تبلغ

---

(١) المصدر السابق: ج ٤ ص ٤٦٩.

نفسي، إن علي بن أبي طالب خطب بنت أبي جهل... الى آخر الحديث»[١].

فما علاقة سيف رسول الله صلى الله عليه وآله بخطبة علي عليه السلام لبنت أبي جهل، وكيف نفسر إلحاحه في طلب السيف لأن النبي صلى الله عليه وآله قال فاطمة بضعة مني، إذن فلا توجد مناسبة معقولة بينهما على الإطلاق مما يدل على وضعها.

مناقشة السيد المرتضى

وقد ردّ السيد المرتضى هذه الفرية من أساسها بالبيان التالي، حيث قال: هذا خبر باطل، موضوع، ويشهد ببطلانه، ويقضي على كذبه:

أولاً: إنّ أمير المؤمنين عليه السلام لو كان فعل ذلك على ما حكى، لما كان فاعلاً لمحظور في الشريعة؛ لان نكاح الأربع حلال على لسان نبينا محمد صلى الله عليه وآله، والمباح لا ينكره الرسول ولا يصرح بذمه، وبأنه متأذيه.

ثانياً: لو فرضنا المنع بعد أن أباحه لدليل خاص، فمثل علي عليه السلام لا يمكن أن يفعل محظوراً في الشريعة؛ فليس مقبولاً عند العقل أن ينكر النبي صلى الله عليه وآله على من أراد فعل مباح قبل أن يصير ممنوعاً في الشريعة، ويبالغ في إنكاره؛ بل يذمه على ذلك.

فان الأولى؛ بل اللائق بخلقه الكريم ومقامه العظيم صلى الله عليه وآله، أن يُعلم ذلك علياً من غير ارتكاب هذه التعريضات.

ثالثاً: على أنه لا خلاف بين أهل النقل أنّ الله جل وعلا هو الذي اختار أمير المؤمنين عليه السلام لنكاح سيدة النساء وأن النبي صلى الله عليه وآله رد عنها جلة أصحابه، وقد خطبوها وقال صلى الله عليه وآله (إني لم أزوج فاطمة علياً حتى زوجها الله إياه في

---

(١) صحيح البخاري: ج٤ ص ٤٧، وصحيح مسلم: ج ٧ ص ١٤١. الناشر: دار الفكر - بيروت - لبنان.

سمائه)[١] ونحن نعلم أن الله سبحانه لا يختار لها من يغيّرها- بزواجه بأخرى غيرها- ويؤذيها ويغمها، فإن ذلك من أدل دليل على كذب الراوي لهذا الخبر[٢].

إذن هذا الخبر باطل وموضوع، وواضح أنّ يد الزهري قد زورت وأدرجت هذا الحديث، فليس غريباً أن تكون هذه الزيادة منه بعد ما تقدم إنه من اتباع معاوية فالأول فهو الجندي والأمير بشهادة الذهبي كما تقدم.

إشكال ابن حجر العسقلاني على السيد المرتضى

قال ابن حجر في فتح الباري: «وكان علي قد أخذ بعموم الجواز، فلما أنكر النبي صلى الله عليه وسلم، أعرض علي عن الخطبة، وإنما خطب النبي صلى الله عليه وسلم ليشيع الحكم المذكور، وأما على سبيل الأولوية، وغفل الشريف المرتضى عن هذه النكتة، فزعم أن الحديث موضوع؛ لأنه من رواية المِسور وكان فيه انحراف عن علي»[٣].

---

(١) روى الهيثمي في زوائده:« عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن الله أمرني أن أزوج فاطمة من علي» ثم قال: رواه الطبراني ورجاله ثقات. مجمع الزوائد: ج ٩ ص ٢٠٤. الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

وروى ابن عساكر في تأريخه: « عن أنس بن مالك قال بينا أنا عند النبي (صلى الله عليه وسلم) إذ غشيه الوحي، فلما سري عنه، قال: هل تدري ما جاء به جبريل من عند صاحب العرش قلت: لا، قال: إن ربي أمرني أن أزوج فاطمة من علي بن أبي طالب. تاريخ مدينة دمشق: ج ٥٢ ص ٤٤٤. الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت.

(٢) السيد المرتضى: تنزيه الأنبياء، ص ٢٦٨- ٢٦٩. الناشر: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة. (بتصرف منا في العبارة).

(٣) فتح الباري: ج٧ ص٦٨.

جواب الإشكال

ما أورده ابن حجر مدفوع بثلاثة أوجه:

أولاً: إن إشاعة الحكم المذكور، لا يتوقف على ما فعله النبي صلى الله عليه وآله؛ فإنه كان يمكن أن يعلنه أو يبلغه بالطرق الطبيعية التي كان يتبعها صلى الله عليه وآله مع الأحكام الأخرى، والتي كان بعضها أشد من هذا الحكم، علماً أن هذا الحكم لم يختص إلا بعلي عليه السلام، وأما بقية المسلمين لا يشملهم الحكم المذكور حتى نقول باضطراره صلى الله عليه وآله لإشاعة هذا الحكم؛ لأنه ليس حكماً عاماً.

ثانياً: إن المسور بن مخرمة قد اتضح من خلال ترجمته المتقدمة، أنه فيه انحراف عن علي عليه السلام، كما صرح السيد المرتضى، فإنه كان يصلي على معاوية كلما ذكره، بشهادة الذهبي المتقدمة، وقد انحاز مع ابن الزبير، ومعلوم أن ابن الزبير كان يبغض علياً عليه السلام وهذا واضح.

إذن كيف يمكن الوثوق بروايات من كان هذا حاله، ولهذا السبب قال السيد المرتضى: إن الحديث موضوع.

ثالثاً: لو تأمل ابن حجر بكلام المرتضى، لاتضح أن الغفلة هي من نفسه هو وليس من المرتضى(رحمه الله)؛ لأنه ذكر دليلاً وعلةً لوضع هذا الحديث؛ وذلك لأن زواج أمير المؤمنين لفاطمة عليها السلام هو بأمر الله جل وعلا، ومعلوم أن الله سبحانه وتعالى لا يختار لها من يغيِّرها - بزواجه عليه السلام من امرأة أخرى - فيؤذي فاطمة ويغمها، فإن ذلك من أدل دليل على كذب الراوي لهذا الخبر وهو المسور بن مخرمة.

الدواعي لوضع هذا الحديث

لعل السؤال يعود مرةً أخرى وهو أنه لو كان الزهري هو من وضع هذه الزيادة في هذا الحديث فما هو المبرر لذلك.

والجواب يدور بين أمرين:

الأول: أن يقابلوا بذلك ما يروونه بأنفسهم - كما مر في صحيح البخاري- من أن فاطمة وجدت على أبي بكر فلم تكلمه حتى ماتت، ليكون علياً عليه السلام قد أغضبها كما أنّ أبا بكر قد أغضبها، وبذلك تسقط حجج الشيعة من أنّ أبا بكر هو الذي أغضب فاطمة، وأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: (من أغضبها أغضبني).

الثاني: تبرير سنّة لعن أمير المؤمنين عليه السلام التي مارسها معاوية طيلة ستين عاماً، ليقول إنّ علياً هو السبب في إغضاب رسول الله، ومعلوم ما هو حكم ذلك الإنسان؟

وبعد هذا البيان، فلا غرابة أن يضعوا زيادة في هذا الحديث؛ بل الغريب أن لا نجد ذلك. ومن تصفح التأريخ ولاسيما تاريخ الدولة الأموية يجد أن ذلك واضحاً بلا شك أو ريب.

قال الأستاذ محمود أبو رية: «اشتد الاختراع واستفاض بعد مبايعة علي رضي الله عنه، فإنه ما كاد المسلمون يبايعونه بيعة صحيحة حتى ذر قرن الشيطان الأموي ليغتصب الخلافة من صاحبها، ويجعلها حكماً أموياً! وقد كان وا أسفاه! وإليك كلمة صادقة دقيقة كتبها الأستاذ الإمام محمد عبده رحمه الله في مقدمات رسالة التوحيد بعد أن تكلم عن الفتنة الكبرى التي هوى بها ركن عظيم من هيكل الخلافة، واصطدم الإسلام وأهله صدمة

زحزحتهم عن الطريق التي استقاموا عليها.

قال رضي الله عنه: توالت الأحداث بعد ذلك ونقض بعض المبايعين للخليفة الرابع ما عقدوا، وكانت حروب بين المسلمين انتهى فيها أمر السلطان إلى الأمويين! غير أن بناء الجماعة قد انصدع، وانفصمت عرى الوحدة بينهم، وتفرقت بهم المذاهب في الخلافة... وكانت نشأة الاختراع في الرواية والتأويل، وغلا كل قبيل فافترق الناس... إلخ»[1]

إذن فالوضع والاختراع للأحاديث لا سيما في الدولة الأموية كان شائعاً ومشهوراً، وكان القصد من ذلك هو التبرير للحكم السائد آنذاك لأنه مغتصب على حد تعبير الأستاذ أبو رية.

خلاصة ونتيجة

إذن اتضح من مجموع بحثنا أن هذا الحديث موضوع ومختلق ولا يستبعد أن يد الواضعين قد أدرجت فيه بعض الزيادات عليه، واتضح أيضاً أن فيه نكارات واضحة لا تخفى على من له أدنى مسكة من العقل، وما أثاره ابن تيمية قد اتضح بطلانه وفساده بما تقرر.

---

(١) محمود أبو رية: أضواء على السنة المحمدية، ص١١٨ ـ ١١٩، الناشر البطحاء، ط٥.

الفصل الخامس

الروايات المصرحة بدفنها ليلاً

وما قيل من صلاة أبي بكر على الزهراء عليها السلام

تمهيد:

قد يثير التساؤل والاستغراب والاستفهام؛ بل والحزن والألم أن الابنة الوحيدة للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله تدفن ليلاً وسراً؟!

أليس الزهراء عليها السلام سيدة نساء أهل الجنة أو سيدة نساء هذه الأمة أو سيدة نساء العالمين، كما رواه البخاري بألفاظه المختلفة[1].

ألم ترو عائشة: «كانت إذا دخلت عليه قام إليها فقبّلها ورحب بها وأخذ بيدها، فأجلسها في مجلسه»[2]. قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين»[3].

ألم تنقل عائشة أيضاً: «أن النبي صلى الله عليه وسلم قبّل يوماً نحر فاطمة، فقلت له: يا رسول الله فعلت شيئاً لم تفعله، فقال: يا عائشة إني إذا اشتقت إلى الجنة قبلت نحر فاطمة»[4].

ألم ترو أيضاً: «ما رأيت أحداً أشبه كلاماً وحديثاً برسول الله صلى الله عليه وسلم من فاطمة، وكانت إذا دخلت عليه قام إليها ورحب بها كما كانت تصنع هي به صلى الله عليه وسلم»[5].

ألم يرو عمر بن الخطاب: «إن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج كان آخر عهده بفاطمة وإذا رجع كان أول عهده بفاطمة»[6].

ألم تكن الزهراء بضعته وروحه، وكما يقول المناوي: «إنها قطعة من

---

(١) صحيح البخاري: ج٧ ص١٤٢، ج٤ ص١٨٣.

(٢) المستدرك على الصحيحين: ج٣ ص١٥٤.

(٣) المصدر نفسه: ج٣ ص١٥٤، وأقره الذهبي على ذلك.

(٤) محب الدين الطبري: ذخائر العقبى، ص٣٦، ط مكتبة القدسي.

(٥) ابن عبد البر: الاستيعاب، ج٢ ص٧٥١، ط حيدر آباد الدكن.

(٦) محمد بن يوسف الزرندي: نظم درر السمطين، ص١٧٧، ط القضاء ـ القاهرة.

لحمه»(١).

فنسأل لماذا هذا التأكيد من رسول الله صلى الله عليه وآله على فاطمة عليها السلام، ثم هل أن القوم غابت عنهم هذه الأحاديث، فلماذا تدفن بهذه الطريقة؟

فهل يُعقل أن القوم لم يذكروا هذه الوقائع؛ أم أن هناك سراً في الأمر والراجح هو الثاني.

إذن لننطلق في تلمس الحقائق في هذه المسألة، فالزهراء عليها السلام ابنة ثمانية عشر ربيعاً فقط، وكانت أول أهل بيته صلى الله عليه وآله لحوقاً به... ترى لماذا ؟ صحيح أن الموت حق على كل العباد، لكن السؤال الفطري الذي يطرح نفسه وبإلحاح، ماذا جرى ؟

ما الذي جعل الزهراء عليها السلام تنتقل بهذه السرعة إلى بارئها وغيرها يمتد به العمر إلى ما شاء الله ؟

وعندما نبحث في خلجات أنفسنا ونطرد العصبية عن أرواحنا، يأتي الجواب واضحاً وهو حزنها على أبيها ورزية القوم بغصب حقوقها، وضربها، وإسقاط جنينها.

لذا نجدها أنها أمرت ألاّ يصلي عليها (أبو بكر) وأن تدفن ليلاً وسراً؛ حتى لا يعلم قبرها، فيبقى التساؤل عن سرّ ذلك قائماً حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً وهكذا كان.

الروايات:

وإليك مجموعة من الروايات التي تثبت هذه الحقيقة:

---

(١) عبد الرؤوف المناوي: فيض القدير، ج٤ ص٤٢١.

١- محمد بن إسماعيل البخاري (ت / ٢٥٦) في صحيحه

«قال: حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة أن فاطمة عليها السلام بنت النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلى أن قال: فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة عليها السلام منها شيئاً، فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك، فهجرته، فلم تكلمه حتى توفيت، فلما توفيت دفنها زوجها علي ليلاً ولم يؤذن بها أبا بكر»[(١)].

٢- مسلم النيسابوري(ت/٢٦١هـ) في صحيحه

«قال: أخبرنا حجين حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أنها أخبرته أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلت إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وسلم مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك، وما بقي من خمس.... فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة شيئاً فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك، قال: فهجرته فلم تكلمه حتى توفيت، وعاشت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة أشهر، فلما توفيت دفنها زوجها علي بن أبي طالب ليلاً، ولم يؤذن بها أبا

---

(١) صحيح البخاري، ج٥ص٨٢ باب غزوة خيبر. وفتح الباري، ابن حجر: ج٧ ص٣٧٨ وعمدة القاري للعيني ج ١٧ص٢٥٨.

وخرج هذا الحديث: ابن سعد الطبقات الكبرى: ج ٢ص٣١٥. أحمد في المسند: ج١ ص ٦ -٧، ابن شبة النميري تاريخ المدينة: ج١ص١٩٧. البيهقي في السنن: ج٦ ص ٣٠٠، الطبري في التاريخ: ج ٣ ص ٢٠٢وص ٣٠١، الطبراني في مسند الشاميين: ج٤ص١٩٨، ابن كثير في البداية والنهاية: ج٥ ص٢٨٥، الطحاوي في شرح مشكل الآثار: ج ١ص ١٣٧. المتقي الهندي في كنز العمال: ج ٥ ص٢٤٢، ابن حبان في صحيح ابن حبان: ج ١٤ص٥٧٣.

بكر، وصلّى عليها علي»[١].

والروايات التي في الصحيح، لا تحتاج إلى ترجمة أسانيدها كما هو واضح فهي في غاية الصحة على مباني القوم.

وبنفس الطريق، عن (عائشة) ذكر هذه الرواية:

ابن حبان (ت/ ٣٥٤هـ)

قال: «توفيت (عليها السلام) بعد أبيها (صلى الله عليه وآله وسلم) بستة أشهر وصلّى عليها علي ولم يؤذن بها أحداً، ودفنها ليلاً»[٢].

٣- عبد الرزاق الصنعاني (ت/ ٢١١هـ)

عن ابن جريج وعمرو بن دينار أن حسن بن محمد أخبره أن فاطمة بنت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) دفنت بالليل، قال: فرّ بها عليٌّ من أبي بكر أن يصلّيَ عليها، كان بينهما شيء»[٣].

والرواية صحيحة السند، ورواتها موثقون وهم:

١- ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي.

روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

قال الذهبي: «أحد الأعلام»[٤].

وقال ابن حجر: «ثقة فقيه فاضل»[٥].

٢- عمرو بن دينار أبو محمد الأثرم، قال ابن حجر «ثقة ثبت»[٦].

---

(١) صحيح مسلم، ج٥ ص١٥٤.
(٢) ابن حبان: كتاب الثقات، ج٣ص٣٣٤.
(٣) عبد الرزاق الصنعاني: المصنف، ج٣ ص٥٢١ ح ٦٥٥٤ و٦٥٥٥.
(٤) الكاشف، ج١ ص٦٦٦.
(٥) تقريب التهذيب، ج١ ص٣٦٣.
(٦) تقريب التهذيب، ج١ ص٤٢١.

٣- حسن بن محمد: على بن أبى طالب القرشي الهاشمي، أبو محمد المدني، و هو الحسن بن محمد ابن الحنفية.

روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

قال الذهبي: «قال عمرو بن دينار...و لم أر أحداً قط أعلم منه»[١].

وقال ابن حجر: «ثقة فقيه»[٢].

استفهام وتساؤل؟

هذه الرواية تشير بشكل واضح إلى أن أمير المؤمنين عليه السلام كان في حالة لا يحسد عليها بحيث تعبر الرواية بـ (فرّ) وهو كناية عما يعانيه من الألم من القوم؛ بقرينة ذيل هذه الرواية (كان بينهما شيء) لذا قال: (فر بها) وهذا لا يعني أن علياً يخاف من القوم، فهو الكرار غير الفرار، وهم يعلمون بذلك علم اليقين، ولكن هو تعبير عن الرفض الايجابي للسلطة الحاكمة المتمثلة آنذاك.

٤- محمد بن سعد (ت/٢٣٠هـ)

روى هذه الحادثة بعدة طرق، قال:

«أخبرنا أنس بن عياض، حدثنا يونس بن يزيد الأيلي عن ابن شهاب قال: دفنت فاطمة ليلاً، دفنها علي.

أخبرنا مطرف بن عبد الله اليساري، حدّثنا عبد العزيز ابن أبي حازم عن محمد بن عبد الله عن الزهري، قال: دُفنت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلاً، ودفنها علي.

---

(١) الكاشف، ج١ ص٣٢٩.
(٢) تقريب التهذيب، ج١ ص١٦٤.

أخبرنا محمد بن عبد الله الأسدي، حدّثنا سفيان عن معمر عن الزهري عن عروة أن علياً دفن فاطمة ليلاً.

أخبرنا عبيد الله بن موسى ووكيع قالا: حدّثنا إسرائيل، عن جابر، عن محمد بن علي قال: دفنت فاطمة ليلاً.

أخبرنا وكيع، عن موسى بن علي، عن بعض أصحابه أنّ فاطمة دفنت ليلاً.

أخبرنا عمر بن سعد أبو داود الحضري عن سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة أنّ عليّاً دفن فاطمة ليلاً.

أخبرنا محمد بن مصعب، حدّثنا الأوزاعي عن يحيى بن سعيد أن فاطمة دفنت ليلاً.

أخبرنا محمّد بن عمر، حدثنا معمر عن الزهري عن عروة أنّ علياً صلى على فاطمة.

عن علي بن الحسين قال: سألت ابن عباس، متى دفنتم فاطمة؟

فقال: دفناها بليل بعد هدأة!

قال: قلت: فمن صلّى عليها؟

قال: علي.

أخبرنا محمد بن عمر، حدّثنا معمر عن الزهري عن عروة أنّ علياً صلّى على فاطمة»[1].

سند الروايات

أما سند هذه الروايات فيكفينا تعدد طرقها للوثوق بصحتها؛ وكذلك ما

(١) محمد بن سعد: الطبقات، ج٨ ص٢٨-٣٠.

ورد ما يطابق هذا المعنى في روايات الصحاح المتقدمة، ولكن هناك من أشكل على دلالة هذه الروايات كما نرى ذلك من ابن حجر العسقلاني.

تعليق ابن حجر

علق ابن حجر على الطرق التي رواها ابن سعد بكلام واه، مبررا الواقعة بلا وجه مقبول، وللأسف أن هذا الدفاع يخلو من الطرح العلمي والموضوعي؛ بل نجد أن تحليله ينطلق من العصبية والعاطفة. وإليك قوله:

قال: «روى ابن سعد من عدة طرق أنها دفنت ليلاً وكان ذلك بوصية منها؛ لإرادة الزيادة في التستر، ولعله لم يعلم أبا بكر بموتها لأنه ظن أن ذلك لا يخفى عنه»[1].

تعليق على التعليق

لنا وقفات مع ابن حجر:

الأولى: ان ابن حجر لم يعلق على الروايات جرحاً أو تعديلاً فهو مؤمن بصحتها.

الثانية: قوله: (بوصية منها) نتفق معه،ونختلف معه في قوله: (لإرادة الزيادة في التستر) فهذا لا يصدر من ابن حجر الفقيه المتبحر؛ لأنّ التستر من جهة العفة والطهارة واجب، وهذا لا كلام فيه، ولكن هذا الواجب محفوظ في حال الدفن نهاراً أيضاً.

أضف إلى ذلك أن الميت عندما يدفن يرغب أن يشيع وأن يصلى عليه، وكثير من الأعمال التي أوصى بها رسول الله في حال الدفن زيادة في

(١) ابن حجر العسقلاني: فتح الباري، ج٧ ص٣٧٨.

الثواب، فلماذا رفضت الزهراء هذه الأعمال.؟

ثم إننا لم نجد هذه السنة(سنة الدفن ليلاً لزيادة التستر) شائعة في ذلك الوقت، ولو كانت كذلك لأمر بها رسول الله، وهو العارف بدقائق الشريعة.

وقوله: (ولعله لم يعلم أبا بكر بموتها لأنه ظن [أي الإمام] أن ذلك لا يخفى عنه).

مردود بوصيتها له عليه السلام، وهو الأمين على حفظ الوصية.

والصحيح أنّ سرّ ذلك هو حرصها عليها السلام أن لا يشهداها ويصليا عليها لتبقى ظلامتها حجة عليهم إلى يوم القيامة، اليوم الذي لا يغادر صغيرة وكبيرة إلا أحصاها.

وهذا هو الجواب المنطقي والصحيح الذي يتماشى مع التحقيق العلمي لتفسير هذه الواقعة.

٥- ابن أبي شيبة (ت/٢٣٥هـ)

«حدثنا سفيان بن عينية عن عمرو ـ بن دينار ـ عن حسن بن محمد: أن فاطمة (عليها السلام) دفنت ليلاً.

وذكر طريقاً آخر، قال:حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن معمر عن الزهري عن عروة أن علياً (عليه السلام) دفن فاطمة (عليها السلام) ليلاً»[١].

٦- أبو نعيم الأصبهاني (ت/٤٣٠هـ)

قال: «حدّثنا سليمان بن أحمد، عن أبي زرعة الدمشقي، عن أبي اليمان، عن شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: قالت: توفّيت

---

(١) ابن أبي شيبة: مصنف ابن أبي شيبة، ج٣ ص ٣١ ح ١١٨٢٦ و١١٨٢٧، البلاذري: أنساب الأشراف، ج٢ ص٣٣.

فاطمة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بستّة أشهر، ودفنها عليّ ليلاً.

وروى سفيان بن عيينة، عن عمرو بن عبيد، عن الحسن بن محمد بن الحنفية: أن فاطمة عليها السلام دفنت ليلاً»[1].

اكتفي بهذه الروايات الكثيرة والمستفيضة والصحيحة سنداً ودلالة. وانتقل إلى آراء علمائهم في هذه المسألة.

ومن أقوال علمائهم

١- العجلي

قال: «ودفنها علي بن أبي طالب عليه السلام ليلاً وغسلها وصلّى عليها»[2].

٢- الواقدي

قال: «وثبت عندنا أن علياً عليه السلام دفنها ليلاً وصلى عليها ومعه العباس والفضل ولم يعلموا بها أحداً»[3].

٣- السمهودي

قال: «وقد ثبت أن أبا بكر لم يعلم بوفاة فاطمة (عليها السلام)؛ لما في الصحيح أن علياً (عليه السلام) دفنها ليلا، ولم يُعلم أبا بكر»[4].

٤- ابن حجر العسقلاني

قال: «وقد ثبت أن أبا بكر لم يعلم بوفاة فاطمة لما في الصحيح من

(١) الأصبهاني: حلية الأولياء، ج٢ ص٤٢، الطبراني: المعجم الكبير، ج٢٢ ص٣٩٨ ح ٩٨٩ و ٩٩١.

(٢) العجلي معرفة الثقات، ج٢ ص٤٥٨، رقم: ٢٣٤٨. ترجمة فاطمة عليها السلام.

(٣) نقلاً عن السيرة الحلبية، ج٣ ص٤٨٧.

(٤) السمهودي: وفاء الوفا، ج٣ ص٩٠٣.

حديث عائشة أن علياً دفنها ليلاً، ولم يعلم أبا بكر»[١] ومن ثم دافع عن هذا القول. وقد تقدم منا دفع ما وقع فيه من الخلط والاشتباه، فراجع.

٥- ابن أبي الحديد المعتزلي

قال: «ودفْنُها ليلاً في الصحة أظهر من الشمس، وأن منكر ذلك كالدافع للمشاهدات، ولم يجعل دفنها ليلاً بمجرده هو الحجة ليقال: لقد دفن فلان وفلان ليلاً، بل يقع الاحتجاج بذلك على ما وردت به الروايات المستفيضة الظاهرة التي هي كالتواتر، أنها أوصت بأن تدفن ليلا؛ حتى لا يصلي الرجلان عليها، وصرحت بذلك، وعهدت فيه عهداً بعد أن كانا استأذنا عليها في مرضها ليعوداها فأبت أن تأذن لهما، فلما طالت عليهما المدافعة رغبا إلى أمير المؤمنين علي عليه السلام في أن يستأذن لهما وجعلاها حاجة إليه وكلمها عليها السلام في ذلك وألح عليها فأذنت لهما في الدخول، ثم أعرضت عنهما عند دخولهما، ولم تكلمهما، فلما خرجا قالت لأمير المؤمنين عليه السلام: هل صنعت ما أردت؟

قال: نعم، قالت: فهل أنت صانع ما آمرك به؟

قال نعم.

قالت: فإني أنشدك الله ألاّ يصليا على جنازتي، ولا يقوما على قبري!»[٢]

وبهذا تم نقل معظم الروايات وأقوال العلماء، وقد تبيّن أن هذه الواقعة صحيحة باعتراف رواياتهم، ونقل جل علمائهم.

---

(١) ابن حجر العسقلاني: تلخيص الحبير، ج٥ ص٢٧٤.

(٢) شرح نهج البلاغة، ج ١٦ ص٢٨١.

صلاة أبي بكر على الزهراء عليها السلام

هناك من يدعي أن هناك روايات أشارت إلى أن أبا بكر صلّى عليها في حين أنكم تدعون أن أمير المؤمنين عليه السلام دفنها ليلاً ولم يعلم أبا بكر.

والرواية نقلها ابن عدي في الكامل في الضعفاء:

«ثنا محمد بن هارون بن حسان البرقي بمصر ثنا محمد بن الوليد بن أبان ثنا محمد بن عبد الله القدامي كذا، قال: وإنما هو عبد الله بن محمد القدامي، قال مالك بن أنس أخبرنا عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده، قال: توفيت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلاً فجاء أبو بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وسعيد وجماعة كثير سمّاهم مالك، فقال أبو بكر لعلي: تقدم فصلّ عليها، قال: لا والله لا تقدمت وأنت خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: فتقدم أبو بكر فصلّى عليها فكبر عليها أربعاً ودفنها ليلاً»[1].

نقول: تقدم في كتب الصحاح أن علياً عليه السلام صلّى عليها، ولم يعلم أبا بكر.

ثم إنّ هذه الرواية من موضوعات عبد الله بن محمد القدامي.

قال ابن حجر: «عبد الله بن محمد بن ربيعة بن قدامة القدامي المصيصي،أحد الضعفاء أتى عن مالك بمصائب منها هذه الرواية»[2].

وعليه فهذه الرواية ساقطة وغيرة معتبرة.

قال ابن حجر في الإصابة: «وروى الواقدي عن طريق الشعبي، قال: صلى أبو بكر على فاطمة وهذا فيه ضعف وانقطاع وقد روى بعض المتروكين عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه نحوه ووهاه الدار قطني وابن عدي»[3].

---

(1) ابن عدي: الكامل في الضعفاء، ج٤/٢٥٨.

(2) لسان الميزان، ج٣ ص١٣٨٢/٣٣٤.

(3) ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة،ج٨ ص٢٦٧.

الخاتمة

إذن في نهاية المطاف نستطيع أن نقول: إن ظلامة الزهراء عليها السلام مقطوع بصحتها؛ لما تقدم من مجموع بحثنا، وما صححناه من الروايات سنداً ودلالة، ومن مجموع الأدلة والمتابعات والشواهد والقرائن التي ذكرناها سابقاً فليس الشيعة تنفرد بهذه الأحاديث؛ بل المسألة تكاد تكون إجماعية عند الفريقين، فمسألة الإحراق والتهديد والوعيد، واحتجاجها بفدك على القوم، وخفاء قبرها إلى يومنا هذا، كل هذه الأحداث ليس من خيال ووحي الشيعة كما يحلو للبعض أن يعطيها هذه الصورة؛ بل وجدنا أن مصادر القوم ورواياتهم طافحة بهذه الأحداث، ومن تأمل بكل ما قدمناه يجد في نفسه الصدق بما نقول.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

حرره يحيى الدوخي

٢٥ رجب المرجب / ١٤٢٧هـ

فهرست المصادر

- **القرآن الكريم**
- **نهج البلاغة**

(حرف الألف)

١. **الأئمة الاثنا عشر**: شمس الدين محمد ابن طولون (ت/ ٩٥٣هـ)، تحقيق: الدكتور صلاح الدين المنجد، منشورات الرضي، قم - إيران.

٢. **إتحاف السائل بما لفاطمة من المناقب**: محمد عبد الرؤوف المناوي (ت/ ١٠٣١هـ)، تحقيق: عبد اللطيف عاشور، مطبعة القرآن الكريم للطبع والنشر - القاهرة.

٣. **الإتقان في علوم القرآن**: جلال الدين السيوطي(ت/٩١١هـ) الناشر: دار الفكر - بيروت.

٤. **إثبات الوصية**: علي بن الحسين بن علي المسعودي (ت/٣٤٦هـ) منشورات الشريف الرضي - قم.

٥. **الأحاديث المختارة**: الضياء المقدسي، أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٠هـ.

٦. **الاحتجاج**: الطبرسي، دار النعمان للطباعة والنشر - النجف الأشرف.

٧. **الإحكام في أصول الأحكام**: ابن حزم(ت/٤٥٦ هـ) الناشر، زكريا علي يوسف، مطبعة العاصمة - القاهرة.

٨. **أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه**: محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي

أبو عبد الله، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، الناشر: دار خضر - بيروت ط/٢، ١٤١٤هـ.

٩. **أسد الغابة**: ابن الأثير (ت/٦٣٠هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

١٠. **الإصابة في تمييز الصحابة**: أحمد بن علي بن محمد، المعروف (ابن حجر العسقلاني)، (ت/٨٥٢ هـ)، الناشر، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان ط/ ١٣٢٨ هـ.

١١. **الأعلام**: خير الدين الزركلي (ت/١٤١٠هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، ١٣٠٥هـ.

١٢. **أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام**: عمر رضا كحالة، ط٥/ ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، بيروت - لبنان.

١٣. **أعيان الشيعة**: السيد محسن الأمين (ت/١٣٧١هـ)، تحقيق: حسن الأمين، الناشر: دار التعارف للمطبوعات - بيروت - لبنان.

١٤. **الاقتصاد**: محمد بن الحسن الطوسي (ت/٤٦٠هـ) الناشر، مكتبة جامع چهلستون / ١٤٠٠هـ - طهران.

١٥. **الأمالي**: محمد بن الحسن الطوسي، الناشر: دار الثقافة للطباعة - قم.

١٦. **الأموال**: أبو عبيد قاسم بن السلاّم، مكتبة كليات الأزهرية، مصر.

١٧. **أنساب الأشراف**: أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت/٢٧٩هـ) الناشر: دار الفكر، ط١/ ١٤١٧هـ.

١٨. **الأنساب**: أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني،

(ت/٥٦٢ هـ) تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: دار الجنان - مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١/ ١٤٠٨هـ.

١٩. **إيمان أبي طالب**: محمد بن محمد بن النعمان أبي عبد الله ، العكبري، البغدادي،(ت/٤١٣هـ) تحقيق: مؤسسة البعثة، الناشر: دار المفيد بيروت - لبنان، ط/٢.

(حرف الباء)

٢٠. **البدء والتاريخ**: أحمد بن سهل المطهر بن ظاهر المقدسي (ت/ ٣٥٥ هـ) الناشر: دار صادر- بيروت - لبنان، ط/ ١٩٨٨م. وكذلك نشر: مكتبة الأسدي، طهران ـ إيران سنة ١٨٩٩م.

٢١. **البداية والنهاية**: أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي(ت / ٧٧٤هـ)،تحقيق: علي الشيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط/ ١٤٠٨هـ.

٢٢. **البرهان في علوم القرآن**: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط/ ١٣٩١هـ.

٢٣. **بيت الأحزان**: عباس القمي(ت/١٣٥٩هـ)، الناشر: دار الحكمة، قم ـ إيران، ط١/ ١٤١٢ هـ.

(حرف التاء)

٢٤. **تاج العروس من جواهر القاموس**: محمد مرتضى الزبيدي (ت/ ١٢٠٥هـ)، المطبعة الخيرية - مصر، الناشر: دار مكتبة الحياة- بيروت، ط / سنة

١٣٠٦ هـ أوفست.

٢٥. **تاريخ الإسلام**: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت/٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١/ ١٤٠٧هـ.

٢٦. **تاريخ الأمم والملوك**: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري(ت/٣١٠هـ)، تحقيق: نخبة من العلماء، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

٢٧. **تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس**: حسين بن محمد بن الحسن الديار بكري (ت/ ٩٨٢ هـ) ، طبعة مصر / ١٣٨٣ هـ.

٢٨. **تاريخ المدينة**: ابن شبة النميري(ت ٢٦٢هـ) ، تحقيق: فهيم محمد شلتوت- الناشر: دار الفكر، قم - إيران، ط/ ١٤١٠هـ.

٢٩. **تاريخ اليعقوبي**: أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح (٢٥٤ هـ) ط / دار صادر- بيروت.

٣٠. **تاريخ بغداد**: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت/٤٦٣هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١/ ١٤١٧ هـ.

٣١. **تاريخ مدينة دمشق**: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، (ابن عساكر)(ت/٥٧١هـ)، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، الناشر: دار الفكر - بيروت ، ط/ ١٩٩٥م.

٣٢. **التبيين في أنساب القرشيين**: ابن قدامة المقدسي(ت/ ٦٢٠هـ)، الناشر: مكتبة النهضة العربية - بيروت، ط/ ١٤٠٨هـ.

٣٣. **تحف العقول**: ابن شعبة الحراني، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٣٤. **تحفة الأحوذي شرح صحيح الترمذي**: المباركفوري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٥. **التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة**: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت/٩٠٢ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

٣٦. **تذكرة الحفاظ**: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت/٧٤٨ هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت- لبنان. وطبعة مؤسسة أهل البيت عليهم السلام، بيروت لبنان، ١٤٠١هـ.

٣٧. **تذكرة الخواص**: يوسف بن فرغلي بن عبد الله البغدادي الحنفي (سبط ابن الجوزي) (ت/ ٦٥٤ هـ) المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف - العراق، ط/١٣٨٣ هـ.

٣٨. **الترغيب والترهيب** : عبد العظيم المنذري، الناشر: دار الكتب العلمية، ط/١٤١٧هـ.

٣٩. **التفسير الكبير**: فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط١/ ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٤٠. **تقريب التهذيب**: أحمد بن علي بن محمد المعروف بـ(ابن حجر العسقلاني(ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢/ ١٤١٥هـ.

٤١. **تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير**: أحمد بن علي بن محمد المعروف(ابن حجر العسقلاني) (ت/ ٨٥٢ هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة، ط/ ١٣٨٤ هـ -١٩٦٤م.

٤٢. **تنزيه الأنبياء**: السيد المرتضى، الناشر: قسم الدراسات الإسلامية- مؤسسة البعثة.

٤٣. **تهذيب الأحكام**: محمد بن الحسن الطوسي(ت ٣/٤٦٠ هـ)، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران

٤٤. **تهذيب الأسماء واللغات**: أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت/ ٦٧٦هـ، الناشر: إدارة الطبع المنيرية بمصر.

٤٥. **تهذيب التهذيب**: أحمد بن علي بن محمد المعروف(ابن حجر العسقلاني)،(ت ٨٥٢ هـ)، الناشر: دار الفكر بيروت- لبنان، ط/١٤٠٣هـ

٤٦. **تهذيب الكمال**: أبو الحجاج جمال الدين يوسف المزي (ت/٧٤٢هـ) تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١/ ١٤١٣هـ.

(حرف الثاء)

٤٧. **الثقات**: أحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي (ت/ ٣٥٤هـ) الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، ط١/ ١٣٩٣هـ.

(حرف الجيم)

٤٨. **الجامع الصغير**: السيوطي، الناشر : دار الفكر - بيروت.

٤٩. **جامع البيان وفضله**: ابن عبد البر، الناشر: دار الكتب العلمية ، ط/ ١٣٩٨ هـ.

٥٠. **الجرح والتعديل**: الرازي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٥١. **جمهرة أنساب العرب**: ابن حزم الأندلسي(٤٥٦ هـ)، الناشر: دار المعارف، مصر، ط ١٣٩١ هـ.

٥٢. **جهاد الإمام السجاد**: محمد رضا الجلالي، الناشر: مؤسسة دار الحديث الثقافية، ط/ ١٤١٨ هـ.

٥٣. **جواهر المطالب في مناقب الإمام علي عليه السلام**: شمس الدين أبي البركات محمد بن أحمد الدمشقي الباعوني الشافعي (ت/ ٨٧١ هـ) ، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، الناشر: مجمع إحياء الثقافة الإسلامية - قم - إيران ط١/ ١٤١٥هـ.

٥٤. **الجوهرة في نسب الإمام علي وآله عليهم السلام**: محمد بن أبي بكر الأنصاري التلمساني البري (القرن السابع الهجري)، تحقيق: د. محمد التو نجي، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت، ط/ ١٤٠٢ هـ.

(حرف الحاء)

٥٥. **الحدائق الوردية**: حسام الدين حميد بن أحمد المحلي (ت/ ٦٥٢هـ) صنعاء، الناشر: جامع النهرين، ط/ ١٤٠٢ هـ

٥٦. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، (ت/٤٢٠هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(حرف الخاء)

٥٧. **خلاصة الأقوال**: العلامة الحلي (ت/٧٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة، ط/ ١٤١٧هـ.

(حرف الدال)

٥٨. **دلائل النبوة**: أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط/ ١٤٠٥هـ.

(حرف الذال)

٥٩. **ذخائر العقبى**: أحمد بن عبد الله الطبري (ت/ ٦٩٤ هـ) ، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط / ١٩٧٤هـ.

٦٠. **الذرية الطاهرة النبوية**: محمد بن أحمد الدولابي (ت/ ٣١٠ هـ) ، تحقيق: سعد المبارك الحسن، ط ١/ ١٤٠٧هـ.

(حرف الراء)

٦١. **رجال النجاشي**: النجاشي (ت/ ٤٥٠هـ)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط٥/ ١٤١٦.

٦٢. **رسالة في حديث خطبة علي بنت أبي جهل**: علي الميلاني، الناشر: مطبعة ياران - قم، ط/ ١٤١٨ هـ.

٦٣. **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات**: محمد باقر الخوانساري، (ت/١٣١٣هـ)، تحقيق: أسد الله اسماعيليان ، الناشر: مكتبة اسماعيليان- قم، ط/ ١٣٩٢هـ.

٦٤. **الروضة الفيحاء في تواريخ النساء**: العمري الموصلي (ت/حدود ١٢٣٢هـ)، الناشر: الدار العالمية.

٦٥. **روضة الكافي**: محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني (ت/٣٢٩هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران، ط ٥/ ١٣٦٣ ش.

٦٦. **الرياض النضرة في مناقب العشرة**: أبو جعفر أحمد بن عبد الله الطبري، المعروف ب(المحب الطبري) (ت/ ٦٩٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

(**حرف الزاء**)

٦٧. **الزهري أحاديثه وسيرته**: بدر الدين الحوثي، الناشر: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ط ١٤٢٢،١هـ.

(**حرف السين**)

٦٨. **سؤلات الحاكم**: الدار قطني (ت/٣٨٥هـ) تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة العارف - الرياض، ط ١٤٠٤/١ هـ.

٦٩. **سنن ابن ماجة**: محمد بن يزيد القزويني (ت/ ٢٧٣ هـ) تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر، دار الفكر للطباعة والنشر.

٧٠. **سنن الدارمي**: عبد الله بن بهرام الدارمي (ت/٢٥٥هـ)، مطبعة الاعتدال - دمشق، ط/ ١٣٤٩هـ.

٧١. **السنن الكبرى**: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي

(ت٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: مكتبة دار الباز- مكة المكرمة، ط/١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.

٧٢. **سير اعلام النبلاء**: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت/٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٩/ ١٤١٣هـ.

٧٣. **السيرة الحلبية** نور الدين علي بن إبراهيم الشافعي الحلبي، (ت١٠٤٤هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(حرف الشين)

٧٤. **الشافي في الإمامة**: الشريف المرتضى(ت ٤٣٦ هـ) ، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم، ط/ ١٤١٠ هـ.

٧٥. **شرح إحقاق الحق**: السيد المرعشي النجفي(ت/ ١٤١١هـ) الناشر: منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - قم - إيران.

٧٦. **شرح صحيح مسلم**: النووي (ت/٦٧٦هـ): الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

٧٧. **شرح العلامة الزرقاني على المواهب اللدنية**: محمد الزرقاني الأزهري المالكي (ت/ ١١٢٢هـ)، الناشر، دار الكتب العلمية، ط١/ ١٤١٧هـ.

٧٨. **شرح مشكل الآثار**: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي(ت/ ٣٢١ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط١ / ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٧٩. **شواهد التنزيل**: عبيد الله بن عبد الله الحاكم الحسكاني، الناشر: مجمع

إحياء الثقافة الإسلامية ـ قم، ط ١/ ١٤١١هـ.

(حرف الصاد)

٨٠ **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢/ ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣هـ.

٨١ **صحيح ابن حبان**: أحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي (ت/ ٣٥٤هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢/ ١٤١٤هـ.

٨٢ **صحيح البخاري**: محمد بن إسماعيل بن المغيرة البخاري، (ت/٢٥٦هـ)، الناشر: دار الفكر ـ بيروت، ط/ ١٤٠١هـ.

٨٣ **صحيح مسلم**: أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، (ت/٢٦١هـ) الناشر: دار الفكر - بيروت - لبنان.

٨٤ **صفوة الصفوة**: جمال الدين أبو الفرج ابن الجوزي (٥٩٧هـ) ، الناشر: دار الوعي، حلب - سوريا، ط/ ١٣٩٠هـ.

٨٥ **الصواعق المحرقة**: أبو العباس أحمد بن محمد بن علي ابن حجر الهيتمي،(ت/٩٧٣ هـ) تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي - كامل محمد الخراط. الناشر، مؤسسة الرسالة - لبنان، ط ١ / ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(حرف الطاء)

٨٦ **الطبقات الكبرى**: محمد بن سعد(ت/ ٢٣٠هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت.

٨٧ **طبقات المدلسين**: ابن حجر العسقلاني: تحقيق: د.عاصم بن عبد الله قريوتي، مكتبة المنار – عمان، ط ١/ ١٤٠٣هـ.

(حرف العين)

٨٨ . **العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل**: السيد محمد بن عقيل (ت / ١٣٥٠هـ) إعداد وتعليق: صالح الورداني، الناشر: الهدف للإعلام والنشر.
٨٩ **العقد الفريد**: ابن عبد ربّه الأندلسي (ت/٣٢٨هـ) الناشر: الكتاب العربي.
٩٠. **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، (ت/٨٥٥ هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
٩١. **عوالم العلوم**: عبد الله البحراني الأصفهاني، الناشر: مؤسسة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف. قم – إيران، ط/ ١٣٦٣ هـ.
٩٢. **علوم الحديث ومصطلحه**: الدكتور صبحي صالح، الناشر: الشريف الرضي، قم ، ط ٥ / ١٣٦٣ هـ.
٩٣. **عون المعبود شرح سنن أبي داود**: العظيم آبادي: الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت.
٩٤. **عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير**: أبو فتح الدين محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري الأندلسي (ت/ ٧٣٤ هـ) ، الناشر: دار الجيل – بيروت، ط ٢/ ١٩٧٤م.

(حرف الغين)

٩٥. **الغدير في الكتاب والسنة والأدب**: عبد الحسين احمد الاميني (ت/

١٣٩٢هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٢/ ١٣٨٧هـ.

(حرف الفاء)

٩٦. **فاطمة بنت رسول الله محمد** (صلى الله عليه وآله): عمر أبو النصر، الناشر: مكتب عمر أبو النصر للتأليف والترجمة، بيروت - لبنان.

٩٧. **فتح الباري**: ابن حجر العسقلاني، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت - لبنان، ط ١/ ١٤٠٨هـ.

٩٨. **فتح الملك العلي**: أحمد بن الصديق المغربي(ت/١٢٨٠هـ) تحقيق: محمد هادي الأميني، الناشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامة- أصفهان، ط/ ١٤٠٣هـ

٩٩. **فتوح البلدان** : البلاذري (ت/٢٧٩هـ) تحقيق: الدكتور صلاح الدين المنجد، الناشر: مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة، ط/ ١٩٥٦م.

١٠٠. **فدك في التاريخ**: السيد محمد باقر الصدر(ت/١٤٠١هـ) تحقيق: عبد الجبار شرارة ، الناشر : مركز الغدير للدراسات الإسلامية ، ط ١/ ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.

١٠١. **فرائد السمطين**: إبراهيم بن محمد الجويني(ت/ ٧٣٠ هـ) ، الناشر: مؤسسة المحمودي- بيروت، ط/ ١٣٩٨هـ.

١٠٢. **الفصول المهمة في معرفة الأئمة**: علي بن محمد بن احمد المالكي(ابن الصباغ) (ت/٨٥٥ هـ)، تحقيق: سامي الغريري، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر، ط ١/ ١٤٢٢هـ.

١٠٣. **الفهرست**: ابن النديم البغدادي (ت/٤٣٨ هـ)، طبعة فلوجل- مصر.

١٠٤. **فوات الوفيات**: محمد بن شاكر الكتبي(ت/٧٦٤هـ) تحقيق: علي محمد بن يعوض الله/ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط١/٢٠٠٠م.

١٠٥. **فيض القدير شرح الجامع الصغير**: عبد الرؤوف المناوي (ت/١٠٣١هـ)، تحقيق: أحمد عبد السلام، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١/ ١٤١٥هـ.

(حرف القاف)

١٠٦. **القاموس المحيط**: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، الشيرازي (ت/ ٨١٧ هـ) ، المطبعة الحسينية المصرية، ط٢ / ١٣٤٤ هـ .

١٠٧. **قراءة في كتب العقائد**: حسن بن فرحان المالكي، الناشر: مركز الدراسات التأريخية، ط١/ ١٤٢١هـ.

١٠٨. **قفو الأثر في صفوة علوم الأثر**: رضي الدين الحلبي الحنفي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ط٢/ ١٤٠٨هـ.

١٠٩. **القول المسدد في مسند احمد**: أحمد بن علي العسقلاني، الناشر: عالم الكتب، ط١/١٤٠٤هـ.

(حرف الكاف)

١١٠. **الكاشف في معرفة من له الرواية في الكتب الستة**: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت/٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد

عوامة، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، ط ١/ ١٤١٣هـ /١٩٩٢م.

١١١. **الكامل في التاريخ**: ابن الأثير (ت/ ٦٣٠ هـ) ، الناشر: دار صادر، ط /١٣٨٦هـ.

١١٢. **الكامل في الضعفاء**: عبد الله بن عدي (ت/٣٦٥ هـ) تحقيق: يحيى مختار الغزاوي، الناشر: دار فكر للطباعة، بيروت - لبنان، ط٣/ ١٤٠٩هـ.

١١٣. **كشف الغمة**: ابن أبي الفتح الأربلي (ت/٦٩٣هـ)، الناشر : دار الأضواء- بيروت - لبنان ، ط٢/ ١٤٠٥هـ.

١١٤. **الكفاية في علم الرواية**: الخطيب البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

١١٥. **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**: علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي (ت/ ٩٧٥ هـ)، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١/ ١٤١٩هـ.

١١٦. **الكنى والألقاب**: عباس القمي، الناشر: مكتبة الصدر طهران.

(حرف اللام)

١١٧. **لباب الأنساب والألقاب والأعقاب**: علي بن أبي القاسم بن زيد البيهقي، الشهير بابن فندق (ت/ ٥٦٥هـ) ، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مطبعة بهمن- قم - إيران، ط / ١٤١٠هـ.

١١٨. **اللباب في تهذيب الأسماء**: عز الدين ابن الأثير الجزري (ت/ ٦٣٠ هـ)، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

١١٩. **لسان العرب**: أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، المصري (ابن منظور) (ت/ ٧١١ هـ)، نشر أدب حوزة، ط ١/ ١٤٠٥هـ.

١٢٠. **لسان الميزان**: ابن حجر العسقلاني، الناشر: مؤسسة الأعلمي -بيروت، ط ٢/ ١٣٩٠هـ.

(حرف الميم)

١٢١. **مجمع الزوائد**: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت/ ٨٠٧ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط/ ١٤٠٨هـ.

١٢٢. **المجروحين**: ابن حبان، الناشر: دار الوعي - حلب.

١٢٣. **المختصر في أخبار البشر**: عماد الدين أبو الفداء، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

١٢٤. **مرآة الجنان**: اليافعي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١/ ١٤١٧هـ.

١٢٥. **المستدرك على الصحيحين**: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت/ ٤٠٥ هـ)، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار معرفة بيروت.

١٢٦. **المستصفى**: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت/ ٥٠٥هـ)، الناشر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/ ١٤١٧هـ.

١٢٧. **مسند أبي يعلى**: أبو يعلى الموصلي(ت/٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث.

١٢٨. **مسند احمد**: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت/ ٢٤١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت.

١٢٩. **مسند الشاميين**: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني(ت/

٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢/ ١٤١٧ هـ.

١٣٠. **مشكل الآثار**: الطحاوي، طبع حيدر آباد الدكن.

١٣١. **المصنف**: ابن أبي شيبة الكوفي (ت/٢٣٥هـ) ، تحقيق وتعليق : سعيد اللحام، طبعة بيروت، ط١/ ١٤٠٩هـ.

١٣٢. **مطالب السؤول في مناقب آل الرسول** : محمد بن طلحة الشافعي(ت/٦٥٢ هـ)، طبعة طهران.

١٣٣. **المعارف**: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت/ ٢٧٦هـ) ، مطبعة دار الكتب، ط/ ١٣٧٩هـ.

١٣٤. **معجم البلدان**: الحموي، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت.

١٣٥. **معجم رجال الحديث**: السيد الخوئي(ت/١٤١١هـ)، ط٥/ ١٤١٣هـ.

١٣٦. **المعجم الكبير**: الطبراني، تحقيق وتخريج: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار إحياء التراث العربي. بيروت، ط١/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

١٣٧. **معجم المطبوعات العربية**: اليان سركيس،الناشر: مكتبة آية الله المرعشي النجفي - قم مقدسة، ط/١٤١١هـ.

١٣٨. **معرفة الثقات**: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت/ ٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية، ط١/ ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١٣٩. **مقتل الحسين** عليه السلام: الخوارزمي، أبو المؤيد الموفق بن أحمد المكي أخطب خوارزم (ت/ ٥٦٨هـ)، الناشر: أنوار الهدى- قم - إيران، ط١/

١٤١٨ هـ

١٤٠. **منال الطالب في شرح طوال الغرائب**: ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد (ت ٦٠٦هـ)، الناشر: نشر جامعة أم القرى مكة المكرمة - السعودية.

١٤١. **مقدمة ابن الصلاح**: عثمان بن عبد الرحمن (ت٦٤٣هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية، ط/ ١٤١٦هـ.

١٤٢. **الملل والنحل**: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (ت/٥٤٨هـ) الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط/١٤٠٢هـ.

١٤٣. **منهاج السنة النبوية**: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس،(ت/٧٢٨هـ) تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: مؤسسة قرطبة، ط١/ ١٤٠٦هـ.

١٤٤. **الموقظة**: شمس الدين محمد بن احمد الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غده، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - بيروت، ط٤/ ١٤٢٠هـ.

١٤٥. **ميزان الاعتدال**: شمس الدين محمد بن احمد الذهبي،تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط١/ ١٣٨٢هـ.

(حرف النون)

١٤٦. **نزهة المجالس ومنتخب النفائس**: الصفوري الشافعي احمد البابي الحلبي، طبعة مصر.

١٤٧. **نصب الراية**: الزيلعي (ت/٧٦٢هـ) تحقيق: أيمن صالح شعبان، الناشر: دار الحديث - القاهرة، ط/ ١٤١٥هـ.

١٤٨. **النكت على مقدمة ابن الصلاح**: بدر الدين محمد بن جمال، الناشر: أضواء السلف- الرياض، ط١/ ١٤١٩هـ.

١٤٩. **نهاية الإرب في معرفة أنساب العرب**: أبو العباس أحمد بن عبد الله القلقشندي (ت/ ٨٢١ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

(حرف الواو)

١٥٠. **الوافي بالوفيات**: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت/٧٦٤هـ) تحقيق: أحمد الأرنؤوط ـ تركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث- بيروت، ط/١٤٢٠هـ.

١٥١. **وفاء الوفاء بأخبار المصطفى**: نور الدين علي بن عبد الله بن أحمد الحسيني الشافعي السمهودي(ت/ ٩١١هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط٤/ ١٤٠٤ هـ.

فهرست المحتويات

الفصل الأول

حادثة إحراق الدار

الفصل الثاني

حادثة سقط الجنين

الفصل الثالث

فدك حقيقة فاطمية علوية

الفصل الرابع

حديث خطبة الإمام علي عليه السلام بنت أبي جهل

الفصل الخامس

الروايات المصرحة بدفنها ليلا

وما قيل من صلاة أبي بكر على الزهراء عليها السلام